الأمم المتحدة

E/2007/35

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 February 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ٢٠٠٧

020408 200308 08-25394 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الجزء الأول – الدورة العادية الأولى		
أولا – المسائل التنظيمية		٧
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
ثانيا – الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١		١٠
ثالثا – تقييم ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤ -٢٠٠٧		١٢
رابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة		١٣
خامسا – التقييم		١٧
سادسا – الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		١٩
سابعا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية		٢٠
ثامنا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع		٢١
الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان		
تاسعا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة		٢٢
عاشرا – توصيات مجلس مراجعي الحسابات		٢٢
حادي عشر – التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي		٢٦
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان		
ثاني عشر – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة		٣٣
ثالث عشر – دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والمرحلة الانتقالية والانتعاش		٣٤
رابع عشر – مسائل أخرى		٣٤
الجزء الثاني – الدورة السنوية		
أولا – المسائل التنظيمية		٣٦

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – تقرير المديرة التنفيذية السنوي ٣٧

ثالثا – الالتزامات بتمويل الصندوق ٤٠

رابعا – الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ٤٠

خامسا – البرامج القطرية للصندوق والمسائل ذات الصلة ٤٣

سادسا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٤٤

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سابعا – التقرير السنوي لمدير البرنامج ٤٥

ثامنا – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٧

تاسعا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ٤٨

عاشرا – التقييم ٥٠

حادي عشر – تقرير التنمية البشرية ٥١

ثاني عشر – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة ٥٢

ثالث عشر – التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٥٣

رابع عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٥٤

خامس عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٥٦

سادس عشر – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٥٧

سابع عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٥٩

– استرداد التكاليف ٥٩

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامن عشر – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ٦١

تاسع عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (تابع) ٦٥

– الميزنة القائمة على النتائج ٦٥

عشرون – الزيارات الميدانية ٦٦
حادي وعشرون – مسائل أخرى ٦٧

الجزء الثالث – الدورة العادية الثانية

أولا – المسائل التنظيمية ٦٩
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ثانيا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٧٢
ثالثا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ٧٣
رابعا – ترتيبات البرمجة ٧٥
خامسا – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٧٦
سادسا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٧٨
سابعا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٧٩
ثامنا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٨٠
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
تاسعاً – بيان المديرة التنفيذية والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٨١
عاشرا – خطة الصندوق الاستراتيجية والمسائل ذات الصلة ٨٥
حادي عشر – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٨٧
الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
ثاني عشر – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ٨٨
ثالث عشر – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٨٩
رابع عشر – الزيارات الميدانية ٩١
خامس عشر – مسائل أخرى ٩١

مرفقات تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧

١ - البند ٩: الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة ٩٣

٢ - البيانات التي أدلت بها الوفود بشأن اعتماد المقرر ٣٢/٢٠٠٧ خلال الدورة العادية الثانية المستأنفة المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ . . . . . ٩٥

مرفقات تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠٠٧

الأول - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧ . . . . . ١٠٧

الثاني - أعضاء المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧ . . . . . ١٧٣

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير.

٢ – وانتخب المجلس التنفيذي الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في المكتب لعام ٢٠٠٧:

الرئيس: سعادة السيد كارستن ستاور (الدانمرك)

نائب الرئيس: السيدة فرنانده أفيافي هونغبيدجي (بنن)

نائب الرئيس: سعادة السيد افتخار أحمد شودري (بنغلاديش)

نائب الرئيس: السيد خوسيه بريس غوتييرس (غواتيمالا)

نائب الرئيس: السيد أندري نيكيتوف (أوكرانيا)

٣ – وأدلى الرئيس الجديد بعد انتخابه، ببيان استهلالي تم نشره في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت: www.undp.org/execbrd.

٤ – وخلال الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧ (DP/2007/L.1) وتقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦ (DP/2007/1). واستعرض المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية المؤقتة لعام ٢٠٠٧ (DP/2007/CRP.1) وخطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠٠٧، ووافق على إتمام وضع الوثيقتين في صيغتهما النهائية بعد إجراء المزيد من المشاورات.

٥ – ووردت المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي عام ٢٠٠٦ في الوثيقة DP/2007/2، بينما ضُمّنت المقررات المتخذة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧ في الوثيقة DP/2007/16، ويمكن الإطلاع على هذه المقررات في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت www.undp.org/execbrd.

٦ – ووافق المجلس التنفيذي في المقرر ١٢/٢٠٠٧ على الجدول الزمني التالي للدورتين المقبلتين للمجلس التنفيذي عام ٢٠٠٧:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧: من ١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧: من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧ - أبرز مدير البرنامج المجالات ذات الأولوية للبرنامج الإنمائي في إطار جهوده المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على المساءلة والشفافية وإدارة الأخطار وإعادة الهيكلة التنظيمية من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة والنتائج. وأكد على أهمية مراجعة الحسابات كسبيل لمواصلة تحقيق أعلى معايير المساءلة، وهو ما يتعزز بوجود المجلس المستقل لمراجعة الحسابات، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨ - وأكد على الدور المؤازر للمنسقين المقيمين في سياق الإصلاحات الجارية؛ وكرر أن المجال ما زال مفتوحا أمام الولايات والأدوار المتفردة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ وأوضح الأدوار التي يضطلع بها المنسقون المقيمون والمديرون القطريون؛ وأوضح الفرق بين الدور الذي يؤديه هو ودور مدير البرنامج المعاون، الذي يتولى أساسا المسؤولية عن العمليات اليومية.

٩ - ولدى ملاحظته لأوجه التفاوت المتزايدة في توزيع الثروات، عرض مدير البرنامج مفهوم 'بناء المؤسسات الاقتصادية' كحافز على النمو من شأنه أن يفيد شرائح واسعة من أي مجتمع. وحذر مدير البرنامج من أنه لا يوجد نموذج واحد 'مناسب للجميع'، وجدد التأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بمواصلة الضغط من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتكافؤ بينهما وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحماية البيئة والتنمية المستدامتين. وأشار إلى الإمكانات الهائلة للتمويل بالغ الصغر والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الجهود المبذولة لتطوير القدرات الوطنية.

١٠ - وشكرت الوفود مدير البرنامج على مقدمته الواضحة والمفصلة، وشجعت البرنامج الإنمائي على الاستفادة إلى أقصى حد من هياكله وكفاءاته من أجل ترشيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة نحو تحقيق الترابط والتنسيق. ووافقت الوفود على تركيز مدير البرنامج على مواصلة العمل من أجل تعزيز الملكية الوطنية، وبناء القدرات الوطنية والقدرات التقنية - وهي جميعها عناصر محركة للتنمية.

١١ - وفي سياق المشاريع الرائدة لبرنامج ''أمم متحدة واحدة'' أعرب عن التقدير أيضا لما يقوم به البرنامج الإنمائي من عمل من أجل تعزيز نظام المنسقين المقيمين وإزالة أوجه التداخل وجوانب التكرار؛ وطلبت وفود عديدة أن يجري العمل كذلك في مجال الأفرقة الإقليمية ودون الإقليمية. ودعت الوفود إلى الاستمرار في تحقيق اللامركزية من أجل المزيد من المرونة التنظيمية ومساعدة البرنامج الإنمائي على التركيز بشكل أكثر تحديدا على

الأولويات المحلية وبناء القدرات الوطنية. وللمساعدة على بلوغ ذلك الهدف، أوصت الوفود بتجميع الموارد ووضع أطر ميزانيات موحدة لكفالة تنفيذ المبادرات الإنمائية المحلية المناسبة.

١٢ - وأعربت الوفود عن الحاجة إلى كفالة حصول البرنامج الإنمائي على مصدر مضمون وثابت للتمويل الأساسي يستطيع بفضله أن يواصل تقديم الخدمات إلى البلدان التي تنفذ فيها برامج. وطلبت إلى البرنامج الإنمائي أن يعزز الشراكات مع مؤسسات بريتون وودز مثل البنك الدولي، ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، مثل برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ ومن شأن إقامة تعاون أوسع نطاقا أن يساعد البرنامج الإنمائي على تعزيز زيادة التنسيق، وتدعيم الأنشطة التشغيلية وحشد أكبر قدر من الموارد لتحقيق آثار فعلية في الميدان.

١٣ - وكرر العديد من الوفود أن من اللازم أن تتم المداولات بشأن الأنشطة التشغيلية للبرنامج الإنمائي في سياق إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، مؤكدين على أهمية ذلك بالنسبة لإرشاد البرنامج الإنمائي في ريادة الإصلاح. وذكّرت نفس الوفود البرنامج الإنمائي بأن مساهماته في الإصلاح وتنسيق أنشطة المنظومة ترتبط ارتباطا جوهريا بتحقيق الأهداف المرسومة على الصعيد الوطني وكذا الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - وشجعت الوفود بقوة البرنامج الإنمائي على مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مضيفة أن الأعمال السابقة تفتقر إلى التركيز وإلى الموارد البشرية والمالية اللازمة. وينبغي بذل مزيد من الجهود في مجالي الأنشطة التنفيذية والسياسات العامة للبرنامج الإنمائي، وقد طلبت الوفود إقامة تعاون أوثق بين البرنامج الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة - مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - من أجل زيادة التنسيق.

١٥ - ولدى مناقشة الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، أعربت الوفود عن الارتياح عموما إزاء النهج المفاهيمي الذي تتبعه، لكنها شددت على أنه ينبغي للخطة أن تقدم مجملا أوضح لخيارات البرامج وتقديم الخدمات والإبلاغ وتحديد التكاليف والاستثمارات، فضلا عن المكاسب في الكفاءة والمساءلة. وينبغي أن تربط هذه الأمور بمعايير للمساعدة على قياس النتائج. وإذا ما اعتمد هذا النهج، ترى الوفود أن الخطة الاستراتيجية ستساعد على تعزيز مصداقية البرنامج الإنمائي وما يقوم به من عمل.

١٦ - وفي معرض رد مدير البرنامج، شكر المجلس التنفيذي على ما أبداه من تعليقات، وأكد للأعضاء من جديد أن البرنامج الإنمائي سيدفع بمسيرته قدما. وقال إنه سيكون من

الضروري الحصول على تغذية مرتدة متواصلة لدى وضع الخطة الاستراتيجية. وألمح إلى أن أكبر التحديات التي تعترض التقدم نحو الأمام تتمحور في جعل النمو مسألة شاملة، وتعزيز الإدارة الاقتصادية السليمة، مشيرا إلى أن محرك هذه العملية يجب أن يكون تنمية القواعد الشعبية وتوزيع الإنتاجية والقدرات.

ثانيا – الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨–٢٠١١

١٧ – قدم المدير المعاون للبرنامج الإنمائي عرضا بموجز الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي (DP/2007/CRP.2). ولاحظت الوفود أن الغرض من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨–٢٠١١، هو أن تحل محل آلية الميزنة للإطار التمويلي متعدد السنوات المنتهي.

١٨ – وإقرارا من الوفود بالطابع العالمي والمحايد والمرن للخطة الاستراتيجية، ومساهمتها في الميزنة القائمة على النتائج، رحبوا بالخطة، لكنهم طالبوا بوضعها في شكل موجه أكثر نحو تحقيق الأهداف. واقترح البعض استخدام نهج إطار العمل المنطقي، بينما أوصى آخرون بوضع شكل مترابط يتسق مع الأشكال التي تستخدمها باقي المنظمات، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على الإحجام عن تقديم نتائج مجالات التركيز عن طريق ضرب أمثلة سردية على البرامج.

١٩ – وارتأى العديد من الوفود أنه ينبغي للخطة الاستراتيجية أن تستخدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والملكية الوطنية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والأمن البشري والتنمية القائمة على المجتمعات المحلية كدعائم استراتيجية رئيسية. وأشار وفدان إلى أنه يجب ألا ينظر إلى الخطة الاستراتيجية على أنها مجرد إطار تمويلي، بل على أنها وثيقة شاملة متكاملة. وينبغي أن تتشكل على أساس غايات معقولة وبآليات رقابة واضحة، تسمح للمجلس بالقيام من جانبه بإجراء رصد التكاليف والفوائد وتقييمها وتحليلها. وطُلب أيضا تحسين الرصد والإبلاغ على الصعيد القطري والأخذ على نحو أفضل بنهج قائم على حقوق الإنسان.

٢٠ – وطلبت بضعة وفود أن يجرى النظر في 'الدروس المستفادة' من الإطار التمويلي متعدد السنوات بشكل كامل عند إعداد الخطة الجديدة ووضعها في صيغتها النهائية، بينما طلبت وفود أخرى إلى البرنامج الإنمائي أن ينظر في العودة إلى استخدام المؤشرات وفئات الخدمة التي يتضمنها الإطار التمويلي متعدد السنوات، والتي يرون أنها تعطى فكرة أوضح عن الأنشطة الفعلية للبرنامج الإنمائي. وبعد أن لاحظ أحد الوفود أن عام ٢٠١١ المقرر لانتهاء الخطة الاستراتيجية يوشك أن يصادف موعد تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول

عام ٢٠١٥، ومراعاة لكون التخطيط للغايات في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ سيكون قد بدأ بالفعل في ذلك التاريخ، اقترح أحد الوفود أن تتضمن الخطة الاستراتيجية مرونة تسمح بأن تراعي الأنشطة في إطار مجال التركيز المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية غايات ما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - وارتأى عدد من الوفود أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي، من أجل استمرار المواءمة والشفافية، أن يستخدم في خطته الاستراتيجية مصطلحات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٢ - ورحب الكثير من الوفود بمفهوم عمل البرنامج الإنمائي على نحو أوثق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رغم مطالبتهم بتقديم تفاصيل إضافية فيما يتعلق بطبيعة التعاون ونطاقه. ودعت الوفود أيضا إلى اتباع استراتيجيات مستمرة لتحقيق اتساق أوسع في مجالات الشؤون الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأشارت الوفود في ذلك الصدد إلى أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعمل على نحو أوثق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف.

٢٣ - وطلبت جميع الوفود إجراء مشاورات مستمرة للمساعدة على تكريس 'الطبيعة المحددة' للخطة الاستراتيجية وتحقيق فهم أفضل للخصائص المحددة لتدخلات البرنامج الإنمائي، في مجالات مثل البيئة والحد من الفقر والنمو الشامل. وارتأت أن من شأن ذلك أن يساعد على تهدئة المخاوف بشأن التداخل مع المنظمات الأخرى، ويبرز المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي ويُمكّن المنظمة من تركيز اهتمامها على ولايتها.

٢٤ - وأحاط مدير البرنامج المعاون علما بالتعليقات الإيجابية على الخطة الاستراتيجية، وأقر بضرورة القيام بالمزيد من أجل زيادة التركيز على المجالات التي باستطاعة البرنامج الإنمائي أن يساهم فيها بشكل كبير في خدمة التنمية. وطمأن المجلس التنفيذي إلى أن الدروس المستفادة من الإطار التمويلي متعدد السنوات السابق لن يتم تجاهلها، بل إنها، على العكس من ذلك، ستشكل الأساس الذي تستند إليه الصيغ والخيارات التنظيمية للمضي قدما. وتعهد بإضافة بعد جنساني في مجالات نتائج الخطة الاستراتيجية، وأكد من جديد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة لعمل البرنامج الإنمائي.

٢٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٧ بشأن الموجز المشروح للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

ثالثا – تقييم ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤ –٢٠٠٧

٢٦ – عرض مدير مكتب التنظيم تقييم ترتيبات البرمجة (DP/2007/8) مُبرزا التقابل بين الخطة الاستراتيجية وترتيبات البرمجة وميزانية الدعم لفترة السنتين. وقال إن الأولويات الرئيسية ستشمل بالتدريج ما يلي: ترشيد ترتيبات البرمجة وتبسيطها؛ واستخدام الموارد الأساسية لتحقيق أكبر أثر ممكن؛ ومواصلة تنفيذ جدول أعمال الإصلاح.

٢٧ – وأحاط أعضاء المجلس التنفيذي علما بتقييم ترتيبات البرمجة وأثنوا على البرنامج الإنمائي لمواءمته بين إطار النتائج الاستراتيجية وترتيبات البرمجة المنقحة وميزانية الدعم لفترة السنتين.

٢٨ – وارتأت الوفود أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل عمله في البلدان ذات الدخل المتوسط، لكن دون أن يكون الثمن المقابل هو خفض الموارد الموجهة للبلدان منخفضة الدخل. واتفق الأعضاء على أنه ينبغي إيثار أقل البلدان نموا والبلدان منخفضة الدخل في توزيع الموارد الأساسية. وذكّرت الوفود المنظمة بأنه يلزمها أن تعمل على وضع نهج قائم على حقوق الإنسان تتبعه أعمالها البرنامجية.

٢٩ – وأقر أحد الوفود بما يبذله البرنامج الإنمائي من جهود لمجابهة التحديات في أربعة مجالات رئيسية، لكنه سأل عما إذا كانت هذه المجالات الأربعة قد حددت بشكل صحيح. وطلبت وفود أخرى الاحتفاظ بمنهجية التوزيع على الصعيد القطري فيما يتعلق بهدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية ١-١-١. وأشارت إلى أن من اللازم وضع المعايير الجديدة ودراستها بحذر، مع مراعاة ما يمكن أن يترتب عليها من آثار في بلوغ مجمل غايات هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية.

٣٠ – وأعرب أحد الوفد عن رأيه بأن إطار توزيع هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية ١-١-٢ وعلاقته بهدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية ١-١-١ بحاجة إلى مزيد من التقييم. ونظرا إلى أن الوثيقة DP/2007/8 لم تشمل البرامج الإقليمية/العالمية وهدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية ١-١-٣، فقد طلب الوفد عرض ما أجري من تقييم ومشاورات قبل الدورة السنوية للعام ٢٠٠٧.

٣١ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير التقييم عن ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، في مقرره ٢٠٠٧/٣.

رابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٣٢ – أعاد الرئيس التأكيد، في سياق عرضه للبند، على أن البرامج القطرية، وفقا للمقرر ١١/٢٠٠١، يتم إقرارها في كل دورة من الدورات العادية الأولى التي تعقد في شهر كانون الثاني/يناير على أساس عدم الاعتراض وبدون عرضها أو إخضاعها للنقاش، ما لم يقم خمسة أعضاء من أعضاء المكتب بإبلاغ الأمانة خطيا قبل الاجتماع أنهم يودون عرض برنامج قطري معين على المجلس التنفيذي.

٣٣ – وأقر المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، البرامج القطرية لإثيوبيا وإريتريا وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبليز وبنما وتايلند وتترانيا وتونس وجامايكا والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الجبل الأسود والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسلفادور والسنغال وسيشيل وشيلي والصومال وغابون وغامبيا وغينيا وكرواتيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ومنغوليا وموزامبيق وهندوراس واليمن.

٣٤ – وأعربت وفود عدة عن ارتياحها لإقرار البرامج القطرية لبلدانها، كما أعربت عن تطلعها إلى استمرار الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بناء القدرات والتنمية البشرية. وأشارت الوفود إلى زيادة استخدام النهج المشتركة وفرص بناء القدرات الوطنية في برامجها. وشكر أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المساعدة التي قدمها في وضع برنامج للسيطرة على العنف ردا على عنف العصابات في بلده. وشكر وفد آخر البرنامج على المساعدة التي قدمها لبلده في الانتقال إلى اقتصاد السوق، وعلى تعهده بمواصلة السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف البرامج القطرية في أوانها.

٣٥ – وذكر وفد آخر مجالات رئيسية أدت فيها المساعدة والإرشاد اللذين قدمهما البرنامج إلى نتائج إيجابية، ولا سيما مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتنقيح قانون الأسرة وقانون العمل والقانون الجنائي. وجرى ذكر التنمية الديمقراطية والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة في عداد المسائل الرئيسية التي ستتلقى دعم البرنامج.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٣٦ – وحدد مدير البرنامج المعاون، على إثر مشاورات مكثفة أجراها مع أعضاء المجلس التنفيذي، الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى استصدار قرار بشأن البرنامج القطري الخاص بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإقراره. وتشمل هذه الخطوات: قيام مجلس مراجعي

الحسابات بمراجعة كاملة خارجية للبرنامج القطري خلال ثلاثة أشهر؛ وتعديل مضمون البرنامج الجديد وطرائق تنفيذه؛ والحفاظ على رصيد إجمالي من الموارد بقيمة ١٧,٩ ملايين من دولارات الولايات المتحدة؛ والتوسع في تنفيذ البرنامج القطري للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ والذي يجري تنفيذه مباشرة؛ ووقف عمليات الدفع بالعملة الصعبة بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٧؛ وممارسة الرقابة على المشاريع خلال الفترة الانتقالية، وذلك من خلال عمليات التفتيش في الموقع التي ستبدأ مباشرة؛ وممارسة الرقابة على المقتنيات واستخدام تجهيزات المشروع. وفي ما يلي النص الكامل للبيان الذي أدلى به مدير البرنامج المعاون:

اسمحوا لي، في ما يتعلق بالبرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن أبدي بعض الملاحظات.

على إثر مشاورات مكثفة مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن البرنامج القطري، نود اقتراح وسيلة لمعالجة الشواغل التي أُثيرت. واسمحوا لي أن أشدد على أن البرنامج، وعلى سبيل القاعدة العامة والممارسة العامة، يمكنه فقط أن يدير البرامج القطرية بناء على طلب المجلس التنفيذي وبموافقته، ولسوف يفعل ذلك. وفي هذا السياق، يجب أن تُفهم المساهمة التالية المقدمة إلى المجلس التنفيذي كثمرة للمشاورات. ويُقصد منها أن تقدم نهجا يخدم المصالح الجماعية للجميع لكفالة أن تبقى الأنشطة القائمة والأنشطة الجديدة مستوفية للمعايير التي يود البرنامج أن يراها مستوفاة في جميع أنحاء العالم، مع إدراك الحالات التي ينبغي علينا أن نعمل خلالها في ظروف معقدة جدا.

وبدعمكم، ستستند وسيلة عمل البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الخطوات التالية المعتزم اتخاذها في إطار سلطة مدير البرنامج:

(أ) قيام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة خارجية للبرنامج القطري المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال إطار زمني محدد بثلاث أشهر، بناء على الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وسيجري الاستعراض وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، وبموجب أحكام المادة السابعة من النظام المالي للأمم المتحدة الذي ينظم أنشطة مجلس مراجعي الحسابات؛

(ب) تعديل مضمون وطرائق تنفيذ البرنامج الجديد (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، الذي يهدف إلى دعم أهداف التنمية البشرية المستدامة، مع الحفاظ على رصيد من الموارد تبلغ قيمته الإجمالية ١٧,٩١ مليون دولار؛

(ج) وسيتخذ المجلس التنفيذي تدابير بشأن البرنامج الجديد عندما تُجرى التعديلات المطلوبة بموجب الفقرتين ١ و ٢؛

(د) في ظل تنفيذ المشروع بأكمله بطريقة التنفيذ المباشر و/أو تنفيذ وكالات له، التوسع في تنفيذ باقي أجزاء المشروع في إطار البرنامج القطري للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لدعم أهداف التنمية البشرية المستدامة؛

(هـ) كفالة تنفيذ تدابير تهدف، بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، إلى تحقيق الأمور التالية:

'١' وقف جميع عمليات الدفع بالعملة الصعبة إلى الحكومة، والشركاء المحليين، والموظفين المحليين، والبائعين المحليين؛

'٢' ووقف التعاقد من الباطن مع الموظفين المحليين من خلال التوظيف الحكومي؛

(و) في إطار سياسة الرصد القائمة، مواصلة تنفيذ خطة رصد وتقييم لكفالة خضوع المشاريع للرقابة، بما في ذلك كفالة إجراء عمليات التفتيش في الموقع بدون تأخير خلال الفترة الانتقالية، و إجراء رقابة على المقتنيات وعلى استخدام معدات المشروع.

شكرا لاهتمامكم.

٣٧ - أعاد رئيس المجلس التأكيد على أن مشاورات مكثفة قد جرت بين الوفود والمدير للتوصل إلى تلك الوسيلة. وشرح أنه، بموجب المقرر ٣٦/٢٠٠٦، وبمجرد أن تُجرى التعديلات المطلوبة على البرنامج القطري، ستُنشر الوثيقة المنقحة للبرنامج القطري على موقع المجلس التنفيذي على الإنترنت ليوافق عليها المجلس على أساس ''الإجراء الصامت''. وستستمر فترة عدم الاعتراض ستة أسابيع. وفي ما يلي النص الكامل للبيان الذي أدلى به:

أفهم أن مشاورات موسعة قد جرت بشأن الاقتراح الذي تقدم به المدير بشأن الوسيلة الرامية إلى المضي قدما في هذا المشروع.

وأود أن أوضح الطريقة التي أفهم بها كيف سنمضي قدما في المشروع الآن. وبمجرد أن تجرى التعديلات المطلوبة، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوثيقة المنقحة الخاصة بالبرنامج القطري ليوافق عليها المجلس على أساس الإجراء الصامت،

وذلك من خلال نشرها على موقع المجلس التنفيذي على الإنترنت، بموجب الإجراء الوارد في المقرر ٣٦/٢٠٠٦. وستستمر فترة عدم الاعتراض ستة أسابيع.

وأنا أعتبر أن المجلس يود دعم النهج الذي اتبعه المدير، ويشير في هذا السياق إلى البيان الذي أدلى به المدير.

أعبر لكم عن جزيل الشكر. وأود الآن، بصفتي رئيس المجلس، أن أعبر عن عميق تقديري للمدير على روح القيادة التي تحلى بها وعلى التدابير التي قام بها، وأن أؤكد أن المدير، إذ يتبع هذا النهج، فإنه يحظى بدعم كامل من المجلس.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر من أعضاء المجلس على الروح البناءة التي تحلوا بها والتي تمكنا، في ظلها، من التوصل إلى اتفاق.

وسيُدون بياني كاملا في تقرير هذه الدورة.

٣٨ - ولم يُسجل أي اعتراض على ما اقترحه الرئيس للمضي قدما.

٣٩ - وعبر الرئيس عن عميق تقديره لروح القيادة التي تحلى بها المدير، وأكد أنه، إذ يتبنى النهج المحدد، فإنه يحظى بكامل دعم المجلس. وشكر الرئيس الوفود على الروح البناءة التي تم التوصل إلى الاتفاق في ظلها.

٤٠ - وخلال ما أعقب ذلك من مناقشات، دعا وفد كندا إلى رصد البرامج القطرية بشكل مستمر لكفالة أن يبقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفيدا وخاضعا للمساءلة و''في خدمة الناس'' على المستوى القطري، ومواصلة التركيز على الاحتياجات الإنسانية والإنمائية، والاضطلاع باستمرار بمسؤولية ضمان الشفافية والمساءلة تماشيا مع المعايير الدولية.

٤١ - وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن اعتراضه على التلاعب بالأنشطة التنفيذية ومناقشات المجلس وتسييسها، وذهب إلى أن ذلك ينال من عمل البرنامج الإنمائي

٤٢- وأعاد وفد اليابان التأكيد على أن الدول الأعضاء ملتزمة بالتقيد بميثاق الأمم المتحدة، مضيفا أن البلدان التي لا تمتثل لقرارات مجلس الأمن تعتبر مخلة بالتزاماتها وينبغي ألا تستفيد من تمويل الأمم المتحدة، ولا سيما تمويل البرامج ذات المكونات الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية القوية الهادفة إلى دعم الحكومة. ويجب أن تكون المساعدة المقدمة إلى مثل هذه البلدان ذات طبيعة إنسانية، وأن تقدم مباشرة إلى من هم في حاجة إليها

٤٣- وحذر كل من وفد بنغلاديش (ممثلا مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ) ووفد غواتيمالا (ممثلا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) من أن ينحاز المجلس إلى طرف من الأطراف، وأعربا عن دعمهما القوي لأن يكون منتدى محايدا غير سياسي. وتساءلت كوبا بصفتها وفدا مراقبا عن السبب الذي يجعل المجلس عالقا في شرك ''مصالح سخيفة''، بينما ثمة

مسائل ملحة ينبغي التصدي لها، مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وجعل المزيد من البلدان تتبرع بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأنشطة التنمية. وعبر الوفد عن قلقه حيال السابقة التي من المحتمل أن تكون سلبية الأثر والمتمثلة في إعادة فتح المناقشة بشأن البرنامج القطري لجمهورية كوريا

٤٤ - وأعادت عدة وفود التأكيد على طبيعة البرامج القطرية التي تتسم بالعالمية والحياد، والتي تقوم على الطلب، وشددت على أهمية الملكية الوطنية. وأعلنت أن على الدول الأعضاء أن تمتنع عن تسييس عمل المجلس التنفيذي.

٤٥ - واعترض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة فتح النقاش بشأن برنامجها القطري. وقال الوفد إنه من الواضح أن الاقتراح المكتوب المقدم من بعض الدول الأعضاء بإيعاز من الولايات المتحدة واليابان، والمتمثل في إعادة فتح النقاش بشأن وثيقة البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يشكل محاولة لتسييس المساعدة الدولية خدمة لأغراضها السياسية الخاصة. وذكر الوفد المجلس التنفيذي بأن الولايات المتحدة عملت، بتزامن مع بداية دورة المجلس، على تعبئة وسائط الإعلام فيها بشكل حثيث من أجل تشويه أنشطة البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قصد الإضرار بصورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعرب الوفد عن رفضه القاطع للادعاءات المشوهة والمختلقة الصادرة عن الولايات المتحدة من خلال إعلامها. وأعاد الوفد التأكيد على أن وثيقة البرنامج القطري جرت صياغتها استنادا إلى الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة من خلال مشاورات أُجريت بين الحكومة والأمم المتحدة، وأن الوقع الذي خلفته لدى المجلس خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٦ كان إيجابيا. وأعرب الوفد بوضوح عن موقفه بأنه يرفض أي مساعدة مشفوعة بشروط سياسية مهما كان حجمها أو محتواها، وشدد على أن عملية التوظيف المباشر للموظفين الوطنيين ينبغي ألا تؤدي إلى أي إخلال بتنفيذ أنشطة المشاريع. وأخيرا أبدى الوفد موافقته على التدابير التي وضعها البرنامج الإنمائي، وإن كانت لا تنال رضاه، باعتبارها وسيلة لتسوية الوضع وتفادي سن سابقة سلبية.

خامسا - التقييم

٤٦ - شكرت الوفود مدير مكتب التقييم لإجراء التقييمات التالية: تقييم ما يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مساعدة إلى البلدان المتأثرة بالصراعات (DP/2007/3)، وتقييم نظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية (DP/2007/5)، والتقييم المشترك للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبرنامج، إلى جانب

الاستجابة الإدارية المشتركة (DP/2007/7). وشكرت أيضا المدير المعاون على رد الإدارة على تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتضررة من الصراعات (DP/2007/4) وعلى تقييم نظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية (DP/2007/6).

٤٧ - وفي ما يتعلق بتقييم نظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية واتفاق التقييم المشترك بين اليونيدو والبرنامج، رحب معظم أعضاء المجلس التنفيذي بالتقارير ووافقوا على التوصيات المحملة فيها. وأعربت الوفود عن دعمها لرد الإدارة على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم، مضيفة أن التقارير يجب أن تُستخدم في الحوار الجاري حول التنمية البشرية، وفي تعزيز الملكية الوطنية للتقرير، وفي العمل على الحفاظ على نوعية التقارير المقدمة. وأبدى الأعضاء دعمهم لبناء علاقة أقوى بين البرنامج واليونيدو.

٤٨ - وأعربت الوفود عن استمرار دعمها للمسؤولية المزدوجة الهامة التي تقع على عاتق البرنامج بوصفه يضطلع بدور قيادي في حالات الإنعاش المبكر، كما يضطلع بتنسيق أنشطة التنمية. ولكن عدة أعضاء من المجلس اعتبروا أن التوصيات المتعلقة بالمساعدة التي يقدمها البرنامج للبلدان المتضررة من الصراعات تقع خارج ولاية المنظمة، وأنه يجب إجراء مناقشات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة قبل أن تُنفذ هذه التوصيات.

٤٩ - وأعربت تلك الوفود عن قلقها لأن الإدارة بدأت تتخذ تدابير بشأن نتائج التقييم قبل الموافقة، ولا سيما في سياق انعدام المناقشات بين الحكومات حول خطة البرنامج الاستراتيجية. وطلبت سحب تقريرين، وأعربت عن قلقها إذا بدا أن تقرير التقييم ورد الإدارة يبنيان إطارا جديدا قائما على مبادئ غير متفق عليها كما يبنيان صلات هيكلية مع منظمات أخرى تضطلع بولايات مختلفة. وارتأت أنه تلزم دراسة التقييم والرد بمزيد من التفصيل، وأنه سيكون من غير المناسب اتخاذ قرار في هذه المرحلة. وطلبت من البرنامج مواصلة تعزيز الكفاءات في مجال التنمية، مع الامتناع في الوقت نفسه عن المشاركة في الجوانب السياسية للنزاع. وطلبت من البرنامج تنقيح رد إدارته على التقييم والرد في ضوء الآراء التي عبرت عنها الدول الأعضاء، وتقديم رد منقح لكي ينظر فيه المجلس خلال دورته السنوية لعام ٢٠٠٧، بعد تقديم المزيد من الإحاطات وإجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية.

٥٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٧ بشأن تقييم ما يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مساعدة إلى البلدان المتأثرة بالصراعات، والمقرر ٥/٢٠٠٧ بشأن تقييم نظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية، والمقرر ٦/٢٠٠٧ بشأن لتقييم المشترك للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون بين اليونيدو والبرنامج.

سادسا – الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥١ – قدّم مدير البرنامج المعاون وثيقتين لتُناقَشا تحت هذا البند من الميزانية وهما: تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية لعام ٢٠٠٦ (DP/2007/9)، ومتابعة تقرير مدير البرنامج بشأن التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2007/10). وسلّط الضوء على ما اضطلع به البرنامج الإنمائي من أنشطة شاملة في مجال الشؤون الجنسانية في عام ٢٠٠٦، وقدم المدير المعيّن حديثا لفريق البرنامج الإنمائي المعني بالشؤون الجنسانية، وسلّط الضوء على مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كي يُسترشد بها في البرمجة المشتركة ويُستفاد بما لدى الصندوق الإنمائي من خبرات ومعارف.

٥٢ – ووجّه أعضاء المجلس التنفيذي شكرهم إلى مدير البرنامج المعاون لتقديمه مجملا للتقدم المحرز في مجال الشؤون الجنسانية. وأكدوا عليه بوصفه من العناصر الرئيسية الدافعة لعجله التنمية، وأقروا بما يضطلع به البرنامج الإنمائي من جهود في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية وتشكيل لجنته المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، وأكدوا مجددا على أنه مازال يتعيّن القيام بالمزيد من العمل في هذا الشأن.

٥٣ – وطلبت وفود عديدة من البرنامج الإنمائي تحسين عمليات التتبع والرصد وإعداد التقارير عمّا يتحقق من نتائج ملموسة متعلقة بالشؤون الجنسانية ومتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت تلك الوفود عن شعورها بضرورة مواصلة البرنامج الإنمائي تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على دمج النتائج المتعلقة بالشؤون الجنسانية في عملية البرمجة.

٥٤ – وطلبت الوفود مزيدا من المعلومات عمّا يُضطلع به من ممارسات مشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وعن مدى الاتساق والمزايا النسبية. ورأى كثيرون أنه ينبغي أن يعمل البرنامج الإنمائي على تعظيم الاستفادة من الإسهامات التقنية التي يقدمها الصندوق الإنمائي على الصعيد القطري – سواء أكان للمنظمة وجود دائم في بلد ما أم لا.

٥٥ – وطلب عدد من الوفود إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم مجملا أكثر تفصيلا لما يتطلبه تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية من موارد بشرية ومالية. وأشارت تلك الوفود إلى أن العمل في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين يتطلب أفرادا وميزانية، وقالت أنه بينما يعدّ المبلغ الأولي المخصص البالغ ١٠ ملايين دولار بداية جيدة، فإنه يمكن الإسراع بعجلة التقدم عن طريق القيام باستثمارات جديدة وجادة. ومن المقرر أن تقوم تلك الوفود

باستعراض المبالغ المخصصة في الميزانية كدلالة على ما يوليه البرنامج الإنمائي من أولية للشؤون الجنسانية.

٥٦ - وكرر أحد الوفود التأكيد على أهمية كفالة ألا يُنظر إلى المسائل الجنسانية على أنها 'عناصر مضافة' إلى الخطة الاستراتيجية، بل ينبغي النظر إليها كعنصر أساسي، وينبغي أن تحدّد لهذا العنصر نتائجه القابلة للقياس. وفي ضوء ذلك، ينبغي أن يقوم البرنامج الإنمائي بمهمتي تحليل الإنجازات والنتائج والتعريف بها على نحو أفضل.

٥٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/٧ بشأن التقرير المرحلي لمدير البرنامج عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية لعام ٢٠٠٦ ومتابعة تقرير مدير البرنامج بشأن التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٨ - قام المدير المعاون للبرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بافتتاح الجلسة بتقديم عرض موجز للاتفاق الاستراتيجي بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2007/11).

٥٩ - وأعربت الوفود عن سرورها إزاء ما أحرزته المنظمة من تقدم سريع من حيث الموارد والمهام والهيكل في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وأكدت الوفود على أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق على أرض الميدان في أقل البلدان نموا، ولاحظت مع التقدير أن العرض الذي قدّمه المدير التنفيذي أظهر أن النهج القائم على النتائج هو أكثر من مجرد مفهوم نظري.

٦٠ - وشدّدت وفود عديدة على أنه، مع أهمية المناقشة الدائرة حول أوجه القوة التكاملية والشراكات الاستراتيجية في سياق استراتيجية البرنامج الإنمائي الآخذة في التطور، ينبغي أن تظل استقلالية الصندوق غير مهددة. وأضافت الوفود أنه من الثابت عمليا أن الصندوق قد قدّم لأقل البلدان نموا خدمات فريدة بكفاءة وفعالية.

٦١ - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لإدماج مجالي ممارسات التنمية المحلية والتمويل بالغ الصغر، في النتائج الرئيسية لخطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية، وشجعت تلك الوفود على التوسع في مواءمة ممارسات التقييم والرصد وإعداد التقارير. ودعا أحد الوفود إلى تعزيز موارد الصندوق الرئيسية، حيث رأى أن المستويات الحالية لا ترقى للمستوى المرضي وأن ذلك من شأنه أن يعيق وفاء الصندوق بولايته. ويتعيّن على الصندوق في هذا الصدد أن يزيد من تنويع قاعدة تمويله.

٦٢ - وحذّر أحد الوفود من تنفيذ توصيات الفريق رفيع المستوى قبل الأوان. وأعربت بعض الوفود الأخرى عن رغبتها في أن ترى البرنامج الإنمائي والصندوق مستمرين في الاستفادة من المزايا المقارنة ومن تبادل المعارف والبرمجة المشتركة في تحقيق نتائج فعالة وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

٦٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠٠٧ عن الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٤ - وجّهت الوفود الشكر إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقديمه التقرير الذي تناول الموقف المالي والإداري والتشغيلي للمنظمة (DP/2007/12). وأكّدت الوفود مجددا دعمها لما يضطلع به المكتب من جهود لإيجاد حلول طويلة الأجل لما يواجهه من مسائل مالية وما تواجهه المنظمة من تحديات.

٦٥ - ورحبّت الوفود بنبأ إنشاء احتياط تشغيلي صغير، وأعربت بشكل عام عن تأييدها للتغييرات التي اقترح المكتب إدخالها على الجدول الزمني لتقديم التقارير. وطلبت الحصول على معلومات بهذا الصدد بشكل منتظم، وربما في كل دورة للمجلس.

٦٦ - وطلب أحد الوفود إلى المكتب، آخذا في اعتباره الخبرات المستقاة والدروس المستفادة مما يقوم به المكتب من أعمال 'ترتيب البيت من الداخل'، أن يستعرض أنماط أدائه لأعماله وأن يسعى إلى تطبيق إجراءات تشغيل موحدة لتبسيط العمليات المشتركة بين الصناديق التي يضطلع بها بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي. وطلب هذا الوفد إلى المكتب أن يعمل على تعزيز قدرات البلدان النامية في مجالي إدارة المشاريع والمشتريات.

٦٧ - وأعربت وفود عدة عن قلقها إزاء مستوى رصيد الاحتياطي التشغيلي، مشيرة إلى أنه ظل منذ أربع سنوات دون العتبة المطلوبة في المقرر ١٤/٢٠٠١. وأعلنت وفود عديدة عن دعمها لما يجري حاليا من دراسة لمقترح يدعو إلى دمج المكتب ومكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات. فقد رأت تلك الوفود أن ذلك من شأنه أن يأتي بفائدة على البرنامج الإنمائي والمكتب ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، وطلبت معلومات إضافية عن: هوية من يقوم بالدراسة؛ والجدول الزمني لتقديم التقارير واختصاصات الفريق القائم بالدراسة؛ والمخاطر والآثار المالية الناجمة عن إجراء الدراسة.

٦٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٧ بشأن التقرير عن الحالة المالية والتشغيلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٦٩ – قامت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة)، نيابة عن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، بتقديم التقرير المشترك عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - (DP/2007/13 DP/FPA/2007/4).

٧٠ – لم تصدر عن الوفود أي مداخلات في إطار بنود جدول الأعمال المتصلة بالمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والمسائل الإدارية.

٧١ – واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/١٠ بشأن التقرير المشترك عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتقارير عن توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (البرنامج الإنمائي وصندوق السكان).

عاشرا – توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٢ – وجّهت الوفود الشكر إلى مدير البرنامج المعاون لتقديمه تقرير البرنامج الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2007/14)، وأعربت عن إدراكها لأن مراجعة الحسابات هذه أول مراجعة حسابات تجرى بعد تنفيذ نظام أطلس.

٧٣ – وطلبت وفود عدة إجراء متابعة عن آليات المراقبة ومنع الغش، مشيرة إلى ضرورة اعتبار المساءلة من الأولويات الأولى للإدارة. وأقرّت تلك الوفود بما يكتنف البيئة المحيطة من تعقيد في الوقت الحالي، وشجّعت البرنامج الإنمائي على التحرّك بسرعة لكفالة تطبيق الممارسات السليمة في إطار العناية الواجبة في المجال المالي. وأعربت عن تقديرها للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للعمليات الصارمة لتأهيل الموظفين تأهيلا معتمدا والارتقاء بمهاراتهم، ووصفته بالأمر الأساسي لإقرار ممارسات مالية موحدة.

٧٤ – وبالنسبة لنظام أطلس، فقد أقرت وفود عدة بما يتميز به من قدرة على تتبع النفقات المقررة، وعلى تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على صعيد الإدارة العليا، وعلى العمل كأداة للتخطيط الاستراتيجي. وطلب وفدان تقريرا خاصا عن حالة نظام أطلس

يتضمن عرضا موجزا للمشاكل المتبقية والتدابير التصحيحية التي يتخذها البرنامج الإنمائي في هذا الصدد.

٧٥ - وأشار هذان الوفدان إلى أن أي تقارير مراجعة حسابات لا ترد تمثل مشكلة، إذ أنه يشار عند ذلك إلى عدم اكتمال عملية تقديم التقارير من قبل السلطات الوطنية. وبما أن المكاتب القطرية تنتشر في جميع أنحاء العالم ولا يمكن لها جميعها تقديم التقارير في مواعيدها، رأت الوفود إقامة 'شبكات أمان' محسّنة لتعويض هذا النقص، مما يتيح المتابعة والرصد بشكل أدق.

٧٦ - وأكّدت وفود عدة على أن تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بالكامل وفي وقتها من مسؤوليات الإدارة الرئيسية. وطلبت الوفود أن يتاح لها الإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات كوسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وحثّت المنظمة على أن تبذل جهدا حيال المجالات التي تعرض الأصول للمخاطرة نتيجة الغش والهدر وسوء الإدارة. وأجمل أحد الوفود ما اعتبره تدخلات ذات أولوية للبرنامج الإنمائي وهي: التسويات المصرفية في غير حينها؛ والالتزامات غير الممولة؛ وضعف الضوابط الداخلية في نظام أطلس؛ وضعف الضوابط المالية التي تحكم المشاريع المنفّذة وطنيا؛ وضعف الممارسات المطبقة في مجال المشتريات؛ وانخفاض مستوى شمول مراجعة الحسابات للمكاتب القطرية والمقار، ولا سيما فيما يتعلّق بالسجلات والإجراءات والضوابط المالية. وشدّد الوفد على الحاجة إلى إمداد مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع للبرنامج الإنمائي بالتمويل الكافي.

٧٧ - وسلّط الوفد الضوء على قيام الأمم المتحدة الآن بإطلاع الدول الأعضاء على تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وطلب الوفد إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان حذو هذا المنحى بإطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على تقارير مكتبيهما للمراجعة الداخلية للحسابات. وردا على ذلك، قال مدير البرنامج المعاون أن البرنامج الإنمائي يعتزم إطلاع أعضاء المجلس على هذه التقارير. وطلبت وفود عدة تعزيز ما يجري في الدورة السنوية من تفاعل حول مسائل مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر. وطلبت تلك الوفود إجراء مناقشات مع لجنة المراجعة الخارجية للحسابات حول تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وحول القيام مستقبلا بزيادة التفاعل بين المجلس التنفيذي ومجلس مراجعي الحسابات.

٧٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٠/٢٠٠٧ بشأن التقرير المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (البرنامج الإنمائي وصندوق السكان).

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٩ - قامت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة)، بتقديم تقرير صندوق السكان المعنون متابعة تقرير مجلس مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2007/1). وأشارت إلى أنه قد تم تقديم معلومات تكميلية وتعميم جدول مستكمل (مرفقا ببيانها) قدّمت فيه معلومات عن الحالة الآنية لتنفيذ التوصيات في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٨٠ - ولاحظت الوفود أن استجابة صندوق السكان بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات كانت مرضية بوجه عام. ولاحظت الوفود أن الصندوق يتمتع بإدارة مالية سليمة وآليات مقبولة للمراقبة. ورحّبت الوفود بالخطوات المتخذة نحو تحقيق قدر أكبر من تعزيز آليات المراقبة ومنع الغش وشجعت على مواصلة بذل الجهود لجعل المساءلة من الأمور ذات الأولوية العليا ولتعزيز نظم الصندوق لإدارة المخاطر والمساءلة. وأعربت الوفود عن القلق بصفة خاصة إزاء المشاريع التي ينفذها الشركاء الحكوميين وإلى ما أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات من عدم إتاحة عدد من التقارير وتدوين عدد كبير من التحفظات على التقارير التي أتيحت. ولاحظت الوفود بسرور إنشاء الصندوق فرقة عمل للتعامل مع مسائل التنفيذ على الصعيد الوطني. وأعربت الوفود عن تقديرها للمعلومات المقدمة عن التدابير التي ستتخذ لتعزيز بناء القدرات وتحسين المساءلة والشفافية. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما يجري الاضطلاع به من إجراءات لصون الضوابط والتدابير على الصعيد القطري، بما في ذلك كفالة امتثال الشركاء المنفذين. وفي معرض ملاحظة الوفود أنه لا يمكن أن يُنتظر من جميع المكاتب القطرية تحقيق النتائج بشكل كامل في جميع الأوقات، اقترحت إنشاء شبكات حماية لتعويض النقص.

٨١ - ونظرا لما يولى للإدارة القائمة على النتائج من أولوية عالية، أكّدت الوفود على ضرورة امتثال جميع المكاتب القطرية والوحدات الموجودة بالمقر للمتطلبات المتعلقة بتقديم التقارير السنوية. وشددت الوفود كذلك على أهمية تقديم المكاتب القطرية تقارير تخص تلك المشاريع التي يضطلع بها بتمويل مخصص لها من الجهات المانحة، وحثت مقر الصندوق على التدخل لكفالة الامتثال. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن يجري قدر أكبر من التفاعل في دورات المجلس حول مسائل مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر، بما في ذلك إجراء مناقشة مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧. كما أعربت تلك الوفود عن رغبتها في أن يجري تفاعل مع مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة. وطلبت

بعض الوفود نشر تقرير مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة بالموقع الشبكي لصندوق السكان عقب صدوره في تموز/يوليه أو آب/أغسطس بفترة وجيزة. وطلب وفدان إتاحة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للإطلاع.

٨٢ - ووجّهت نائبة المدير التنفيذي لصندوق السكان الشكر إلى الوفود على تعليقاتها البنّاءة. وأشارت إلى أن بعض المعلومات المطلوبة مدرج في الجدول المستكمل الذي جرى توزيعه. وبالنسبة للتعليقات المتصلة بالتنفيذ على الصعيد الوطني، أكدت على أنه حرصا على صون الضوابط، يضطلع صندوق السكان بتعزيز بناء قدرات موظفي المكاتب القطرية، فضلا عن نظرائهم الوطنيين. وأشارت إلى ما للنهج المنسق المتّبع في تحويل النقدية من أهمية بالغة، وإلى بذل الصندوق جهدا إضافيا لاتباع تلك الطريقة. وأضافت أن صندوق السكان يعمل على جعل المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الحسابات واضحة وسهلة الاستعمال. وأقرت بأن تقديم التقارير في مواعيدها إلى الجهات المانحة أمر بالغ الأهمية، وأشارت إلى ما يقوم به صندوق السكان من تطوير نظام لإعداد التقارير والتتبع مباشرة لتحسين الامتثال للمتطلبات المتعلقة بتقديم التقارير. وبالنسبة لتقديم المكاتب القطرية لتقاريرها، أشارت إلى ما يجري حاليا من متابعة مدقّقة وإلى خضوع المديرين للمساءلة فيما يتصل بالامتثال. وأكدت نائبة المدير التنفيذي مجددا على التزام الصندوق بالتنفيذ على الصعيد الوطني وأكّدت للمجلس التنفيذي على وجود ضوابط إدارية داخلية قائمة تحكم الصندوق لدى مضيّه قدما.

٨٣ - وقال مدير شعبة خدمات الرقابة بصندوق السكان أن الصندوق يستند في ما يضطلع به من مراجعة حسابات وإدارة مخاطر إلى نموذج من نماذج المخاطر. وأشار إلى أن تقارير المراجعة الداخلية في القطاعين الخاص أو شبه العام من الوثائق الداخلية التي لا تُعرض على حملة الأسهم. ويُفصح عنها للطرف الخاضع للمراجعة وللإدارة العليا ولجنة مراجعة الحسابات، وفي بعض الأحيان للمجلس. وتقوم العديد من الكيانات العامة الكبرى التي تجري مراجعة حسابات بنشر تقرير سنوي موحد، وهكذا الحال في الأمم المتحدة. وقد دأب صندوق السكان على اتباع المعايير المهنية ومدونة أخلاقيات معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وتنصّ المدونة على أن ”يحترم مراجعو الحسابات الداخليون قيمة ما يحصلون عليه من معلومات ويحترموا حقوق ملكية تلك المعلومات ولا يفصحوا عن أي معلومات دون توفّر الصلاحيات اللازمة إلا في حال ما إذا كان عليهم إلزام قانوني أو مهني يحتم ذلك“. وفي هذا الصدد، اتّبع الصندوق السياسة العامة التي تم الاتفاق عليها مع مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق الذي يرأسه الأمين العام. فينبغي إذن عند الرغبة في إدخال أي تغييرات على السياسة العامة المتبعة أن يتم ذلك على هذا المستوى.

٨٤ - وفي معرض إقراره بأهمية الشفافية، دعا المجلس التنفيذي إلى تجاوز مسألة سرية تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والنظر عوضا عن ذلك في مسألة الضمان. ففي حالة صندوق السكان، الضمان هو العملية التي يعرب بها مراجعو الحسابات عن استنتاج يُهدف به إلى رفع درجة تيقّن المجلس التنفيذي من مدى جودة إدارة صندوق السكان. فالضمان هو إذن حجر الزاوية للثقة. وقال إن المدير التنفيذي لصندوق السكان يعمل منذ عامين على الارتقاء بموثوقية الضمان المقدّم إلى المجلس. وثمة ثلاثة مستويات مترابطة من الضمان: (أ) التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة؛ و (ب) تقرير مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة؛ و (ج) الضمان الذي توفره اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. (وأشار إلى وجود رئيس اللجنة الآن بالقاعة). وتحققت الشروط في صندوق السكان بموجب اختصاصات اللجنة الاستشارية للمراجعة، وبموجب ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات، وبموجب حق وواجب الاتصال برئيس المجلس التنفيذي إذا ما طرأ خطر جسيم من أي نوع.

٨٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/١٠: التقرير المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنفيذ معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والتقارير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (الصندوق الإنمائي وصندوق السكان).

حادي عشر - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٦ - باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عرض مدير البرنامج المساعد بمكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية، التقرير المشترك المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2007/5).

٨٧ - وأعربت الوفود عن سرورها لتوضيح التقرير للجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والنتائج التي أحرزاها لتحقيق المزيد من المواءمة والتنسيق، على سبيل المثال في مجال تكنولوجيا المعلومات وتبادل المعارف. وقد أثار إعجابها الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يقدم تحليلا بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

٨٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود المبذولة لزيادة تعزيز نظام المنسقين المقيمين وتعديل الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى القطري وفقا لأولويات التنمية الوطنية ومواءمتها مع دورات البرامج الوطنية. وطالبت بمشاركة معززة للوكالات المتخصصة

وكذلك للوكالات غير المقيمة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية ورحبت بالمبادئ التوجيهية المحسنة والتدريب المعني بعمليات التقييم القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٩ - وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها للمبادئ التوجيهية المحسنة والتدريب على التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي ترى أنها ساعدت على تعزيز الأمم المتحدة على المستوى القطري وتحسين تماسك أنشطتها التنفيذية. واعترفت بالجهود المبذولة لتعزيز نظام المنسقين المقيمين ورفع مستواه لزيادة المواءمة بين الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأولويات التنمية الوطنية ودورات البرامج الوطنية.

٩٠ - وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى مواصلة التعاون بين بلدان الجنوب مشيدا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إقامة علاقات مع البنك الدولي والعمل على حشد الدعم الدولي من أجل تعزيز الجهود الوطنية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩١ - أعربت الوفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت باهتمام إلى أدوات بناء القدرات بشأن وضع ميزانية تراعي الجنسين من أجل الحقوق الإنجابية التي وضعها الصندوق بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتساءلت عما إذا كان قد تم تقييم الأدوات. وأبدت سرورها لملاحظة توسع أنشطة الصندوق في مجالات هامة مثل حماية مصالح النساء والنهوض بهن ومكافحة الاتجار بالأشخاص والوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب. واستفسرت عن أسباب عدم إدراج معلومات في التقرير عن جهود الصندوق في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية. ورحبت بالدعم المقدم من الصندوق للبلدان المهتمة المشمولة بالبرنامج في مجال السياسات السكانية بما في ذلك زيادة إمكانية حصول الشباب على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

٩٢ - وشكر مدير شعبة الدعم التقني بصندوق الأمم المتحدة للسكان، الوفود على تعليقاتها البناءة. وبين أن الصندوق يركز تركيزا كبيرا على بناء القدرات في مجال نوع الجنس بما في ذلك دعم التدريب لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس، ومن بينه العنف الجنسي. وأشار إلى أن أدوات وضع ميزانية تراعي الجنسين لا تزال يجري إدخالها وسيجري تقييم في

مرحلة لاحقة. وفيما يتعلق بعمل الصندوق في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية، أشار إلى أنه تم الإبلاغ عنها سابقا في جلسة بموجب البند المتعلق بدور الصندوق في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والمرحلة الانتقالية والإنعاش.

٩٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المشترك المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2007/5).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية

٩٤ - بدأ الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بالبيان الاستهلالي للمديرة التنفيذية (البيان الكامل معروض على الموقع الشبكي http://www.unfpa.org/exbrd/2007/2007_first.htm). وأكدت المديرة التنفيذية أن الصندوق كان مستعدا للتغيير عندما حان وقت إجراء تغييرات بالنسبة للأمم المتحدة. وركزت على رؤية الصندوق في مواصلة القيام بدور قيادي في مساعدة البلدان على تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والعمل مع البلدان المشمولة بالبرنامج والشركاء الآخرين في التنمية لتحقيق المزيد من الأثر. وركزت على عناصر الخطة الاستراتيجية المتبلورة للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأشارت إلى الكيفية التي يعتزم بها الصندوق الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها إصلاح الأمم المتحدة ومناخ المعونة الجديد لتحقيق أهدافه الأساسية.

٩٥ - وأكدت على الأهمية المحورية للصحة الإنجابية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت على أن الصندوق كان يعمل للتأكد من أن الحق في الصحة الجنسية والإنجابية وإمكانية الوصول إلى الخدمات مكفول في القوانين والسياسات ومدمج بالكامل في الخطط الإنمائية والإنسانية وميزانياتها وتم تحقيقه من خلال النظم الصحية المعززة. وأشارت إلى أن الصندوق كان يعمل لإدماج نوع الجنس في جميع الأعمال التي يقوم بها مع الشركاء في مجالي التنمية والمساعدات الإنسانية.

٩٦ - وأطلعت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على آخر المستجدات بشأن وضع الصندوق المالي في عام ٢٠٠٦: وقد كان إجمالي الإيرادات الأساسية نحو ٣٦٢ مليون دولار تقريبا وغير الأساسية نحو ١٦٠ مليون دولار. وأعربت عن تقديرها الفائق لتقديم ما مجموعه ١٨٠ بلدا مساهمات مالية للصندوق بما في ذلك جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووجهت شكرا خاصا للجهات المانحة العشر الأولى للصندوق وهي: هولندا والسويد والنرويج والمملكة المتحدة واليابان والدانمرك وألمانيا وفنلندا

وكندا وسويسرا. كما شكرت أيضا جميع الجهات المانحة الأخرى. وسلطت المديرة التنفيذية الضوء على المبادرات الجديدة داخل الصندوق لتعزيز المساءلة لضمان إنفاق موارد الصندوق على نحو سليم.

٩٧ - وأشادت الوفود بالمديرة التنفيذية وأثنت على البيان لكونه ملهما وشاملا. وأعربت عن دعمها الشديد وتقديرها لعمل الصندوق وأبدت سرورها لملاحظة الزيادة في الموارد خلال عام ٢٠٠٦، وكذلك اتساع قاعدة الجهات المانحة للصندوق. وأعلنت وفود عديدة، من بينها هولندا وإسبانيا والسويد، عن زيادات في مساهماتها للصندوق. وأثنت الوفود على الصندوق لمواءمة عمله وجهوده مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات وإعلان باريس والتزامه بالملكية الوطنية والقيادة. وأعربت عن تقديرها للدور الفعال الذي يؤديه الصندوق في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشادت بالتزام الصندوق الشديد بإصلاح الأمم المتحدة ومشاركته فيه، بما في ذلك دور المديرة التنفيذية بوصفها رئيسة اللجنة الإدارية رفيعة المستوى. وأعربت الوفود عن ثقتها في أن يواصل الصندوق أداء دور بناء في الجهود المبذولة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. ورحبت بعض الوفود بعمل الصندوق الرامي إلى تعزيز التقسيم الواضح للعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتحفيز على إحراز تقدم أكبر بشأن صحة الطفل والأم. وأشادت الوفود بتركيز المديرة التنفيذية على قدرات المساءلة والرقابة والتدقيق الشديد والإدارة المالية السليمة. وأكدت الوفود على الأهمية الحاسمة لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكسب المعركة ضد الفقر. ورحبت بعض الوفود بغاية الصحة الإنجابية الجديدة في إطار الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت عن تقديرها لالتزام المديرة التنفيذية والصندوق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن وأملها في أن تكون هناك خطة عمل متسقة لتنفيذ القرار مع التقسيم الواضح للعمل بين الوكالات والمنظمات المعنية. وأعربت الوفود عن شكرها للصندوق لدعمه لدورة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية عن الصحة الإنجابية ورحبت بخطة عمل مابوتو للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

٩٨ - وأوضحت الوفود فيما يتعلق بالبرامج المشتركة والدراسات الرائدة ''لمنظمة واحدة'' التي يجري الاضطلاع بها ، أن الصندوق يؤدي دورا كبيرا لا غنى عنه في التأكد من أن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يمثل جزءا لا يتجزأ من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأعربت عن أملها في أن تسفر الدراسات الرائدة عن نتائج ملموسة وقابلة للقياس في مجال الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية وتحدد كذلك مزايا برامج ''المنظمة الواحدة'' وأوجه قصورها. وحثت الصندوق على أداء دور هام في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ودعت الدول الأعضاء إلى توجيه الصندوق بشكل بناء في الجهود التي

يبذلها للتكيف مع مناخ المعونة الجديد والاستجابة له وأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز الصندوق على عدة مستويات بما في ذلك قاعدته المالية. ونبهت إلى ضرورة أن يكون من المبادئ السائدة في إصلاح الأمم المتحدة اتباع نهج يستند إلى المجتمع المحلي ويركز على البشر وينطلق من القاعدة إلى القمة وهو بدوره عنصر مهم من عناصر الأمن البشري. وقد تم التأكيد على الحاجة إلى توحيد العمل المتعلق بإصلاح الشؤون الإنسانية بما فيها نهج قيادة المجموعة. ولوحظ أن الصندوق يؤدي دورا هاما في التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية.

٩٩ - رحبت الوفود بقرار تأجيل النظر في البند المتعلق بالهيكلة الإقليمية وأعربت عن سرورها للإحاطة بأنه سيكون جزءا من خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأيّدت النقاط التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وهي تتطلع إلى رؤية زيادة في تنسيق الهيكلة الإقليمية مع خطة الصندوق الاستراتيجية ومواءمتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وبالإشارة إلى المبادرة الجارية لتعزيز الدعم التقني للأمم المتحدة وتبسيطه من خلال المحاور الإقليمية، لوحظ أنه يجب أن يتبع نهج موحد إزاء الهيكل الإقليمي ودون الإقليمي بما في ذلك اشتراك الكيانات دون الإقليمية في موقع واحد. وأكدت الوفود على الحاجة إلى ضمان الملكية القطرية وأعربت عن أملها في ألا تسفر الهيكلة الإقليمية في زيادة البيروقراطية أو التكاليف.

١٠٠ - وأعربت وفود عن ترحيبها بمشروع موجز الخطة الاستراتيجية وتطلعها لإجراء مجموعة من المشاورات غير الرسمية أثناء مضي الصندوق قدما في تشكيل الخطة. وأشارت إلى أنه ليس من الممكن العمل في مجال الصحة الإنجابية دون العمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعربت عن سرورها لملاحظة إدراج نوع الجنس في الخطة الاستراتيجية كهدف محدد وكمبدأ برنامجي شامل. وتم التأكيد على الحاجة إلى زيادة بناء القدرات المتعلقة بنوع الجنس على نطاق المنظمة. وتم التشديد على إيلاء مكانة كبيرة في الخطة الاستراتيجية للعمل مع الشباب والمراهقين. وأكدت الوفود على الاستفادة من الخطة الاستراتيجية كأداة للإدارة وتخصيص الموارد على أساس النتائج. وينبغي أن تستند العلاقة بين النتائج وتخصيص الموارد إلى إطار مساءلة قوي يشمل نظامي رصد وإبلاغ معززين وتقاس نتائجهما بمؤشرات نتائج واضحة. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن اتباع نهج منسق عند وضع خططهما الاستراتيجية الخاصة بهما وعكس الدروس المستفادة من أطر التمويل السابقة المتعددة السنوات.

١٠١ - وذكرت الوفود أن مساهمة الصندوق في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب ودوره الهام في فريق العمل العالمي المعني بتحسين التنسيق

بشأن الإيدز موضع تقدير كبير. وبالإشارة إلى برامج الأمم المتحدة المشتركة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، استفسر أحد الوفود عن نوع الحوافز التي تم وضعها لحث الوكالات لتحقيق المزيد من البرامج الموحدة؛ وعن كيفية قياس الأداء في ذلك المجال؛ وعن التقدم الذي أحرز في إزالة الحواجز العملية التي تعترض البرامج الموحدة على المستوى القطري. وذكر الوفد أنه سيقوم باستعراض معايير تمويله بحيث لا يتم تمويل سوى البرامج الموحدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي تدعم الاستجابات القطرية. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية، تم الاعتراف بأن الصندوق يقوم بدور ريادي في الدعوة في مجال تطوير قدرات البلدان لإدراج الصحة الجنسية والإنجابية في برامج التنمية وميزانيات الصحة الخاصة بها. وتمت الإشارة أيضا إلى تعاون الصندوق في التحالف من أجل إمدادات الصحة الإنجابية، وهو شراكة دولية ترأسها ألمانيا وهولندا.

١٠٢ - وأثنت الوفود على التزام الصندوق بالإدارة والبرمجة على أساس النتائج واتباع نهج استراتيجي لتعزيز النتائج والرؤية. ولملاحظتها الأهمية الشديدة لتقييم البرمجة وتقديرها على المستوى القطري، شددت الوفود على الحاجة إلى مشاركة البلد المشمول بالبرنامج المعني عن كثب في وضع مؤشرات وأدوات الرصد والتقييم. وكذلك تم تأكيد الحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

١٠٣ - وأشاد وفد اليابان وعدة وفود أخرى إشادة كبيرة بالسيد واكي نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرامج)، لأدائه الممتاز في مجال التنمية والقيادة القوية التي أبداها والخدمة التي قدمها.

١٠٤ - وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للوفود للتعليقات البناءة والداعمة التي أبدتها. وفيما يتعلق بالهيكلة الإقليمية، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن التأجيل سيتيح للصندوق معالجة الشواغل التي أثارتها الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وذكرت أن أي تغيير في الهيكل التنظيمي سيكون تعبيرا عن الخطة الاستراتيجية: ستوضح الخطة الاستراتيجية الكيفية التي سيعد بها الهيكل الإقليمي الصندوق لدعم أهدافه الاستراتيجية في إطار مساعدة البلدان على تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق النتائج البرنامجية عن طريق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل المشاركة مع وكالات اللجنة التنفيذية الأخرى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إصلاح الأمم المتحدة ومسألة المواءمة الإقليمية والاشتراك في موقع واحد. ووافقت على أن

الهيكلة الإقليمية تتماشى مع إصلاح الأمم المتحدة وأنها لن تنشئ طبقة إضافية من البيروقراطية. وفيما يتعلق بخطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ذكرت أنه سيجرى المزيد من النقاش في الجلسة غير الرسمية التي ستعقد لاحقا بعد الظهر. وفي الوقت نفسه، أعربت عن ترحيبها بالدعم المعرب عنه لنوع الجنس والشباب. وأبدت موافقتها أيضا على الأهمية الاستراتيجية للتعاون بين بلدان الجنوب.

١٠٥ - وأكدت المديرة التنفيذية على أن إصلاح الأمم المتحدة يعد فرصة لدفع جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يتعلق بالاستفسار عن حوافز الوكالات وتقسيم العمل بشأن صحة الطفل والأم وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بين الوكالات، أشارت إلى التدابير المختلفة لتقديم الحوافز لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومساءلتها بما في ذلك عمليات تقييم أداء المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية على نطاق ٣٦٠ درجة. وأعربت عن تقديرها للتعليقات التي أبدتها الوفود مشيدة بدور الصندوق في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأعربت عن امتنانها للدور القيادي للمملكة المتحدة في عملية فريق العمل العالمي وأكدت التزام الصندوق بشدة بتنفيذ توصيات الفريق. وقد أبلغ الصندوق جميع المكاتب القطرية التابعة للصندوق بتوصيات فريق العمل العالمي وقام من خلال مجموعة من برامج التدريب الإقليمية بتعزيز قدرات ممثلي الصندوق ومراكز تنسيق فيروس نقص المناعة البشرية المعنية بمتابعة فريق العمل العالمي وتقسيم العمل بين الوكالات. واعترافا بأهمية تعزيز اتباع نهج موحد على المستوى القطري، قام الصندوق أيضا بتشجيع ممثلي الصندوق ودعمهم بفعالية للعمل كرؤساء لأفرقة الأمم المتحدة المواضيعية وأينما حدث ذلك، تم إحراز تقدم كبير. وأبدت المديرة موافقتها على أنه من المهم إزالة أي حواجز عملية متبقية أمام تحقيق البرامج المشتركة. وفي ذلك الصدد، أعربت عن ترحيبها بقرار أحد البلدان المانحة باستعراض معاييرها المالية بحيث لا تقوم إلى بدعم البرامج الموحدة. وأبدت ملاحظتها بأن أي قرارات تمويل من هذا القبيل من شأنها أن تساعد على دعم إصلاح الأمم المتحدة.

١٠٦ - وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها للدور القيادي لهولندا وألمانيا في تحالف إمدادات الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية التابع للصندوق، أشارت إلى أنه تم تطوير البرنامج بالتشاور مع الشركاء الرئيسيين وتمشيا مع مبادئ الملكية والقيادة الوطنية المتضمنة أيضا في إعلان باريس. وقد وفر البرنامج العالمي الموارد لبناء القدرات في البلدان في مجال أمن سلع الصحة الإنجابية وإدارة اللوجيستيات. وأشارت إلى أن أمن سلع الصحة الإنجابية يعد مسألة ذات أولوية بالنسبة لخطة عمل مابوتو وسيواصل الصندوق العمل في ذلك المجال مع البلدان في أفريقيا والمناطق الأخرى.

١٠٧ - وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، أحاطت المديرة التنفيذية علما خاصا بتصريح أحد الوفود بأنه سيسعى إلى ضمان تنفيذ مختلف عناصر القرار ١٣٢٥. وأكدت على أن الصندوق ملتزم بشدة بالتنفيذ الملموس والفعال للقرار. وقد وضع الصندوق استراتيجية لتعميم نوع الجنس في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، مع التركيز على الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والعنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالبشر. وأكدت على أن العمل المنفذ استجابة للقرار ١٣٢٥ يجري الاضطلاع به بالمشاركة عن كثب مع الوكالات والجهات الفاعلة الأخرى والتنسيق معها. وأضافت بأن بناء القدرات في مجال نوع الجنس يعد جزءا من التطوير الشامل لقدرات الموظفين في الصندوق. واختتمت المديرة التنفيذية بالإعراب عن شكرها للمجلس التنفيذي لتوجيهاته ودعمه.

ثاني عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٠٨ - وافق المجلس التنفيذي على ٣٣ برنامجا قطريا بدعم من الصندوق على أساس عدم الاعتراض، دون تقديم أي عروض أو إجراء أي نقاش وفقا للمقرر ١١/٢٠٠١. وقد تمت الموافقة على البرامج التالية، من أفريقيا: إثيوبيا وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وغابون وغامبيا وغينيا وموزامبيق، ومن الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى: تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب وجمهورية مولدوفا واليمن؛ ومن آسيا والمحيط الهادئ: تايلند وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وميانمار، ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وهندوراس وبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية والهولندية.

١٠٩ - وعقب الموافقة على البرامج القطرية، أخذ الكلمة وفد كل من أنتيغوا وبربودا وبنما وجمهورية تترانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية والسلفادور ومصر وجمهورية مولدوفا للإعراب عن الشكر للمجلس التنفيذي للموافقة على البرامج وأعرب عن تقديره لدعم الصندوق والتعاون الوثيق في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وأثنى وفد اليابان على الصندوق لبذله قصارى جهده لتحسين نوعية حياة الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وطلب الوفد إلى الصندوق رصد تنفيذ البرنامج عن كثب لضمان تحقيق أقصى الفوائد لأكثر الأفراد حاجة لا سيما النساء والشباب. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يتم إجراء مراجعة شاملة لحسابات البرامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأكد الوفد أهمية الالتزام

الصارم بقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها بما فيها القواعد المتعلقة برصد تنفيذ المشاريع وتقييمها ومراجعة حساباتها. وأكد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن الرصد والتقييم عمليتان هامتان على صعيد تنفيذ البرامج القطرية. وأكد الوفد أنه لا يرى أي داع لأن يثير وفدا الولايات المتحدة واليابان مسائل من قبيل الرصد والتقييم، نظرا إلى أن الإمدادات أتيحت لمواقع المشاريع وللجهات المستفيدة وأجريت زيارات الرصد الاعتيادية لمواقع المشاريع وفقا لأنظمة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثالث عشر – دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والمرحلة الانتقالية والانتعاش

١١٠ – قدم رئيس وحدة الاستجابة الإنسانية التابعة للصندوق تقريرا شفويا عن استراتيجية الصندوق الإنسانية وفقا للمقرر ٢٠٠٦/٣٥. وأشارت إلى أنه تم من قبل تقديم معلومات تكميلية للمجلس التنفيذي نشرت أيضا على الموقع الشبكي للصندوق. وقد ركز التقرير الشفوي على الشراكات والرصد والتقييم وآليات التمويل ودمج استراتيجية الاستجابة الإنسانية في خطة الصندوق الاستراتيجية والبرامج العالمية والإقليمية.

١١١ – وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود الصندوق المبذولة في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والمرحلة الانتقالية والانتعاش. وأكدت على عمل الصندوق القيم في حماية الفئات الضعيفة بما فيها النساء والأطفال في حالات الصراع المسلح. ورحبت باستراتيجية الصندوق والتقرير الشفوي المفيد. وطلبت معلومات إضافية عن دمج الاستراتيجية الإنسانية في خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأشاد أحد الوفود بتطوير قدرات الموظفين وتعزيز عمليتي الرصد والتقييم بما في ذلك تحديد مؤشرات قوية.

رابع عشر – مسائل أخرى

١١٢ – عقد المجلس التنفيذي الاجتماعات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (أ) مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقررات؛ و (ب) إحاطة غير رسمية عن الإصلاح البرلماني.

صندوق الأمم المتحدة للسكان: مشاورة غير رسمية بشأن الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والمسائل الأخرى ذات الصلة. واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/١١: مشروع موجز خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

الجزء الثاني
الدورة السنوية

المعقودة في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقدت الدورة السنوية عام ٢٠٠٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، من ١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه.

٢ – ووافق المجلس، في المقرر ٢٠٠٧/٣٠، على الجدول الزمني التالي لدورتي المجلس التنفيذي القادمتين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨:

الدورة العادية الثانية ٢٠٠٧:	١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
انتخاب أعضاء المكتب عام ٢٠٠٨:	١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الدورة العادية الأولى عام ٢٠٠٨:	٢١ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨:	٢ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (جنيف)
الدورة العادية الثانية ٢٠٠٨:	٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٣ – وقبل اعتماد تقرير الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي عام ٢٠٠٧ (DP/2007/15)، حدد رئيس المجلس بعض التصويبات إضافة إلى التصويبات الواردة في الوثيقة DP/2007/15/Corr.1، التي طلب إدراجها حرفيا في تقرير الدورة السنوية. وفيما يلي نص ذلك البيان:

”أود أن أوجه انتباهكم إلى التصويب الموزع المتعلق بتقرير الدورة العادية الأولى عام ٢٠٠٧، وأن أوضح عدة مسائل أخرى أثيرت فيما يتعلق بالتقرير.

”يتضمن النص الانكليزي خطأ في ترقيم الفقرتين ٨ و ٩؛ إذ يظهر هذان الرقمان مرتين. وكذلك وردت فقرتان متتاليتان تحملان الرقم ١٩. وقد صُححت هذه الأخطاء في سائر اللغات ما عدا اللغة الصينية.

”وأود أيضا أن أوضح أن مفهوم تعزيز الرصد والإبلاغ على الصعيد القطري، الوارد في الجملة الأخيرة في الفقرة ١٧، منفصل تماما عن إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فهذان المفهومان طرحهما عدة وفود وليس كل الوفود.

”وأخيرا، فإن عبارة ”اتفقا على أن يكون تخصيص الموارد لصالح أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل“ في الفقرة ٢٥ تشير إلى رأي أعربت عنه عدة وفود، وليس قرارا من جانب المجلس التنفيذي. ثم إن عدة وفود – وليس كل الوفود –

ذكرت المنظمة بأنه ينبغي لها أن تعمل نحو الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في عملها البرنامجي".

٤ - وأدرجت في الوثيقة DP/2007/40 المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧، ويمكن الإطلاع عليها في الموقع www.undp.org/execbrd.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - تقرير المديرة التنفيذية السنوي

٥ - بدأ الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بالبيان الافتتاحي للمديرة التنفيذية (يمكن الإطلاع عليه في الموقع www.undp.org/execbrd/2007/2007_annual.htm). وقد ركزت فيه على المسائل الرئيسية في مجالات السكان والفقر والتنمية والاستجابة الإنسانية والإنعاش ومرحلة الانتقال والصحة الإنجابية، بما في ذلك التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإصلاح الأمم المتحدة والحالة المالية للصندوق والمساءلة. وأكدت التزام الصندوق بدعم الملكية الوطنية وتنمية القدرات، بطرق منها التنفيذ الوطني. وأشارت إلى أن تعميم الوصول إلى تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تحسين صحة الأمهات، قد مهد الطريق لتحقيق مزيد من التقدم. وأعربت عن شكرها للمانحين العشرة الأوائل في عام ٢٠٠٧ - هولندا والسويد والنرويج والمملكة المتحدة واليابان والدانمرك وفنلندا وألمانيا وكندا وسويسرا - وللمانحين الآخرين، بما في ذلك التبرعات المتعددة السنوات المعلنة. وأعربت عن تقديرها للثبات والإخلاص في الوفاء الذي اتسم بهما المانح رقم واحد للصندوق، هولندا. وأكدت أن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والبرنامج العالمي الإقليمي مبنيان على الدروس المكتسبة من إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وشددت على أن الصندوق ما زال ملتزما التزاما راسخا بالتعاون بين بلدان الجنوب. وأكدت أن الصندوق سيواصل دعمه للبلدان في تنمية قدرتها على جمع البيانات المفصلة واستعمالها.

٦ - وصفقت وفود عديدة استحسانا لبيان المديرة التنفيذية الشامل والملهم وأعربوا عن دعمهم القوي لعمل الصندوق. واعترفت بالتزام الصندوق بالسير قدما في برنامج المؤتمر الدولي بالسكان والتنمية وأكدوا أن تحقيق أهداف المؤتمر جوهري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت الوفود عن سرورها إذ لاحظت نجاحات البرنامج المعرب عنها في التقرير التجميعي للصندوق عن الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/FPA/2007/7, Part I). ورحبوا بالتأكيد على الإدارة القائمة على النتائج وأعربوا عن تقديرهم للتحليل الصريح للدروس المكتسبة

والتحديات التي تعترض الطريق. وأعلنت كل من هولندا والسويد والمملكة المتحدة عن تبرعات للصندوق.

٧ - وتقديرا لما يقوم به الصندوق من النهوض بقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، رحبت الوفود بإدراج الهدف المتمثل في تحقيق وصول الجميع إلى الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥. وأعرب بعض الوفود عن القلق لأن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، الخاص بصحة الأمهات، لم يتحقق ودعوا إلى استثمارات في الصحة الجنسية والإنجابية وتمكين المرأة. وأعربت بعض الوفود عن سرورها لملاحظة التزام الصندوق بمبادئ 'العناصر الثلاثة' للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتشجعوا بما لاحظوه من المتابعة القوية من جانب الصندوق لتوصيات فرقة العمل العالمية المعنية بتحسين التنسيق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (فرقة العمل العالمية). وقال البعض إن بالإمكان عقد مناقشة موضوعية في الدورة العادية الأولى عام ٢٠٠٨ حول الاستعراض الأخير الذي اضطلعت به فرقة العمل العالمية. وشددت بعض الوفود على ضرورة قيام روابط أقوى بين قضية فيروس الإيدز والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. ورحبوا بعمل الصندوق فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية والإنعاش. وأعلنوا أن للصندوق دورا رئيسيا يقوم به في الطوارئ/الأزمات الإنسانية من حيث توفير خدمات الصحة الإنجابية الأساسية للنساء والفتيات والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ورحبوا بالأولوية التي أولاها الصندوق لمعالجة الصحة الإنجابية للمراهقات.

٨ - ولاحظت الوفود الاستثمارات الهامة للصندوق في تحسين الفعالية التنظيمية وتعزيز الإدارة والمساءلة. وشجعوا الصندوق على المضي قدما في تعزيز الفعالية والكفاءة في أداء البرامج، وخاصة على الصعيد القطري. وشجعوا الصندوق على أن يذهب إلى أبعد من مجرد الإبلاغ عن المتوسطات العالمية فيبلغ عن النجاحات التي تحققت على الصعيد القطري. واعترفوا بالمصاعب التي تواجه الإبلاغ فيما يتعلق بالإسناد والتجميع وشددوا على أهمية نتائج الرصد. وفي معرض التشديد على ضرورة توافق الخطة الاستراتيجية مع البرامج الوطنية، أكد عدد من الوفود أنه ليس ثمة تصميم واحد يصح للجميع ويمكن تطبيقه عالميا.

٩ - وأشار أحد الوفود، ملاحظا أهمية الأمن البشري، إلى أن الصندوق هو أحد الشركاء الأساسيين في تعميم الأمن البشري والعمل في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بوسائل منها تحسين الصحة الإنجابية وجعل الأمومة أكثر أمنا وتشجيع المساواة بين الجنسين. ورحب ذلك الوفد باستعداد الصندوق لإدماج الصحة العقلية كجزء من الصحة الجنسية والإنجابية. وأكدت الوفود أنه لا يمكن الحد من معدل وفيات النفاس ما لم تعالج مشكلة الإجهاض غير

المأمون. ورحبت بما يقوم به الصندوق من الدعوة وبذل الجهود من أجل القضاء على الناسور التوليدي وتشويه/قطع الأعضاء الجنسية للبنات. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء التنفيذ المفرط لقوانين تحديد الولادات في منطقة غوانغسي المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين. وقال وفد الصين إن التحقيق جار في هذا الموضوع وسيحال المخالفون للقانون إلى العدالة. وأكد وفد الصين أن بلده ملتزم بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأنه يقوم بصقل سياساته السكانية ليجعلها مؤدية إلى التنمية البشرية.

١٠ - وأثنت الوفود على التزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة وتماسكها على صعيد كامل المنظومة. ورحبت بالتدابير المتخذة اتساقا مع قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، وباشتراكه في التجارب الرائدة في إطار وحدة الأداء. وأكدت الوفود أن هذه تهيئ فرصا لمعالجة جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من جانب أسرة الأمم المتحدة بأسرها. ورحبت الوفود بالشروح التفصيلية للخيارات المختلفة فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي والتأكيد على تعزيز دور الصندوق على الصعيد القطري. وأعرب البعض عن تفضيلهم للسيناريو ٣ للهيكل التنظيمي.

١١ - وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للوفود لما قدموه من تعليقات مؤيدة وقالت إن من غير الممكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ما لم يكن بإمكان الجميع الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية. وشددت على ضرورة إبقاء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عاليا في جدول الأعمال الدولي. وشكرت الوفود التي أعلنت تبرعات للصندوق. وقالت إنها استمدت التشجيع من توافق الآراء الآخذ بالظهور حول السيناريو ٣ للهيكل التنظيمي. وأبرزت الأهمية التي يعلقها الصندوق على الشراكات، لا سيما الشراكات مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. وأعربت عن التقدير لدعوتها من جانب منظمة الصحة العالمية للكلام أمام جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو. وقدمت معلومات عن استجابة الصندوق فيما يتعلق بالحادثة في الصين. وقدمت تفاصيل عن دعم الصندوق للبلدان الأفريقية من أجل تنفيذ خطة عمل مابوتو. وقالت إنها تتفق في الرأي مع اليابان بشأن الأمن البشري وذكرت أن الصحة الإنجابية هي حجر الزاوية للعمل في هذا المجال. وفيما يتعلق بالإجهاض غير المأمون، قالت إن الصندوق يسترشد بالفقرة ٨-٢٥ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ورحبت بالاقتراح القائل بعقد مناقشة حول فرقة العمل العالمية عام ٢٠٠٨. وأشارت إلى العمل الجاري في مجال صحة الأمومة، بما في ذلك استنباط أدوات لتحديد التكاليف. ولاحظت أن تقرير الصندوق عن حالة السكان في العالم الذي سيصدر لاحقا في حزيران/يونيه يركز على الرجل كشريك في تحسين صحة الأمهات.

١٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/١٦: التقرير التجميعي عن إطار التمويل المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ومشروع الخطة الاستراتيجية للصندوق، ٢٠٠٨-٢٠١١، والمقرر ٢٠٠٧/٢١: التقرير التجميعي عن إطار التمويل المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وما يتصل بذلك من مسائل.

ثالثا - الالتزامات بتمويل الصندوق

١٣ - قام رئيس فرع تعبئة الموارد بعرض التقرير عن الالتزامات بتمويل الصندوق (DP/PA/2007/8) وقدم معلومات مستكملة عن التبرعات حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مشيرا إلى أن إيرادات الصندوق المتنبأ بها لعام ٢٠٠٧ تقرب من ٤١٧ مليون دولار (بزيادة ٨,١ مليون منذ إعداد التقرير حتى تاريخه). وأضاف أن الصندوق يتوقع نحو ١٣٠ مليون من موارد أخرى في عام ٢٠٠٧. وعلى أي حال، وبالنظر إلى التبرعات الأخيرة التي تم تسلّمها يرجح أن يرتفع هذا الرقم بنهاية العام. وأعرب عن تقديره لسخاء مجتمع المانحين. وقال إنه، برغم أهمية الحصول على زيادات في موارد التمويل المشترك تظل الموارد العادية هي الأساس الصلب لعمليات الصندوق وهي جوهرية للحفاظ على عالمية عمل الصندوق وحياده وتعدديته. وأعلن وفد إسبانيا أن تبرع بلده للصندوق في عام ٢٠٠٧ سيكون ٥ ملايين يورو، أي بزيادة أكثر من ٥٠ في المائة عن تبرعه في عام ٢٠٠٦. وهنأ الوفد الصندوق على الزيادة في إيرادات الصندوق وتوسيع قاعدة مانحيه. وشكرت مديرة الصندوق التنفيذية حكومة إسبانيا على سخاء دعمها وذكرت زيارتها الأخيرة لإسبانيا، وهي الزيارة التي ساعدت على توطيد الثقة والائتمان المتبادلين.

١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/١٣: الالتزامات بتمويل للصندوق.

رابعا - الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

١٥ - قام وكيل المديرة التنفيذية (العلاقات الخارجية، شؤون الأمم المتحدة والإدارة) بعرض هذا البند من جدول الأعمال. وقام رئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي، ومدير شعبة الدعم التقني، ومدير فرقة الهيكلة الإقليمية بتقديم عرض ركزوا فيه على الخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١، والبرنامج العالمي والإقليمي، ٢٠٠٨-٢٠١١، ونظام تخصيص الموارد، ٢٠٠٨-٢٠١١، والهيكل التنظيمي للصندوق.

١٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها القوي للحوار الإيجابي بين الصندوق والمجلس التنفيذي أثناء وضع مشروع الخطة الاستراتيجية. وأثنت على العملية الصريحة والشفافة وقالوا إنها أفضت إلى وضع خطة قوية موجهة نحو تحقيق النتائج، وقائمة على أساس الدروس الأساسية

المكتسبة من إطار التمويل المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وتجلى فيها أثر التوجيهات الصادرة من أعضاء المجلس. ولاحظت الوفود أن النهج ألتشاركي أفضى إلى خلق إحساس بملكية الخطة لدى الدول الأعضاء، وخصوصا لأن الصندوق أخذ ملاحظاتها في الاعتبار. وأيدت الوفود مجالات التركيز الثلاثة في الخطة الاستراتيجية، وهي: الصحة الإنجابية، السكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين. وأعربوا عن ارتياحهم لاسترشاد الصندوق بقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. ورحبت الوفود بالتأكيد على بناء القدرات الوطنية، والشباب والتعاون بين بلدان الجنوب. وأعربوا عن أملهم في أن تسير الخطة قدما في معالجة القضايا البازغة كالهجرة والشيخوخة والبيئة.

١٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها لتأكيد الصندوق على الشراكات وشجعته على تعزيز الشراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، بخاصة فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمساواة بين الجنسين. ولاحظت أن الصلات مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي حاسمة لكفالة قيام نظام صحي دولي فعال. وأعربوا عن تقديرهم لعمل الصندوق في الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ واقترحوا تعزيزه في إطار الخطة الاستراتيجية. واستفسر بعض الوفود عن تصنيف مبادئ التشغيل في الخطة ولاحظوا أن مبادئ التشغيل الحقيقية يجب أن تكون الملكية الوطنية وبناء القدرات.

١٨ - وشجعت الوفود الصندوق على أن يكون يقظا في مواجهة التغيرات والتحديات في إصلاح الأمم المتحدة كي يكون قادرا على العمل بصورة فعالة في مناخ المساعدة الجديد. ولاحظوا أن أداء المنظومة كوحدة واحدة يتيح الفرص لإدماج جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة أفضل في الأطر والبرامج والميزانيات الوطنية. وفي معرض التركيز على الملكية الوطنية والإدارة الوطنية لنتائج التنمية، شجعت الوفود الصندوق على تعزيز المساءلة وتقوية نظم الرصد والتقييم. وأكدت أهمية وضع مبادئ أساسية وأهداف ومؤشرات للرصد والإبلاغ بصورة فعالة وطلبوا تفاصيل عن النواتج المتوقعة في إطار كل من الأهداف، وفيما يتعلق بمؤشرات النتائج. وشجعوا الصندوق على تعزيز عمله في معالجة الناسور التوليدي وتشويه الأعضاء الجنسية للإناث. وإذ لاحظت الوفود الحاجة إلى مزيد من العمل في أنشطة الأطوار الأولية لعمليات السياسة الكلية في مناخ المساعدة الجديد، سألت عن التدابير التي اتخذها الصندوق لضمان توفر القدرات والمهارات اللازمة لدى الموظفين للعمل في البيئة الجديدة.

١٩ - وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي، أعربت الوفود عن تفضيلها للخيار ٣ وأعلنت ثقتها بتحليل الصندوق. وأكدت دعمهما لتعزيز الصندوق على الصعيد القطري وطلبت توضيحا للكيفية التي تسهم المكاتب الإقليمية بتقوية المكاتب القطرية. وطلبت أيضا إيضاحا لمسألة نقل الموارد من المقر إلى الميدان، وما يترتب عليه من آثار من الناحية المالية ومن ناحية الموظفين. وأعلن الوفود أنهم يتطلعون إلى مزيد من المعلومات ردا على الأسئلة التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى تفاصيل إضافية حول الآثار المالية التي تترتب على الخيار المفضل من الناحية المالية وبالنسبة إلى الموظفين.

٢٠ - وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي لما قدموه إلى الصندوق من مشورة وتوجيه قيمين طوال عملية التشاور حول وضع الخطة الاستراتيجية. وأكدت أن الخطة الاستراتيجية ستنفذ في إطار الملكية الوطنية والقيادة الوطنية. وشددت على قيمة شراكات الصندوق، لا سيما شراكتها مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وغيرهما من الشركاء في التنمية. وذكر وكيل المديرة التنفيذية أن الصندوق يسترشد باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات فيما يتعلق بالتماسك. وأكدت، في ما يتعلق بالأداء كوحدة واحدة، الحاجة إلى التركيز على البرامج والجوهر وليس على العمليات فحسب، والحاجة إلى إقامة توازن بين أولويات ''البرنامج الواحد'' وكفالة بقاء قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، أكدت أهمية الاتصال مع الوزارات المعنية، وضرورة توفر الموظفين ممن لديهم المهارات والكفاءات المطلوبة لتولي عمليات الإصلاح. وأضافت قائلة إن الفصل التام بين المنسق المقيم للأمم المتحدة ووظيفة الممثل المقيم للصندوق من التحديات المعترف بها التي تتطلب مزيدا من الاهتمام. وقدم كل من مدير شعبة الدعم التقني، ورئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي، ومدير فرقة الهيكلة الإقليمية معلومات إضافية ردا على الأسئلة الموجهة من أعضاء المجلس التنفيذي وذكروا أن التعليقات ستُدرج عند الاقتضاء في الوثيقة المنقحة.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي قرار شفويا فوض به الصندوق بإعداد ميزانية الدعم الخاصة به للسنتين، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على أساس السيناريو ٣، الوارد في استعراض الهيكل التنظيمي للصندوق (مشروع الوثيقة المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧)، على أن يُتخذ المقرر رسميا بشأن الهيكل التنظيمي في الدورة العادية الثانية ٢٠٠٧. واتخذ المجلس التنفيذي أيضا المقررين ١٦/٢٠٠٧ و ٢١/٢٠٠٧.

خامسا – البرامج القطرية للصندوق والمسائل ذات الصلة

٢٢ – قدم وكيل المديرة التنفيذية (البرنامج) عرضا عاما أمام المجلس التنفيذي لتسعة تمديدات للبرامج القطرية و ١٥ مشروعا لوثائق برامج قطرية. وركز مديرو شعبة أفريقيا وشعبة آسيا وشعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واختصاصيو البرامج لشعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى في مقدماتهم على القضايا الخاصة بكل قطر.

٢٣ – وعلّقت الوفود على مجموعة من القضايا أثناء المناقشة. وأعربت عن تقديرها لإعداد مشاريع البرامج القطرية بمشاركة وثيقة من جانب الحكومات المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة وأن مشاريع البرامج استجابت للخطط والأولويات الوطنية. وأثنت عدة وفود على القيادة العالمية التي يمارسها الصندوق وشكرت الصندوق على ما قدمه من الدعم لبلدانهم في مجالي السكان والتنمية، والصحة الإنجابية، بما فيها الوقاية من فيروس الإيدز، وفي مجال المساواة بين الجنسين. وأعربوا عن تقديرهم لالتزام الصندوق بالملكية الوطنية للبرامج وأعلنوا أن ذلك ضروري لبناء قاعدة واسعة من الشراكات من أجل تعبئة الموارد، وزيادة الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة واستعمالها، بما في ذلك خدمات الوقاية من فيروس الإيدز، ومن أجل تعزيز وضع المرأة. وشجعت الوفود الصندوق على تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات الدينية، من أجل تمكين المرأة ومعالجة العنف القائم على أساس نوع الجنس. وطُلبت معلومات إضافية عن تعاون الصندوق وتنسيقه مع شركاء التنمية، بما فيها مؤسسات الأمم المتحدة. وأوصت الوفود بإقامة صلات أوضح بين أنشطة البرنامج والنواتج وتوضيح الفرق بين النتائج المقترحة على الصعيدين الوطني والإقليمي و/أو على صعيد الدولة.

٢٤ – وأعربت الوفود عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق لمداخلات البرنامج في مجال الصحة الإنجابية الموجهة إلى المناطق المحرومة والسكان الذين يصعب الوصول إليهم. وأعربوا عن القلق من ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأمهات في بعض البلدان. وشددوا على الحاجة إلى مزيد من العناية التوليدية في حالات الطوارئ وإلى مولدين مهرة. ولوحظ أن هناك تحديات تتمثل في عدم توفر ما يكفي من العاملين الصحيين ونزوح الأدمغة الطبية من بعض البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، والافتقار إلى الأجهزة الطبية. وشجعت الوفود على تعزيز نظم البيانات وبناء القدرات للتمكن من جمع البيانات وتحليلها واستخدامها. وقال أحد الوفود إن عبارة 'الحقوق الجنسية' ليس لها تعريف متفق عليه لدى المجتمع الدولي ويجب أن لا يستعمل في وثائق البرنامج. وأشارت عدة وفود إلى أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يدرس مسألة وضع برنامج قطري موحد تنظر فيه مجالس إدارة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٢٥ - وأعرب ممثلو صندوق الأمم المتحدة للسكان عن شكرهم للوفود لما قدموه من تعليقات بناءة. وقدموا معلومات إضافية ردا على استفساراتهم وأوضحوا أن معلومات أخرى أيضا ستقدم على المستوى الثنائي. وقالوا إن الصندوق قد أحاط علما بتعليقات الوفود وسينقلها إلى البلدان المعنية.

٢٦ - وأقر المجلس التنفيذي تمديدات للبرامج القطرية لكل من بوتسوانا وتيمور - ليشتي والسودان ولبنان وهايتي وأحاطوا علما بتمديدات البرامج لكل من بوروندي وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا. وأحاط المجلس علما أيضا بمشاريع وثائق البرامج القطرية والتعليقات عليها لكل من: الأردن، بابوا غينيا الجديدة، بوتان، بوليفيا، جزر القمر، جيبوتي، سري لانكا، سيراليون، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوبا، مالي، ملديف، ملاوي والهند.

سادسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

استعراض سياسة الصندوق فيما يتعلق باسترداد التكاليف غير المباشرة

٢٧ - قام مدير شعبة الخدمات الإدارية بعرض التقرير المتعلق باستعراض سياسة الصندوق في استرداد النفقات غير المباشرة (DP/FPA/2007/9).

٢٨ - وأعربت الوفود عن تأييدها لسياسة الصندوق فيما يتعلق باسترداد التكاليف غير المباشرة وحثته على مواصلة المشاورات داخل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن المواءمة بين سياسات استرداد التكاليف. وشددوا على أهمية الموارد العادية. ورحبت الوفود بعرض الصندوق تقديم استكمال آخر للمعلومات في عام ٢٠٠٩ وقالوا إنه ينبغي للتقارير المقبلة أن تتضمن معلومات عن المبالغ المستردة بتطبيق سياسية 'استرداد التكاليف' والجهة التي أنفقت فيها هذه المبالغ. وقالوا إنهم يتطلعون إلى إجراء مناقشات غير رسمية مع الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنهجيات. وأبدى أحد الوفود ملاحظة قال فيها إن المواءمة في سياسة استرداد التكاليف قد لا تسفر عن معدل استرداد موحد في كل المنظمات لأن لكل منها نظامه الخاص في الإنفاق. ورحب وفد هندوراس بالمديرة الجديدة لشعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للصندوق، ملاحظا أن إسهامها سيكون إيجابيا للصندوق ولسائر البلدان المعنية.

٢٩ - وافق مدير شعبة الخدمات الإدارية على أن الموارد العادية هي القاعدة الصلبة للبرمجة في الصندوق. وأكد أن الموارد العادية تتنامي. وطمأن الوفد بأن الصندوق سيواصل التشاور مع شركائه في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن المواءمة.

٣٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠٠٧: استعراض سياسة الصندوق فيما يتعلق باسترداد التكاليف غير المباشرة.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سابعا - التقرير السنوي لمدير البرنامج

٣١ - قدم مدير البرنامج، عند افتتاحه لهذا البند من جدول الأعمال، استعراضا عاما للسنة الماضية، وتطرق إلى جهود الإصلاح والتحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ البرامج. وتحدث عن الدور المزدوج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق الخطة الاستراتيجية المقبلة وقدم معلومات حديثة بشأن أنشطة البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة.

٣٢ - واعتبر أن توقيت المناقشات المعنية بالاتساق داخل الأمم المتحدة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات أمرا هاما، إذ أنها ستشكل تحديات رئيسية في مجال الانتهاء من إعداد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتعين على نتائج المناقشات الحكومية الدولية بشأن هذه المسائل أن تعود بالفائدة على الخطة الاستراتيجية، غير أن التأخير في الانتهاء من إعدادها ستترتب عليه عواقب من حيث العمل وحشد الموارد. وتحظى بالأهمية الحاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الرئيسية بغية تمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من صياغة استراتيجيات طويلة الأجل تعكس تطلعات الدول الأعضاء واحتياجاتها ورغباتها.

٣٣ - وفي سياق تقرير الفريق الرفيع المستوى ينبغي النظر إلى البرامج التجريبية المعنونة ''أمم متحدة واحدة'' على أنها سبيل لاستخلاص الدروس من مختلف الخبرات وصياغة الطرائق من أجل الاتساق بالأمم المتحدة. وهذه قد تساعد في إفادة مناقشة الجمعية العامة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذاته في مجال صياغة الخيارات الخاصة بنماذج ''أمم متحدة واحد''.

٣٤ - وأعاد مدير البرنامج التأكيد على أن أهمية المبادئ العالمية لميثاق الأمم المتحدة، بما فيها الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، أمر أساسي بالنسبة لولاية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشدد على ضرورة فهم المبادئ المقترحة في مشروع الخطة الاستراتيجية في هذا السياق. وتطرّق إلى الفصل بين الواجبات في المسؤوليات التنفيذية والتنسيقية للمنسقين المقيمين المحددة في مشروع الخطة الاستراتيجية. وفي هذا المجال، سيقوم المديرون القطريون بدور متزايد الأهمية في الأنشطة اليومية للمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - وفيما يتعلق باحتياجات الإصلاح، تطرّق مدير البرنامج إلى ما يلي:

(أ) النهج القائمة على البرامج، التي تربط التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعمليات التنمية الوطنية وتكفل وضع أساس أقوى في الأولويات الوطنية.

و (ب) تنمية قدرات الشركاء الوطنيين من أجل إدارة العمليات الإنمائية.

و (ج) تعزيز نظام المنسقين المقيمين للتصدي للتعقد المتزايد في سير أعماله.

و (د) أفرقة المديرين الإقليميين وأهميتها في توفير الإرشادات الاستراتيجية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وأنشطة ضمان النوعية ودعمها.

٣٦ - واختتم مدير البرنامج كلمته بتقديم الأمين العام المساعد الجديد ومدير مكتب أوروبا ورابطة الدول المستقلة، والأمين العام المساعد الجديد ومدير مكتب السياسات الإنمائية.

٣٧ - وركزت تعليقات الوفود أساسا على الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وارتأى الكثير منهم أنه يتعين أن تدرج في الخطة آراء كافة الوفود، وخاصة تلك الوفود التي قدمت تعليقات كتابية.

٣٨ - وكررت بعض الوفود تأكيدها لأهمية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي وضعت الجمعية العامة من خلاله توجيهات للسياسات العامة تشمل كافة المنظومة من أجل التعاون الإنمائي وطرائق على الصعيد القطري لمنظومة الأمم المتحدة. وحيث أنه تجري الآن مناقشات حكومية دولية حول تقرير الفريق الرفيع المستوى والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، لا ينبغي لمداولات المجلس التنفيذي أن تستبق تلك العمليات.

٣٩ - وطلبت بعض الوفود المزيد من المعلومات عن الكيفية التي تم بها اختيار المبادئ المعروضة في مشروع الخطة الاستراتيجية وما هي الآثار التي قد تترتب عليها في مجال السيادة الوطنية أو شؤون الدول.

٤٠ - واتفقت الوفود على ضرورة التمييز بين أنشطة التنسيق وأنشطة التنفيذ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يؤكد على أن إنشاء ''حاجز وقائي'' داخلي أمر حاسم بالنسبة للحياد. وطلبت الوفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يلتزم اليقظة فيما يتعلق بإزالة التداخل والتكرار في الأنشطة التنظيمية ومواصلة العمل في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية قوية. وشددت الوفود على أنه يتعين على المنظمة تعزيز الملكية الوطنية وبناء القدرات الوطنية ونقل القدرات الفنية في جميع أنشطتها.

٤١ - وأشارت وفود عديدة إلى نقص المعلومات عن النتائج في التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وشددت على أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدراج آليات الشفافية والمساءلة في الخطة الاستراتيجية بصورة أفضل وطلبت من المنظمة أن تعمل من أجل تطبيق إطار للمساءلة والنتائج. وأحاط أعضاء المجلس التنفيذي علما بالحاجة إلى مصدر مأمون وثابت للتمويل الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكنه من مواصلة توفير الخدمات للبلدان التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي.

٤٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٢/٢٠٠٧ ومقرر ٢٦/٢٠٠٧ بشأن التقرير التجميعي للإطار التمويلي المتعدد السنوات عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجه للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وما يتصل بذلك من مسائل.

ثامنا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٣ - قدم مدير البرنامج بند جدول الأعمال المتعلق بالتزامات التمويل بواسطة عرض تفاصيل تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات الموارد الرئيسية وغير الرئيسية على المجلس التنفيذي. وألقى الضوء أيضا على حالة التمويل المتعلقة بالبرامج والصناديق المرتبطة به في عام ٢٠٠٦.

٤٤ - وتحدث مدير البرنامج عن استعادة التوازن بين الموارد الرئيسية والموارد غير الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بواسطة تمويل متعدد السنوات ثابت وقابل للتنبؤ من جانب أعضاء المجلس. وأشار إلى النسبة الحالية من الموارد الرئيسية وغير الرئيسية - وهي ما يقرب من ١ إلى ٤ في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ - كمؤشر على ضرورة تحقق نمو أسرع في الموارد الرئيسية، وعرض تصوره لأن يكون المعدل ١ إلى ٢ بحلول عام ٢٠١١. وطالب بتوسيع نطاق قاعدة المساهمين الرئيسيين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠٠٧ بشأن حالة الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تاسعا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨–٢٠١١

٤٦ – أدلت المديرة المساعدة بملاحظات افتتاحية شاملة بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية، مؤكدة فيها على دور الخطة الحاسم في مساعدة البرنامج على تنسيق أنشطته فيما يتعلق بالتأثير والمساءلة في البلدان التي يعمل فيها البرنامج، فضلا عن الإسهام في تحقيق النتائج عن طريق مطابقة الموارد. وبعد مرور عدة أشهر على المشاورات، ومع مراعاة تعليقات المجلس التنفيذي، أقرت المديرة المساعدة بالحاجة إلى تعديل مشروع الخطة الاستراتيجية.

٤٧ – ورحبت وفود كثيرة برغبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنقيح مشروع خطته الاستراتيجية ليبين إرشادات المجلس التنفيذي. وكررت الوفود تأكيدها لأهمية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتوجيه السياسات في عموم المنظومة والحاجة إلى إجراء مناقشات حكومية دولية بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى بغية إفادة الخطة الاستراتيجية. وأعادت التأكيد على أنه يتعين على برنامج الأمم الإنمائي مواصلة إقامة أعماله على المبادئ التي تتسم بالقبول والتطبيق العالميين، وشددت على الحاجة إلى التنفيذ الفعال في المجالات المتصلة بالتنمية، وتفادي أي تحول في ولاية الصندوق.

٤٨ – وشعرت بعض الوفود بأن العلاقات بين الدروس المستفادة والنتائج المحققة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات ينبغي أن تفيد الخطة الاستراتيجية لكفالة استمرارية التنمية. وطلبت تلك الوفود توسيع نطاق مجالات التركيز الأربعة لمشروع الخطة الاستراتيجية لكي تسمح بزيادة ''حيز السياسة''. وأنه ينبغي استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب كآلية لتبادل أفضل الممارسات والدعم فيما بين البلدان النامية، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، وأنه يتعين مقاومة خلق فئات متباينة في طريقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٩ – وطلبت وفود كثيرة تأكيدات لاستمرار أنشطة التعاون الإنمائي للبرنامج احترام السيادة الوطنية والملكية الوطنية. وأنه ينبغي للبرنامج أن يسترشد بقيم الحياد وأن يخصص التمويل وفقا للأولويات الوطنية وخطط البلدان التي يعمل فيها البرنامج. وكررت تلك الوفود تأكيدها أنه ينبغي للخطة الاستراتيجية أن تركز على تعزيز البلدان النامية ومساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما أن عام ٢٠٠٧ يسجل مرور منتصف المدة على الموعد النهائي في عام ٢٠١٦.

٥٠ – وحيث أنه من المهم بالنسبة للبرنامج أن يتفادى الازدواجية والتداخل فقد رأى عدد من الوفود أنه ينبغي توخي الحذر في الانسحاب من مجالات معينة بغية كفالة عدم النيل من الإنجازات السابقة. ويتعين على البرنامج تقديم المساعدة في حشد مصادر جديدة لتمويل

التنمية، وخاصة استراتيجيات الحد من الفقر القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. وشعرت تلك الوفود بالحاجة إلى تحسين التمييز بين البلدان المتضررة من الصراعات حالات الطوارئ المعقدة والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية.

٥١ - وارتأى أعضاء آخرون بالمجلس التنفيذي الحاجة إلى صقل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين، حسبما ورد في مشروع الخطة الاستراتيجية. ورأوا أن من الضروري توضيح الدور التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة فضلا عن تحديد المزايا النسبية في مجالات التركيز الأربعة للخطة الاستراتيجية. وأثارت وفود عديدة مسألة كون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية غير واردة في مشروع الخطة.

٥٢ - وطلبت وفود عديدة أن تدرج في الخطة آليات أقوى لقياس النتائج، بما في ذلك خطوط الأساس الموثوقة والمؤشرات المناسبة على جميع المستويات (بما فيها المبادئ التنفيذية) والنواتج المناسبة. وطلبت تلك الوفود المضي في تعزيز الروابط بين الميزانية والموارد البشرية والنتائج في الخطة الاستراتيجية والمضي في تقصي الإبلاغ القائم على النتائج.

٥٣ - وفيما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وواجب المنظمة في البلدان المتضررة من جراء الأزمات، فقد كررت الوفود تأكيدها لدوره الحاسم، وخاصة الدور الذي يقوم به مكتب منع الأزمات والإنعاش. ورأت الوفود أن هناك حاجة إلى تعاون أقوى فيما بين مكتب السياسات الإنمائية ومكتب منع الأزمات والإنعاش لكفالة فعالية واتساق أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ - وطلبت وفود أخرى أن تعرض الرؤية الاستراتيجية بيانا أكمل للمرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها التابع للبنك الدولي. وطالبت بعض الوفود بمعلومات أفضل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعمله مع لجنة بناء السلام، وعن مساهمات البرنامج في أوجه التآزر بين المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية والعلاقات فيما بينهما. وطالب بضعة أعضاء بأن تعكس الرؤية الاستراتيجية بدرجة أقوى التكيف مع تغيير المناخ.

٥٥ - وأكد مدير البرنامج المعاون للوفود أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستخدم المعلومات المستخلصة من المداولات للتأكد من أن الخطة الاستراتيجية تعكس إرشادات أعضاء المجلس. وشدد على أن الخطة الاستراتيجية هي وثيقة حية ستستفيد من المناقشات المتواصلة والسياق المتغير. وأضافت مديرة مكتب منع الأزمات والإنعاش بعض الملاحظات عن الدعم المتبادل بين نظام المنسقين المقيمين ونظام منسقي الشؤون الإنسانية. وأكدت على الروابط بين الإنعاش المبكر وتخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة، وأشارت إلى التفاعل

الوثيق بين مكتب منع الأزمات والإنعاش ومكتب السياسات الإنمائية لتحقيق المزيد من اتساق الدعم على الصعيد القطري.

عاشرا – التقييم

٥٦ – قدمت مديرة مكتب التقييم التقرير السنوي عن التقييم، وهو أول تقرير منذ إقرار المجلس لسياسة التقييم في عام ٢٠٠٦. وحددت العناصر الأساسية المتعلقة بحالة تنفيذ سياسة التقييم، والتغطية والامتثال في التقييم، والتعاون مع الأمم المتحدة ونتائج وتوصيات عمليات التقييم المستقلة.

٥٧ – ثم عرضت المديرة تقييمان لأطر التعاون الإقليمية لأفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقدمت عرضا عاما للنتائج وذكرت أنه في الوقت الذي أحدثت فيه جميع البرامج الإقليمية الثلاثة فارقا عن طريق تناول الأولويات الإقليمية ذات الصلة، فإن هناك مجالا لتركيز البرامج تركيزا أوضح على المسائل الإقليمية وزيادة فعاليتها، وخاصة في البرامج المعنية بالطاقة والبيئة وتعميم المنظور الجنساني. وكشفت التقييمات عن توسيع نطاق البرامج الثلاثة كلها أكثر من اللازم، وأنها تفتقر إلى ما يكفي من أنشطة المتابعة والتعميم والدعوة.

٥٨ – وذكر المدير المعاون أن النتائج أسفرت عن ثروة من التوصيات من مكتب التقييم لكي تنظر فيها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ثم استمعت الوفود إلى بيان موجز أدلت به نائبة المديرة المساعدة ونائب مدير أقدم، بمكتب منع الأزمات والإنعاش، لتحسين الاستجابة الإدارية للمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتضررة من جراء الصراعات.

٥٩ – وأعرب أعضاء المجلس التنفيذي عن الشكر لمكتب التقييم نظرا للجهود التي يبذلها. وحدد أحد الوفود عناصر يرى أنه ينبغي أن تعود بالفائدة على إطار التعاون الإقليمي الثالث في منطقته، بما في ذلك تحسين الاتساق مع الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وتعزيز التنسيق والموائمة وتحسين عمليات التشاور وخلق المعرفة والمحافظة عليها.

٦٠ – وأعربت وفود كثيرة عن الحاجة إلى تشجيع الجهات الفاعلة المحلية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحسين نوعية قواعد البيانات والمؤشرات الخاصة بمبادرات التخطيط الاستراتيجي، وتعزيز الاستراتيجيات بغية الموائمة بين الإدارة القائمة على النتائج والتقييم. واقترح أحد الوفود أنه ينبغي التعجيل باستحداث روابط هامة بين أنشطة المراحل الأولى وأنشطة ما بعد التنفيذ.

٦١ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن عدم إشارة نتائج التقييم إلى المزيد من المساهمات الجوهرية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بناء القدرات والتنمية - وهو مجال كان يفترض في المنظمة أن تقوم بتعزيزه. وشجعت وفود أخرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التركيز على الميزات النسبية وتحسين منهجيات التعيين للإبقاء على المعرفة المتخصصة وتعزيز الملكية المحلية ونقل المشاريع.

٦٢ - وتحدث أحد الوفود بالنيابة عن منطقته، فأعرب عن الحاجة إلى مراعاة المنظورات والاحتياجات الإقليمية بشكل أكثر فعالية، والتشديد على الطاقة كعنصر حاسم من عناصر التنمية المستدامة في المنطقة. وكررت وفود كثيرة تأكيدها على أهمية عملية التقييم في مساعدة المناقشات المقبلة بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/٢٤ بشأن التقرير السنوي عن التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

حادي عشر - تقرير التنمية البشرية

٦٤ - عرضت نائبة مدير مكتب تقرير التنمية البشرية، بند جدول الأعمال، فوصفت التحسينات في المشاورات التي يجريها المكتب مع الدول الأعضاء. وكان قد تم تحديد موضوع تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ - التنمية البشرية وتغير المناخ - من خلال عملية تشاورية قوية باستخدام ثلاث شبكات معارف مختلفة وخمس مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. وقد أدى ذلك إلى تحسين نوعية التقارير دون المساس باستقلاليتها في التحرير. ودعما لبناء القدرات والبيانات الإحصائية الدقيقة، وضع المكتب ''مبادئ'' حول الإحصاءات للمكاتب القطرية والأفرقة القطرية.

٦٥ - وشكرت الوفود المكتب على العمل الذي قام به. وطلب أحد الوفود أن يقدم تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ تحليلا وملاحظات عن المساعدة التي تحتاجها البلدان النامية، فضلا عن الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها هذه البلدان. وطلب ذلك الوفد أيضا أن توضع ملاحظات وتوصيات من منظور الأمن البشري. وطلبت عدة وفود ألا يتداخل تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ مع غيره من التقارير عن تغير المناخ أو مع عمل الوكالات المتخصصة، بل أن يسلط الضوء على الجوانب التنموية لتغير المناخ.

٦٦ - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للجهود التي بذلها المكتب لتعزيز المشاورات غير الرسمية والعملية التشاركية فيما بين الدول الأعضاء. وشجع أحد الوفود الذي شارك في المشاورات الخمس جميعها، المكتب على إقامة صلات مع الوكالات الإحصائية الرسمية في

العالم النامي، واعتماد إحصاءات أصدرتها حكومات مختلف البلدان. وطلب وفد آخر أن ينسق المكتب مع أمانة المجلس التنفيذي لإعلان توقيت المشاورات بشأن مواضيع التقرير وتقديم معلومات إضافية عند توافرها.

٦٧ - وأكدت نائبة المدير مجددا استخدام العمل العلمي لتقديم حجة مقنعة لاتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، والنمو الاقتصادي واستدامته. وإقرارا منها بوجود منشورات كثيرة عن التغيرات التي تطرأ على البيئة، أكدت أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ سيتطرق إلى تغير المناخ من منظور التنمية. وتحدثت أيضا بإيجاز عن التناقضات التي تنشأ أحيانا بين الإحصاءات الوطنية والدولية، وكيف أن المكتب يعمل غالبا كوسيط بين الوكالات الدولية (التي توفر البيانات الإحصائية الأساسية)، ومكاتب الإحصاء المركزية في البلدان بغية تحسين الحوار بشأن الإحصاءات و التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأرقام المنشورة.

ثاني عشر - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

٦٨ - دعا المدير المعاون الوفود إلى مراجعة مشاريع البرامج القطرية الـ ٢٢ التي أرسلت كي تنظر فيها وتعلق عليها. وقدم مديرو البرامج المساعدون ومديرو المكاتب الإقليمية برامجهم القطرية كي ينظر فيها المجلس. وقدم مدير البرنامج المساعد ونائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا مشاريع البرامج القطرية لكل من جزر القمر وسيراليون وغينيا - بيساو والكاميرون وليسوتو ومالي وملاوي. وسُحب مشروع البرنامج القطري لغينيا الاستوائية بناء على طلب الحكومة، وأعيد جدولة موعد تقديمه إلى الدورة العادية الثانية.

٦٩ - وقدم مدير البرنامج المساعد ونائب مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والباسفيك، مشاريع البرامج القطرية لكل من بابوا غينيا الجديدة وبوتان وسري لانكا وماليزيا وملديف والهند. وقدم مدير البرنامج المساعد ونائب مدير المكتب الإقليمي لمنطقة الدول العربية مشاريع البرامج القطرية لكل من الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وجيبوتي. وقدم مدير البرنامج المساعد ونائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، مشاريع البرامج القطرية لكل من بوليفيا وترينيداد وتوباغو وسورينام وكوبا. وقدم مدير البرنامج المساعد ونائب مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، مشروع البرنامج القطري للاتحاد الروسي.

٧٠ - وطلبت وفود عديدة أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيانات البرنامج القطري ونتائجه في نهاية دورات البرامج بغية زيادة الشفافية والمساءلة. وطلبت أن تتاح هذه البيانات في أقرب وقت ممكن لتزويد المجلس بالمعلومات الضرورية لاستعراض مسودات الوثائق

الجديدة للبرنامج القطري. وأبلغ أحد الوفود، الذي تمت الموافقة على برنامجه القطري للتو، المجلس بأن طلبه للحصول على وثيقة برنامج قطري متكامل قد تم تجاهله. وأعربت وفود أخرى عن أسفها لعدم تمكن المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف من تلبية الطلب.

٧١ - وأبلغ الرئيس أعضاء المجلس أنه تم فعلا استعراض طلبات الوفد للحصول على برنامج قطري متكامل، إلا أنه لم يكن بالوسع تلبيته في غياب إطار قانوني ثابت لتقديم برامج قطرية ''أمم متحدة واحدة''. وأضاف أن المكتب سيواصل المناقشات مع المجلس التنفيذي في الأشهر القادمة حول أفضل السبل لمعالجة طلبات مماثلة في المستقبل.

٧٢ - ووفقا للمقررين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس لمدة سنة واحدة، على أساس عدم الاعتراض، تمديد البرامج القطرية التالية: بوروندي وتيمور - ليشتي وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار ولبنان وموريشيوس والنيجر ونيجيريا. وتم تمديد البرنامج القطري لبوتسوانا لمدة عامين على أساس عدم الاعتراض.

ثالث عشر - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٣ - قدم مدير البرنامج بند التعاون بين بلدان الجنوب، وأشار إلى التغيرات الاقتصادي والجغرافية السياسية التي وضعت الجنوب على رأس النمو الاقتصادي العالمي، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير. ثم ألقى مدير الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب كلمة أمام المجلس، وقدم العديد من الأمثلة عن الإنجازات الناجحة خلال إطار التعاون الثالث، ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وتحدث عن الشراكات التي أقيمت بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وعن النهج المبتكرة لتعبئة الموارد واستخدامها.

٧٤ - وأثنت الوفود على عمل الوحدة الخاصة في إقامة صلات فيما بين بلدان الجنوب وصلات ثلاثية، واستخدام الدروس المستفادة لتيسير الاستدامة في البلدان النامية. وأيدت عدة وفود فكرة تعزيز هذه الوحدة في الموارد المالية والبشرية لتلبية الطلب المتزايد على خدماتها. ودعت هذه الوفود إلى إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، وعمل البرنامج الإنمائي الأوسع والخطة الاستراتيجية. وشدد العديد من الوفود على أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، وعلى أنه مظهر من مظاهر التضامن.

٧٥ - وفي سياق إطار التعاون الرابع، أحاطت الوفود علما بالرغبة في التوجه إلى أقل البلدان نموا، وخاصة الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية. واقترح

أحد الوفود تمديد فترة إطار التعاون الجديد من ثلاث إلى أربع سنوات بطريقة تنسجم مع الخطة الاستراتيجية. وأعربت وفود كثيرة عن رغبة قوية في جمع البيانات الإحصائية واستعمالها كوسيلة لضمان بناء القدرات الوطنية ونقل المعرفة التي يمكن تقييمها وقياس أثرها. وطلبت إدماج المزيد من الدروس المستفادة في المستقبل.

٧٦ - وأجاب مدير الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب ومدير البرنامج المساعد والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (متحدثا باسم مدير البرنامج) على تعليقات الوفود، مؤكدا من جديد دور التعاون بين بلدان الجنوب وإمكانيات التعاون بين آسيا وأفريقيا. وكان من الصعب قياس تأثير مباشر، رغم تحقيق نتائج ملموسة؛ وسيستمر العمل على وضع نظام لجمع البيانات. وأكدت الوحدة أن إعداد إطار التعاون التالي سيتم بمزيد من الاستشارات، والاستفادة على نحو أفضل من الدروس المستفادة من خلال التقييم، ومواصلة إدراج التعاون بين بلدان الجنوب في البرامج القطرية والإقليمية.

٧٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٥/٢٠٠٧ بشأن التقرير عن تنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

رابع عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٧٨ - عرض مدير البرنامج المعاون البند المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وعلى النحو المطلوب في مقرر المجلس التنفيذي ٨/٢٠٠٧، قدم معلومات عن اتفاقات بشأن التخطيط الاستراتيجي وأطر النتائج.

٧٩ - وعرض الأمين التنفيذي للصندوق التقرير السنوي للصندوق الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٦ (DP/2007/33)، والتقرير المرحلي عن الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2007/34). ووجه الانتباه إلى الجهود التي يبذلها الصندوق لتحقيق التناسق والتكامل في التخطيط الاستراتيجي وأطر النتائج للبرنامج الإنمائي والصندوق؛ وتعبئة الموارد المشتركة؛ وأثر الصندوق على الحكم الديمقراطي، والحد من الفقر ومنع الأزمات والتعافي منها.

٨٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتقارير الشاملة، وأكدت من جديد على أهمية الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر ودور الصندوق في أقل البلدان نموا. ودعت وفود عديدة إلى تدعيم الصندوق وولايته، فضلا عن استمرار استقلالية المنظمة. وفيما يتعلق بخطة تعبئة الموارد، طالبت الوفود تمويل الصندوق على نحو مستقر ومتعدد السنوات، بما في ذلك نشر التمويل بين البلدان المانحة على نحو متساو. وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

على تقديم مساعدة إضافية. وطلبت الوفود أن يقدم تقرير مفصّل عن استراتيجيات التمويل من خلال الخطة الاستراتيجية لميزانية الدعم لفترة السنتين، وترتيبات البرمجة إلى المجلس في دورته العادية الثانية، وأن يقدم اتفاق شراكة استراتيجيا لاستعراضه في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨.

٨١ - وطلب أحد الوفود من الصندوق أن يبلغ المجلس عندما تصبح نتائج الدراستين عن شراكات المكاتب القطرية المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق متاحة. وسألت وفود أخرى إن كانت البرمجة المشتركة هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذ المشاريع؛ وإذا كان بإمكان الصندوق أن يوفر معلومات مفصلة أكثر عن أداء البرنامج القطري في المستقبل؛ وكيف أن التنمية المحلية والاستثمارات في التمويلات والبرامج البالغة الصغر قد ساهمت في جهود تنمية أوسع؛ والميزة النسبية للصندوق إزاء جهات فاعلة أخرى.

٨٢ - وأبرز الأمين التنفيذي أن عام ٢٠٠٦ عام حافل بالتحديات بالنسبة للمنظمة من حيث تعبئة الموارد. كما حدد عام ٢٠٠٧ بأنه عام حاسم، لكنه يرغب في سماع طلبات من العديد من الوفود لزيادة ''تقاسم أعباء'' الجهات المانحة. وإن العمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من شأنه أيضا أن يحسن الوضع. أما بشأن التقارير المتكاملة، وأنشطة التقييم والرصد، فقد أبلغ المجلس أن الصندوق يتجه نحو المواءمة.

٨٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٨/٢٠٠٧ بشأن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ الذي يركز على النتائج والشراكة الاستراتيجية بين البرنامج الإنمائي والصندوق.

٨٤ - وأدلى وفد بنغلاديش ببيان طلب إدراجه في محضر أعمال الدورة. وفيما يلي نص البيان:

''شكرا سيدي الرئيس.

''يسر وفد بلدي أن ينضم إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار، إيمانا منه بأن الصندوق يدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في مجالات الحكم المحلي والائتمانات البالغة الصغر. وكما تعلمون جميعكم، فقد أثبتت الائتمانات البالغة الصغر أنها أداة هامة للنمو الاقتصادي وأنها نجحت في تحسين حياة ملايين النساء الفقيرات وأفراد أسرهن في جميع أنحاء العالم. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام دولي متزايد. وما منح جائزة نوبل للسلام للبروفسور يونس إلا شهادة أخرى على نجاح هذا البرنامج.

”إننا نحبذ واقع المفهوم الأوسع، إلا أن مصطلح الائتمانات البالغة الصغر أصبح السمة المميزة. وقد جعل هذا الاسم التجاري المفهوم مشهورا في أنحاء العالم. وتظل الخصوصية في الائتمان نفسه: فبخلاف غيره من التسهيلات الائتمانية، فإن الائتمانات البالغة الصغر لا تتطلب أي ضمانات. إننا نفهم أن ولاية الصندوق تكمن في دعم أقل البلدان نموا في مجال الائتمانات البالغة الصغر. ولا نعلم تحت أي ولاية حكومية دولية تحولت هذه المنظمة من الائتمانات البالغة الصغر إلى القطاع المالي الشامل.

”إننا نتفق مع أهمية جميع المفاهيم والأفكار الأوسع الأخرى، لكننا لا نريد أن نرى الصندوق يعمل في مجال إصلاح القطاع المالي لأي بلد. إذ توجد لمنظمات دولية أخرى ولاية محددة بدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إصلاح القطاع المالي. وبموارده المحدودة، نعتقد أنه ينبغي أن يركز الصندوق فقط على دعم وتشجيع الائتمانات البالغة الصغر في أقل البلدان نموا. سيدي الرئيس، إننا نريد أن يدرج هذا البيان في محضر أعمال هذه الدورة. وشكرا“.

٨٥ - وأخذ وفد بنن الكلمة. وفيما يلي نص البيان الذي أدلى به:

”شكرا سيدي الرئيس. أود أن أشكر جميع الوفود على النص الذي اعتمدناه. وأود بصفة خاصة أن أوجه انتباه مديري اليونيسيف، فيما يتعلق بالبيان الذي أُدلي به للتو، بأن يأخذوه بعين الاعتبار وأن يضعوه في مركز أنشطتهم من أجل أقل البلدان نموا، كما تشير إليه الولاية. وشكرا“.

خامس عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٨٦ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريره السنوي (DP/2007/31) وأعلن أن المنظمة قد عادت إلى مسارها الصحيح وأن لديها رؤية واضحة لتقديم أفضل خدمة لعمليات الأمم المتحدة في المجال الإنساني ومجالي حفظ السلام والتنمية. وأشار إلى الإنجازات التي تحققت في المجال التنظيمي من قبيل إعادة تصميم الهيكل وتعيين فريق جديد للإدارة ووضع ضوابط مالية متينة. وسلط الضوء على ما جرى من تعزيز لآليات مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية بإنشاء مهمة مخصصة للمراجعة الداخلية للحسابات في المكتب. ويجري إحراز تقدم في توحيد مهام مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات لكي يلبي بشكل أفضل احتياجات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع.

٨٧ - وتكلم وفدان فهنّآ المكتب على بلوغه بعض المحطات الهامة مثل الانتقال إلى كوبنهاغن؛ والمساهمة في الاحتياطي التشغيلي بمبلغ قدره ٩ ملايين دولار؛ وتوسيع قاعدة العملاء وتنويعها؛ وإنشاء المهمة الجديدة للمراجعة الداخلية للحسابات. وأعربا عن تطلعهما لتلقي استكمالات بشأن نقل المهام بين المكتب ومكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات، ولإتمام صياغة سياسة التسعير الجديدة.

٨٨ - ووجه المدير التنفيذي الشكر إلى عضوي الوفدين لتعليقاتهما المشجّعة وأكد مجددا على أهمية التفاعل مع الدول الأعضاء. وعلّق على موضوع المقر الجديد، فعدد مزاياه من حيث الحيز والموظفون والمنطقة الزمنية، مما قرّب المنظمة من أكبر برامجها ومشاريعها وحسّن العلاقة بين المقر والعمليات الميدانية.

٨٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠٠٧ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع).

سادس عشر - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٩٠ - قدمت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التقرير التجميعي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق عن الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (DP/2007/35) وأوجزت ما تم من تنفيذ حتى تاريخه، ونتائج تقييم الإطار التمويلي وأوجه الارتباط بين التقدم المحرز ونتائج التقييم والخطة الاستراتيجية المقبلة. وتحدثت عن مدى تماسك المنتجات والخدمات المقدمة ووجاهتها واستدامتها؛ وعن مواءمة قدرات البرامج وحجم الطلب؛ وعن الشراكات الاستراتيجية من أجل إيجاد فئات مستهدفة جديدة؛ وعن الممارسات الجديدة في مجالي الإدارة والموارد البشرية التي تعكس التزاما بالامتياز؛ وعن توسيع قاعدة الموارد وجعلها أكثر تنوعا وموثوقية.

٩١ - وأعربت الوفود عن تقديرها للمنظمة وأقرّت بما بذلته من جهود للنهوض بالأنشطة الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عدة مجالات رئيسية منها: (أ) توجيه أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشكل كلي ومساعدة الحكومات الوطنية على تحديد الأولويات الجنسانية؛ و (ب) المساعدة على إبقاء الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - في مكان بارز من خطة التنمية؛ و (ج) العمل على النهوض بأهداف ومُثُل الاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى المتعلقة بالمسائل الجنسانية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٩٢ - وطرحت وفود عديدة أسئلة محددة بشأن تقرير الإطار التمويلي أو الخطة الاستراتيجية المقترحة، فطلبت مزيدا من المعلومات عن: الإجراءات المتخذة - أو المزمع اتخاذها - لاستخدام الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة في دعم تصد متماسك لمسألة العنف الجنساني؛ وخطط الصندوق للتعاون مع الحكومات في إعداد وتنفيذ مشاريع وطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه؛ والمجالات الجنسانية التي سيتولى فيها الصندوق القيادة وتلك التي سيسهم فيها.

٩٣ - وطرح أحد الوفود اقتراحات لزيادة جدوى خطة الصندوق الاستراتيجية وفعاليتها، مثل زيادة التركيز على بناء القدرات في إطار نتائج التنمية، وتفصيل النفقات لكل هدف في إطار نتائج التنمية كما هو الحال بالنسبة لأهداف الإطار التمويلي. وطلب بعض الوفود معلومات أكثر تفصيلا عن شراكات الصندوق، حيث أن القرار التأسيسي للصندوق (القرار ١٢٥/٣٩) قد طلب إلى المنظمة أن تعمل على إقامة علاقات وثيقة ومستمرة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وطلبت الوفود إلى الصندوق أن يواصل السعي إلى إبرام اتفاقات تعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على صعيد البلدان. واقترحت بضعة وفود المشاركة في تمويل خبراء محليين وبرامج محلية في مجال المساواة بين الجنسين؛ وأن يستفاد في ذلك من الدروس إلى استفادتها من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة تحقّق الوجاهة والجدوى في السياق المحلي.

٩٤ - وأعربت بعض الوفود عن انشغالها إزاء السيناريوهات المتوقعة التي تضمنها مشروع خطة الصندوق الاستراتيجية فيما يتعلق بالموارد، وتساءلت عما إذا كانت مضاعفة قاعدة الموارد الأساسية أمرا ممكن التنفيذ. وشجعت الصندوق على تجنّب تشتيت طاقاته أكثر مما ينبغي، وعلى التركيز على المجالات التي يمكنه فيها إحداث أعظم أثر وتحقيق قيمة مضافة بما لديه من موارد محدودة. إلا أن جميع أعضاء المجلس تقريبا قد أطلقوا دعوة إلى مواصلة دعم الصندوق وزيادة تمويله الأساسي ليضطلع بأنشطته المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

٩٥ - وردا على ذلك، أعاد الأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية التأكيد على ما للصندوق وللدور الذي يقوم به في التصدي للمسائل الجنسانية من أهمية بالنسبة لأعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية. وأعرب عن دعمه للصندوق بوصفه محفزا ومنبعا للابتكار في مجال المساواة بين الجنسين، وقائدا في تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل فعالية التنمية.

٩٦ - ووجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى الوفود وردّت على استفسارات المجلس. وشدّدت على ضرورة العمل في مجال المساواة بين الجنسين باعتباره مطلبا حاسما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعنصرا أساسيا في التنمية البشرية والأمن البشري وحقوق الإنسان. وتحدثت عن الثروة الاقتصادية في سياق العولمة، التي ما زالت عادلة من الناحية الجنسانية.

٩٧ - ووجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى الجهات المانحة العديدة التي تعهدت بتزويد الصندوق بالمال، إلا أنها شدّدت على أنه ليس بوسع المنظمة أن تواصل إجهاد ما لديها من موارد وأن تضطلع بولايتها كاملة في الوقت ذاته، فهناك حاجة إلى توفير 'تقديرات صادقة للتكاليف'. وتطرقت إلى الحديث عن الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة، فأعربت عن سرور الصندوق إزاء نمو التمويل وإزاء ما دفع إليه الصندوق من تعاون بين منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وفي أحد مجالات النشاط الرئيسية - ألا وهو مجال مساعدة البلدان بقوانين لإنهاء العنف ضد المرأة - تم استثمار أموال في المجتمعات المحلية لوضع نظم للحماية والوقاية ولتعزيز نظم العدالة الجنائية والخدمات الاجتماعية من أجل إنهاء العنف والاتجار بالأشخاص.

٩٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٧ بشأن التقرير التجميعي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

سابع عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

استرداد التكاليف

٩٩ - أدلى المدير المعاون للبرنامج الإنمائي بملاحظات تمهيدية عن استرداد التكاليف وصف فيها الموارد العادية بالأساس الصلب الذي يقوم عليه البرنامج الإنمائي. وأكد التزام المنظمة بكفالة حصول المهام المرتبطة بالموارد غير الأساسية على التمويل الكافي دون الحاجة إلى تزويدها بالدعم من الموارد الأساسية. وحسبما طلب المجلس التنفيذي في المقرر ٣٠/٢٠٠٤، أجرى البرنامج الإنمائي دراسة عن مدى فعالية سياسة استرداد التكاليف على أساس المبادئ الموحدة المقبولة من منظمات الأمم المتحدة. وأعلن المدير المعاون أن المعدل المستهدف لما يديره البرنامج الإنمائي من مساهمات الأطراف الثالثة والصناديق الاستئمانية هو نسبة مئوية ثابتة مقدارها ٧ في المائة يبدأ تطبيقها فورا.

١٠٠ - وعملا بالمقررين ٣٠/٢٠٠٤ و ٣٠/٢٠٠٦، قدمت مديرة مكتب الشؤون الإدارية استعراضا عاما لتقرير تقييم فعالية سياسة استرداد التكاليف. وقدمت وصفا للركائز المنهجية والمسائل المتصلة بالأداء منذ بدء العمل بالسياسة الحالية عام ٢٠٠٣، وأشارت إلى

المشاورات غير الرسمية التي أجريت، والتعريفات التي حُددت، والدعم الذي قُدم، والأهداف التي تحققت بنجاح، ونهج استرداد التكاليف الذي بُسّط بتطبيق نسبة الـ ٧ في المائة الجديدة.

١٠١ - وأقر أعضاء المجلس بأن استرداد التكاليف أمر معقد واقترحوا تدابير لمواصلة ترشيد السياسات المتعلقة به. وتساءلت بضعة وفود عما إذا كان معدل الـ ٧ في المائة كافيا لإلغاء دعم الأنشطة غير الأساسية من الموارد الأساسية، وأوصت تلك الوفود بالاضطلاع بمزيد من العمل لتحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة لاسترداد التكاليف بالكامل بالنسبة للموارد غير الأساسية. وأعربت عن انشغالها إزاء المنهجية المتبعة في حساب معدلات استرداد التكاليف في سياق 'الموارد الأخرى' الآخذة في النمو، واقترحت أن تشمل تكاليف مباشرة، وتكاليف غير مباشرة متغيرة، وتكاليف غير مباشرة ثابتة.

١٠٢ - وبالنسبة للصناديق الاستئمانية والخدمات المقدمة من البرنامج الإنمائي الممولة من جهات مانحة متعددة، طلبت بضعة وفود إلى المنظمة أن تعيد النظر في نسبة الـ ١ في المائة الحالية لتحدّد ما إذا كانت تكفيها لتضطلع بالمهام الإدارية والائتمانية المطلوبة، إذ أنه من المتوقع أن يزداد حجم الخدمات في هذا المجال بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وسأل أحد الوفود عن الطريقة المتبعة في تقسيم تكاليف الدعم غير المباشرة إلى تكاليف ثابتة ومتغيرة طالبا مزيدا من المعلومات عن تلك المواضيع. وأعلن وفد آخر أنه ليس في وضع يسمح له باعتماد مشروع المقرر المقترح لعدم وضوح التقديرات المستخدمة في سياسة استرداد التكاليف وعدم وضوح التعريفات، وأعرب عن شعوره بوجود حاجة إلى المحافظة على شيء من المرونة في معدلات استرداد التكاليف.

١٠٣ - وحذرت بضعة وفود من اتباع سياسة تؤدي إلى الانصراف عن تقديم مساهمات إلى الموارد الأساسية وإلى زيادة محتملة في الأموال المخصصة لأنشطة بعينها، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم اختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية في المنظمة. وسأل أحد الوفود عما إذا كان المعدل الذي يطبقه كل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو أيضا ٧ في المائة، أم أن هاتين المنظمتين تحددان معدليهما بشكل مستقل.

١٠٤ - ورد مدير البرنامج المعاون ومدير مكتب الشؤون الإدارية على المجلس فطلب الامتثال على أرض الواقع لمعدلات استرداد التكاليف المقررة، إذ أن رغبة المجلس في اعتماد معدل محدد لا تقابلها دوما رغبة مماثلة على صعيد البلدان. وأضاف المدير المعاون أن المناقشات التي ستُجرى بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة ستشكل محفلا ممتازا لتقديم ردود متعمقة على أسئلة الوفود بشأن استرداد التكاليف. واقترح أيضا إجراء استعراض

للسياسة في منتصف المدة للنظر في آثار السياسة، وأثار مسألة إمكانية تحميل بعض الجهات المانحة نسبة تزيد على الـ ٧ في المائة على صعيد البلدان؛ واقترح استخدام 'سجل متكامل لقياس النتائج' لقياس الأداء في مجال استرداد التكاليف؛ وأشار إلى الحاجة إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين جمع المعلومات وإعداد التقارير وتشخيص المشاكل. وأضاف أن كلا من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يحدد معدله بشكل مستقل، إلا أن المعدّل المتوسط يقارب الـ ٧ في المائة.

١٠٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠٠٧ بشأن تقرير البرنامج الإنمائي عن فعالية سياسة استرداد التكاليف.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامن عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٦ - قدم الموظف المسؤول في مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقريره بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين (DP/2007/37)، وقدم عرضا لأنشطة الاستشارة والتحقيق لعام ٢٠٠٦. وذكر المجلس بأن عام ٢٠٠٦ هو آخر عام قدم فيه مكتب الحسابات واستعراض الأداء خدمات المراجعة الداخلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأنه يقدم المساعدة في الفترة الانتقالية للتحول إلى وحدة مراجعة حسابات داخلية ضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٠٧ - ثم أدلى مدير البرنامج المعاون ببيان أمام المجلس التنفيذي شدد فيه على أهمية نتائج المراجعة والتوصيات بالنسبة للإدارة العليا. وحدد خمسة مجالات عمل لضمان إدارة وشفافية تنظيمية سليمة، وأشار إلى تبادل تقارير المراجعة الداخلية وإتاحة الوثائق العامة من خلال نشرها على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الإنترنت.

١٠٨ - وختم باستكمال للقضايا المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعمله في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد علق العمليات اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠٠٧. ولم يجد مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة أي دليل على تحويل مبالغ مخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكرر استعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاتخاذ إجراءات بشأن أي ادعاء موثّق، ودعا المجلس لتقديم توجيهاته بشأن كيفية الحفاظ على سمعة موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونزاهة المنظمة.

١٠٩ - وأعرب العديد من الوفود عن رضاهم للدور الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية للمراجعة في المساعدة على الحفاظ على نزاهة المنظمة. ودعا عدة وفود إلى إجراء مشاورات بين اللجنة الاستشارية للمراجعة والمجلس التنفيذي بحيث يمكن للأعضاء رصد التسويات المصرفية وعمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني، وبناء القدرات وتنسيق الاستجابات للكوارث التكنولوجية وتقديم الإرشادات بشأنها. ومن أجل التركيز على أهمية الشفافية في عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال إمكانية الإطلاع على تقارير مراجعة الحسابات الداخلية، اقتبس أحد الوفود من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذكَّر وفد آخر أعضاء المجلس بأن أعمال البرنامج بخصوص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسترشد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ برغبات المجلس التنفيذي.

١١٠ - وحذرت وفود عدة من تغير ولاية المجلس ليتحول من جهاز رقابة إلى أداة سياسية. وأعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن موقف الحكومة الثابت بأنه ينبغي تقديم المساعدات الإنمائية استنادا إلى الاستراتيجيات والخطط الوطنية للبلدان النامية. وذكر الوفد أن ما يتعين التشكيك فيه في المقام الأول هو تعميم الادعاءات الباطلة، والضغط الذي مورس على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليقصر عونه على تقديم المساعدات الإنسانية. وشدد الوفد من جديد على أن هذا الأمر قد أعاق ورود المساعدات الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد أدى إلى تعليق البرنامج الإنمائي عملياته فيها. وأوضح الوفد أن الحكومة سترفض أي مساعدة مشروطة، وأضاف أن هذا الموقف لن يتغير في المستقبل.

١١١ - وأشار العديد من الوفود إلى أن بيانات المراجعة الداخلية للحسابات يجب ألا تتخذ كنقطة انطلاق لمناقشات المجلس التنفيذي، وأن إطلاع أعضاء المجلس على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات سيثير مسائل هامة أخرى مثل إجراءات الإطلاع عليها، والسرية والسيادة الوطنية وحيادية الصناديق والبرامج. وطالب أحد الوفود بـ ''التوازن والتناسب'' في التعامل مع مسألة الإطلاع على التقارير، وطلب تقديم معلومات عن القواعد التنظيمية والهياكل الحالية، تتيح فهما أوضح لما تسعى المنظمة لتحقيقه من خلال توسيع نطاق إطلاع الجمهور على الوثائق الداخلية.

١١٢ - وفيما يتعلق بنشر البيانات المالية، طلب أحد الوفود تقديم وصف للعمليات والممارسات الإدارية وأدوات الضبط الداخلي بواسطة ''بيان ضبط داخلي''. وطلب الوفد شرحا للأسباب الأصلية للعجز الذي يعاني منه الصندوق الاستئماني وكيفية الوقاية من حالات تدهور لاحقة. وطلب وفد آخر أن تُعد التقارير السنوية بصورة مستقلة وتقدم

كوثائق رسمية للمجلس التنفيذي. وأعرب ذلك الوفد عن دعمه الكامل لفكرة إنشاء خطوط هاتفية ساخنة للتبليغ عن حالات احتيال وحماية المخبرين.

١١٣ - ورد مدير البرنامج المعاون بالتأكيد على أهمية تقارير مراجعة الحسابات كأداة مستقلة لتقديم النصح والتوجيه. ومع أنه أقر بضرورة تمكين الدول الأعضاء من الإطلاع على تقارير مراجعة الحسابات تحقيقا لمبدأ الشفافية، فقد أشار إلى ضرورة وضع إجراءات وصول تحمي المعلومات السرية. وأعاد تأكيده على أن المجلس التنفيذي وجه الأعمال التي نفذها البرنامج فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعرب عن ارتياحه لأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات أيد الأعمال التي قامت بها إدارة البرنامج ودعم التأكيدات بعدم حصول تحويل لأي أموال لغايات غير تلك التي خصصت لها؛ وقد سَلِمت بذلك نزاهة المنظمة. وأعاد التأكيد على التزام الإدارة باتخاذ إجراءات إزاء أي اتهامات قد تثبت صحتها. وذكَّر الموظف المسؤول في مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء الوفود بأن الهدف الذي يسعى إليه المكتب هو إجراء عمليات مراجعة حسابات للمكاتب القطرية وفقا لدورات تمتد من ثلاث إلى أربع سنوات؛ ولا بد أن تكون وتيرة تكرار عمليات المراجعة ومدى تعقيد العمل في بيئة غير مركزية عاملا في تخصيص الموارد.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١١٤ - قدم مدير شعبة خدمات الرقابة تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان حول مراجعة الحسابات الداخلية وأنشطة الرقابة في عام ٢٠٠٦ (DP/FPA/2007/14). وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) رد إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١١٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها لالتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحسين نوعية عمليات مراجعة الحسابات والرقابة وإدارة المخاطر، كما رحبت بالجهود المبذولة لإحكام آليات الضبط الداخلي وزيادة المساءلة ومنع عمليات الاحتيال. وأعربت عن تقديرها أيضا لتحسن نوعية التقارير وأثنت على الصندوق لتنسيقه بين منهجيات تقدير درجات عمليات مراجعة الحسابات وللتقدم الذي أحرزه في مجال أنظمة الرقابة، بما فيه وضع إطار عمل لإدارة المخاطر. وطالبت الوفود باستقلالية تشغيلية أكبر لوظائف الرقابة الداخلية، ودعت إلى توفير موارد بشرية ومالية مناسبة. واعترافا منها بالتحديدات التي تمثلها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، شجعت الوفود على إدراج ممارسات مراجعة الحسابات وتخفيف المخاطر ضمن الخطة الإستراتيجية مما يرسخها في عملية المساءلة. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، شجعت الوفود على بذل جهود إضافية على المستوى الوطني من أجل زيادة تطوير القدرات

المحلية بهدف تحسين عمليات الرقابة الداخلية وضمان الامتثال. وطلبت تنسيق عمليات التنفيذ الوطني بصورة أفضل وتحديد إجراءات مهام مراجعة الحسابات. وأثنت الوفود على إنشاء لجنة استشارية لمراجعة الحسابات وأعربت عن دعمها لعقد مناقشات مع اللجنة أثناء انعقاد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي. ورحبت بالنهج التنسيقي الذي يتبعه صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بإعداد تقارير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وشددت الوفود على ضرورة قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء إطار عمل شامل للمساءلة الإدارية روعيت فيه آراء أعضاء المجلس التنفيذي.

١١٦ - وذكر وفدان أنه يجب إتاحة المجال أمام أعضاء المجلس التنفيذي للإطلاع على المراجعات الداخلية للحسابات مع إيلاء الاهتمام الواجب للخصوصية. وذكر وفد آخر أن السماح للجمهور بالإطلاع على وثائق المراجعات الداخلية لن يزيد من فعالية الإدارة؛ بل ما يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان القيام به، كل على حدة، هو دراسة فكرة نشر بيان رقابة داخلية يعالج شواغل المجلس. وشدد العديد من الوفود على أن نشر نتائج المراجعة الداخلية للحسابات ليست ممارسة مهنية، وفقا للمعايير الدولية. وبينت أن ممارسة من هذا النوع يمكنها أن تؤثر على جودة المراجعة الداخلية التي تعتبر أداة إدارية هامة. وأكدت على ضرورة عدم تسييس أنشطة المساعدة الإنمائية والأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة، وتنفيذ تلك الأنشطة على أساس مبدأ الملكية الوطنية.

١١٧- وأعربت نائبة المديرة التنفيذية عن تقديرها للمعلومات القيمة التي قدمها أعضاء المجلس التنفيذي وشكرهم على اقتراحاتهم البنّاءة. وكررت تأكيد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وأشارت إلى الفائدة التي حصل عليها الصندوق بفضل نصائح اللجنة. وشددت على أن الصندوق قد ثابر منذ عام ٢٠٠٢ على زيادة الموارد المخصصة لوظائف الرقابة، بما فيها تعزيز القدرات على المستوى الوطني. وأضافت أن الصندوق سيواصل تطوير إطار عمل المساءلة الخاص به، بما في ذلك التخفيف من المخاطر. وأشارت إلى أن الصندوق قد اتخذ عدة خطوات منهجية لتقوية قدرات التنفيذ الوطني وأنه يتطلع أيضا إلى معالجة مسائل التنفيذ الوطني في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأعربت عن اتفاقها التام مع الرأي القائل بضرورة أن تكون كل من منظمات الأمم المتحدة قدوة في الإدارة المؤسسية الممتازة، وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يسير على الطريق الصحيح. وشكر مدير شعبة خدمات الرقابة الوفود على تقديرهم لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن تخصيص الموارد من أجل تنفيذ عمليات مراجعة

الحسابات يرتكز على خطة داخلية لمراجعة الحسابات. وأعرب عن اتفاقه مع التعليقات التي قدمت بشأن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وذكر أنه كان قد أوضح في مقدمته مبادئ نشر بيانات المراجعة الداخلية للحسابات والجانب السلبي المحتمل للنشر. وشدد على أن مسألة النشر تنطبق على جميع أجهزة وإدارات منظومة الأمم المتحدة وأنها تحتاج لرد موحد. وأشار إلى أنه ينبغي وجود سياسة لنشر المعلومات يوافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي.

١١٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/٢٩: مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

تاسع عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (تابع)

الميزنة القائمة على النتائج

١١٩ - عرضت مديرة مكتب التخطيط والميزنة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيابة عن البرنامج وعن صندوق الأمم المتحدة للسكان، النهج المقترح بشأن الميزنة القائمة على النتائج لميزانيات الدعم لفترة السنتين الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وتطرقت إلى إطار العمل المشترك للمنظمات الثلاث، وشرحت كيف أن الميزنة القائمة على النتائج هي خطوة للابتعاد عن نهج شرح مدخلات الميزانية والتوجه نحو فهم تكلفة تحقيق النتائج، ووضحت الجهود الكبيرة التي بذلت خلال المشاورات الجارية مع الجهات المعنية.

١٢٠ - وأعربت الوفود عن دعمها للنموذج الجديد للميزنة القائمة على النتائج وطلبت أن تكون الوثيقة مفصلة بصورة كافية لضمان الانفتاح والشفافية وشجعت على المزيد من الاتساق. واتخذ المجلس التنفيذي مقررا شفويا يأخذ في الاعتبار النموذج الجديد المعدل لميزانية الدعم لفترة سنتين على النحو المقترح في وثيقة نموذج الميزانية غير الرسمية؛ وطلب من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم مشروع أولي لميزانية الدعم لفترة السنتين، طبقا لنموذج الميزانية القائمة على النتائج واستنادا إلى المعلومات المتاحة لينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧.

١٢١ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/١٩ بشأن الاعتماد المؤقت لميزانية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٢٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/١٤: الاعتماد المؤقت لميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

عشرون - الزيارات الميدانية

١٢٣ - عُرض تقرير الزيارة الميدانية إلى ليبريا لينظر فيه المجلس التنفيذي. وأحاطت الوفود علما بأهمية عمل الأمم المتحدة في ذلك البلد، واقترحت مواصلة تقوية القدرات الوطنية والتنفيذ الوطني، بالإضافة إلى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وشعرت الوفود بأن تلك الجهود هي السبيل الوحيد لضمان سلام دائم وإعادة بناء المجتمع والحيلولة دون ''هجرة ذوي الكفاءة'' وبناء زخم إيجابي في ليبريا. وشددت على ضرورة أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتعزيز حشد الموارد في الفترة التي تشهد انتقال ليبريا من مرحلة الصراع إلى مرحلة التنمية، ولا سيما مع سحب قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في الفترة القادمة. تم التشديد على أهمية البرامج دون الإقليمية.

١٢٤ - وأكدت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية مساعدة ليبريا في الانتقال من فترة الإنعاش إلى فترة التنمية الطويلة الأجل وأهمية دعم عملها في تدعيم تنمية القدرات الوطنية من خلال التنفيذ الوطني. وسينظر المجلس التنفيذي قريبا في وثيقة البرنامج الوطني، التي تتناول العديد من القضايا التي أثارتها الوفود، بما فيها بناء القدرات الوطنية والإصلاحات التشريعية ودعم الإدارة، وبناء المؤسسات الوطنية، والقضايا الجنسانية وقضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل المباشر مع الحكومة والشركاء الوطنيين في مجالات حشد الموارد ومساعدة ليبريا على الاستخدام الأمثل للموارد في تنفيذ برامجها الإنمائية.

١٢٥ - وشكرت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في ليبريا أعضاء المجلس التنفيذي على زيارتهم ودعمهم. وأبدت تأييدها للرأي القائل بأن بناء القدرات يمثل شاغلا مركزيا بالنسبة لجميع المعنيين في ليبريا وعنصرا رئيسيا في برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان يؤكد على الملكية الوطنية للبرنامج. وأكدت على مشاركة الصندوق في مختلف عمليات صياغة البرامج المشتركة الحالية، وأشارت إلى أن الصندوق يشدد على عملية التنسيق والتعاون بين الوكالات. وذكرت بدعم الصندوق لمشروع اتحاد نهر مانو دون الإقليمي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اطلع عليه أعضاء المجلس أثناء زيارتهم الميدانية.

١٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى ليبريا.

حادي وعشرون – مسائل أخرى

مناسبة خاصة: الأهداف الإنمائية للألفية

١٢٧ – جرى تنظيم مناسبة خاصة لشرح الكيفية التي وضعت بها الأهداف الإنمائية للألفية موضع التنفيذ وأدرجت ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسلط ثلاثة متحدثين من أقاليم مختلفة الضوء على الدروس المستقاة وشددوا على تحديات التنفيذ التي واجهت الحكومات لجعل استراتيجياتها الإنمائية تتواءم مع الأهداف الإنمائية للألفية. وغطت النقاشات اللاحقة دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الأهداف الإنمائية للألفية وتوسيع نطاق إنجازات التنفيذ التي تحققت في السنوات الأخيرة.

الاجتماعات غير الرسمية

١٢٨ – عقد المجلس التنفيذي الاجتماعات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (أ) مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقررات؛ (ب) مشاورات غير رسمية بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ج) مشاورات غير رسمية بشأن خطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان: مشاورات غير رسمية بشأن الخطة الاستراتيجية والمسائل ذات الصلة بها ومشاريع المقررات.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: إحاطات غير رسمية بشأن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك،
في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ويوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ويوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧ (DP/2007/L.3) وتقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧ (DP/2007/39).

٢ – ووافق المجلس التنفيذي على المواعيد التالية لانعقاد دوراته في عام ٢٠٠٨:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨:	٢١ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي:	٢٥ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨:	١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨:	٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٣ – وترد المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧ في الوثيقة DP/2007/44 التي يمكن الإطلاع عليها على موقع على شبكة الإنترنت عنوانه www.undp.org/execbrd.

بيان مدير البرنامج

٤ – استعرض مدير البرنامج، في بيانه إلى المجلس التنفيذي، التحديات الحديثة في البيئة الاقتصادية العالمية. وشدد على الحاجة إلى نمو يشمل الجميع – وهو أحد المبادئ الدافعة للخطة الاستراتيجية المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، مشيرا إلى الاضطراب في الأسواق المالية كمثال على تنامي الترابط الاقتصادي في العالم، الذي غالبا ما يكون له أثر شديد وفوري على أكثر الدول ضعفا. وأكد على أهمية إجراء تحليل منهجي لنشر الموارد وعلى أهمية الإدارة وإجراءات التدخل القائمة على النتائج. ولاحظ في هذا السياق ما يلي:

(أ) النص في الخطة الاستراتيجية على ازدياد ملحوظ في التقييمات الخارجية والداخلية لأداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع مزيد من التقييمات المستقلة وضوابط أقوى للمساءلة والشفافية؛

(ب) وضع مؤشرات ملموسة لقياس إسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نتائج التنمية، لا سيما في مجالات تنسيق أنشطة الأمم المتحدة وإدارتها، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيرها من المواضيع الشاملة لعدة مجالات كأساس لتقييم الأداء المؤسسي؛

(ج) تقوية الالتزام بالسيطرة الوطنية على خطة التنمية، باستخدام ''اختبار سوقي'' للطلب على خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة على قياس فعاليته؛

(د) سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ''بأن المساواة في الحقوق بين الجميع هي القاعدة التي لا غنى عنها والتي يجب بناء التنمية البشرية عليها''.

٥ - وأبرز النتائج التي توصل إليها تقرير مبدئي لمراجعة خارجية للعمليات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الماضي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مضيفا أن الادعاءات الجديدة بشأن تحويل التمويل والانتقام من المبلغين عن المخالفات قد دفعت الإدارة إلى التكليف بإجراء استعراض خارجي تكميلي للمسائل التي تتعدى نطاق ولاية المراجعين الخارجيين واختصاصهم. وشدد على أهمية اتباع الإجراءات السليمة في التحقيقات، مع ملاحظة الآليات القائمة مثل مكتب أمين المظالم والسياسات الموضوعة لحماية المبلغين عن المخالفات وللوقاية من التحرش وإساءة استخدام السلطة.

٦ - وتوقعا للمبادرة رفيعة المستوى التي سيقدمها الأمين العام بشأن تغير المناخ، أشار إلى الأثر المتنامي لتغير المناخ على التنمية البشرية. فمن بين عناصر استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموسعة لتغير المناخ، أبرز تقرير التنمية البشرية المرتقب وعددا من الشراكات مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع القطاع الخاص.

٧ - وفيما يخص مسألة اتساق الأمم المتحدة، أقر بالتحديات الجارية في المحافظة على التمييز بين الدورين المزدوجين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوكالة تشغيلية وكمدير لنظام المنسقين المقيمين. وذكر أمثلة للتنسيق والتعاون الأوثق مع الزملاء في الأمم المتحدة، ولاحظ أن الخطة الاستراتيجية مترسخة في احتياجات وطلبات بلدان البرنامج، وتسترشد بالمعايير التي وردت في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وفي إطار هذه المعايير، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاستجابة على نحو فعال للطلب المتنامي

على زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز السيطرة الوطنية، وزيادة التبسيط والتنسيق على الصعيد القطري، وتحديد أوضح للمهام.

٨ - ونظرا إلى أن بيان مدير البرنامج قد أعقبه مباشرة عرض مدير البرنامج المعاون للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١، فقد جرى الإدلاء بأغلب تعقيبات الوفود عقب ذلك العرض. غير أن الكلمات المدلى بها، ومن بينها تلك المشار إليها في هذه الفقرة، تعلقت أيضا ببيان مدير البرنامج. وقد رحبت الوفود بتركيز مدير البرنامج على النمو والملكية الوطنية وكذلك على تقوية التركيز على الشفافية وتقييم الأداء والإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج الإنمائية. وأكدت على الدور الحيوي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان على التوصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وأهابت بالدول الأعضاء أن تتعاون في تمكين هذا العمل المهم من تحقيق التقدم. وفي حين أن بعض الوفود أبقت تعقيباتها الأكثر تحديدا للمداولات المتعلقة بمشروع الخطة الاستراتيجية، فقد لاحظت مع ذلك أن أجزاء من بيان مدير البرنامج تبدو متضاربة مع المهام الجوهرية للبرنامج الإنمائي ومع الأثر المحتمل للخطة.

٩ - وعالج مدير البرنامج في بيانه مسائل شتى تتعلق بالعمليات التي قام بها البرنامج الإنمائي من قبل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إن التقرير الأولي لمجلس مراجعي الحسابات قد وجد أن البرنامج الإنمائي قد نفّذ برنامجا متواضعا هناك، بلغ متوسط قيمته ٢,٦ مليون سنويا، وأن البرنامج الإنمائي لديه طائفة كاملة من آليات الرصد هناك، بما في ذلك الزيارات في الموقع، للتحقق من الكيفية التي يجري بها استخدام التمويل. وفيما يتعلق بممارسات التوظيف، قال إن مجلس مراجعي الحسابات قد وجد أن البرنامج الإنمائي قد دفع لوكالة حكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكاليف الموظفين الوطنيين، بدلا من التعاقد مع الموظفين الوطنيين ودفع أجورهم مباشرة، وأن هذه الممارسة تخالف قواعد البرنامج الإنمائي المتبعة على الصعيد العالمي. وأضاف أن عددا من الادعاءات الجديدة قد أثيرت منذ صدور التقرير الأولي لمجلس مراجعي الحسابات، وأن البرنامج الإنمائي ينظر إلى هذه الادعاءات بجد شديد. وشدد على دعم البرنامج الإنمائي للعملية الجارية لمجلس مراجعي الحسابات، وأضاف أن البرنامج، بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي وبعض الدول الأعضاء، قد قرر أن يكلف بإجراء استعراض خارجي تكميلي لعملياته في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ”من أجل النظر في كل ما يمكن النظر فيه للحصول على إجابات على جميع الادعاءات التي أثيرت“.

١٠ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء معالجة البرنامج الإنمائي للادعاءات المتعلقة بالعمليات التي جرت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودفعت بأن هذا النهج يتعارض مع مبادئ البرنامج الإنمائي المتمثلة في العلاقات المتساوية مع جميع الدول. واعترض أحد الوفود على وصف مدير البرنامج لتقرير مجلس مراجعي الحسابات. وكان من رأي ذلك الوفد أن تعليقات مدير البرنامج تعطي الانطباع بأن ساحة البرنامج قد أبرئت، وأنه لم يتم العثور على أية مشاكل. وقال هذا الوفد إن من رأيه أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات توصل إلى نتائج تناقض ذلك بصورة مباشرة، وأن المجلس وجد في كل المجالات التي فحصت أن البرنامج الإنمائي قد تصرف على نحو ينطوي على انتهاك لقواعده. وأضاف الوفد يقول إن مجلس مراجعي الحسابات قد اكتشف أن البرنامج الإنمائي قدّم مدفوعات بالعملات الأجنبية الصعبة وأنه وظّف موظفين مباشرة من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأشار الوفد إلى أمثلة معينة ذُكرت في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لا تتمشى مع المادة العاشرة من الاتفاق الأساسي الموحد المبرم بين البرنامج الإنمائي وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأوضح الوفد أيضا أن مجلس مراجعي الحسابات قد لاحظ ''أنه ليس هناك ما يشير، خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦، إلى أنه جرت زيارات ميدانية من جانب مراجعي الحسابات الداخليين لجميع الكيانات''. وردا على ذلك، أكد مدير البرنامج من جديد التزام الإدارة بالشفافية على جميع مستويات البرنامج الإنمائي، مشيرا مرة أخرى إلى مجموعة التدابير المتبعة حاليا تحقيقا لهذه الغاية.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

١١ - قدم المدير المعاون الاستعراض السنوي للوضع المالي لعام ٢٠٠٦ (DP/2007/41 و Add.1)، ومعلومات عن نفقات التعاون التقني للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ (DP 2007/42 و Add.1) ومشروعا أوليا لميزانية الدعم لفترة السنتين في شكل قائم على النتائج.

١٢ - وأشار إلى أن النسبة بين الموارد العادية والموارد الأخرى تبلغ حاليا ٤:١، فأكد من جديد الحاجة إلى تحقيق نسبة تبلغ ٣:١ بحلول نهاية الدورة، وهو هدف قال إنه يشعر أنه ممكن التحقيق بدعم من الدول الأعضاء والتزام بتمويل يمكن التنبؤ به ويأتي في التوقيت المناسب. ولاحظ أن هناك زيادة طفيفة (٠,٣ في المائة) في نفقات التعاون التقني. وقال إن تحولا كبيرا قد طرأ على توزيع النفقات، وهو ناجم عن الموارد العادية والخارجة عن الميزانية المخصصة للتعاون التقني. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل اتجاهه الصعودي بوجه عام في تنفيذ البرامج في مجموعها.

١٣ - وقدم المدير المعاون مشروع ميزانية الدعم لفترة السنتين، التي تنظم النتائج المقترحة في مجال الإدارة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في حوالي ١٨ مهمة. وأشار إلى أنه، على خلاف الميزانيات السابقة القائمة على المدخلات، فإن قياس نتائج الإدارة على المستوى الوظيفي يستجيب للدعوة إلى زيادة مهام الرقابة والمراجعة.

١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣١/٢٠٠٧ المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٦ (للبرنامج الإنمائي) والتقرير التجميعي للإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات عن أداء البرنامج الإنمائي ونتائجه للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالمعلومات عن إنفاق منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني لعام ٢٠٠٦.

ثالثا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

١٥ - قدم مدير البرنامج المعاون عرضا لمشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، مشيرا إلى أن تحسيناتها التي أُدخلت على الإطار التمويلي المتعدد السنوات الحالي كان دافعها طلب البلدان والميزة النسبية. وتحدث عن التناقض بين المحافظة على شعور جماعي بالهدف في منظمة لا مركزية مثل البرنامج الإنمائي، وبين الحاجة في ذات الوقت إلى اتباع نُهُج وتوقعات أعدت لتلائم السياقات على الصعيد القطري. وأشار إلى أن أُطر نتائج الخطة الاستراتيجية تهدف إلى التوصل إلى التوازن المطلوب بين المرونة والمساءلة.

١٦ - وشدد على أن مجالات التركيز الأربعة في مجال التنمية - وهي تخفيض حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات والإنعاش، والبيئة والتنمية المستدامة - تمثل تطورا طبيعيا في عمل البرنامج الإنمائي، وهي تبتغي تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تنمية القدرات على الصعيد القطري لتحقيق الأهداف.

١٧ - وأبرز، من بين الشروط الجوهرية لنجاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي: ضرورة تبرير القيمة التي توجدها أموال دافعي الضرائب؛ وبيئة ديناميكية للتعلم تقتنص الدروس المستفادة وتطبقها؛ وثقافة أخلاقية على مستوى عالمي لا تسمح بالاحتيال أو الفساد؛ واستثمار قوي في الموارد البشرية؛ وتركيز على سلامة الموظفين وأمنهم؛ وتنظيم البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا بحيث تتمحوران حول الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ - وبالإضافة إلى إبراز سبل تقوية المساءلة والإدارة القائمة على النتائج، شدد على أن الخطة الاستراتيجية هي وثيقة حية تستفيد من عملية ديناميكية للتشاور والتعاون.

١٩ - وأثنت الوفود على جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجعل الخطة الاستراتيجية تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء وشواغلها. وأعربت عن تقديرها للالتزام المستمر بتحسين مشروع الخطة، مقرة بالعدد غير المسبوق من المشاورات غير الرسمية بشأن الخطة الاستراتيجية. ولاحظ عديد من الوفود باستحسان التوجه الأقوى إلى النتائج التي يمكن قياسها والتكامل الشامل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك التركيز على الملكية الوطنية، والتعاون بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات، واتباع نهج قائم على الطلب. وحث عديد منها على التحرك قدما نحو التنفيذ.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، أعربت الوفود عن تقييمات متعارضة للأثر المحتمل لعناصر معينة من الخطة الاستراتيجية المقترحة. وأعرب بعضها عن شعوره بأن بعض المقترحات تميل إلى فرض شروط، وتنتقص من السيادة الوطنية، وتنحو بالبرنامج الإنمائي إلى الانحراف عن ولايته الإنمائية الأساسية، كما تستحوذ على نواتج مفاوضات الجمعية العامة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات. وأعرب آخرون عن أسفهم لما يدركونه من حدوث تخفيف للنهج القائم على حقوق الإنسان، ودعوا إلى مزيد من الدقة في تحديد معالم وظائف التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة، مبرزين أهمية وجود تقسيم واضح بينها وبين عمليات البرنامج الإنمائي ذاته. وطلبت عدة وفود مزيدا من التفاصيل عن مفهوم إطار المساءلة للبرنامج الإنمائي. ومع أن عديدا من الوفود رحبت بالتركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمحور لبناء القدرات، فقد شعر بعضها بأن مشروع الخطة الاستراتيجية قدمه كطريقة أكثر منه كمبدأ محرك.

٢١ - وعقب مشاورات مستفيضة عن هذا البند من جدول الأعمال، عقد الرئيس يوما سادسا استثنائيا من المداولات، قدم فيه مشروع مقرر بشأن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٢٢ - وذكر مدير البرنامج المعاون في ملاحظات بالنيابة عن مدير البرنامج، الذي كان مشغولا بالتزامات مقررة من قبل في الخارج، أن أحد التحديات الكبيرة نسبيا خلال الدورة تمثل في التوصل إلى اتفاق على الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وشكر أعضاء المجلس على الجهود الهائلة التي بذلوها لتحقيق توافق في الآراء بشأن الخطة. وأقر بأن الوفود ليست جميعها راضية تماما عن كل جزء من المقرر، مضيفا أن البرنامج الإنمائي يجب أن يقر بهذا وأن يراعي النطاق الكامل للمسائل والشواغل التي جرى الإعراب عنها. وأكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي سيتبع على نحو كامل الأحكام والتوجيهات الواردة في مقررهم، وأن جميع التعديلات بشتى أنواعها التي تعتبر جزءا متكاملا من المقرر

ستراعي تماما في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وشدد على التزام البرنامج الإنمائي بكفالة أن تراعي جميع التوجيهات المقدمة إلى المكاتب القطرية الأحكام الكاملة للمقرر. وختاما، أعرب عن التزامه بإصدار نسخة مستكملة من الخطة الاستراتيجية، تعكس جميع أحكام المقرر، قبل الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٣ - وأعربت الوفود عن سرورها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقرر وامتدحت عملية المشاورات. وتعهدت بالتعاون في الجهود الجارية لتحسين الخطة. وأخذ بعضها الكلمة للتأكيد على الدور الحاسم الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في تعزيز قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها ومبادئها وأفكارها، حسب ما وردت في ولايته. وشددت وفود عديدة على أهمية الملكية الوطنية واحترام السيادة في إجراءات التدخل الإنمائية على الصعيد القطري.

٢٤ - وغير أن بعض الوفود أعادت تأكيد رأيها بأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لا يندرج ضمن ولاية البرنامج الإنمائي، كما أن البرنامج الإنمائي ليست له صلاحية للقيام بأنشطة تتعلق بالمعايير أو العمليات أو الرصد في مجال حقوق الإنسان. وحثت بعض الوفود البرنامج الإنمائي على أن يقيم عمله على أساس المفاهيم والنُهُج المتفق عليها دوليا والمتسقة مع نواتج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة. وأكدوا من جديد الرأي القائل بأن تمويل التنمية يجب أن يتسم بالحياد، وأن يكون متعدد الأطراف ومتحررا من الشروط، ويعكس طابع الشمول والطوعية والمنح الذي تتسم به الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، حسب ما تمليه الأولويات الوطنية. وبروح من الحوار البناء، شجع بعض الوفود البرنامج الإنمائي على أن يظل مراعيا لوجهات النظر المتباينة والفروق الثقافية في المناقشات الجارية للخطة الاستراتيجية وفي التحسينات التي تُدخل عليها.

٢٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/٣٢ بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وترد مدونات حرفية كاملة للبيانات التي أُلقيت عند اعتماد المقرر في الوثيقة DP/2008/1/Add.1.

رابعا - ترتيبات البرمجة

٢٦ - قدم مدير البرنامج المعاون مقترحات بشأن ترتيبات البرمجة، تضمنت ما يلي: تعديل منهجي لعتبات التصنيف القطرية في بداية كل دورة برنامجية لكفالة استقرارها عبر الزمن؛ وتوحيد المقاييس المتعلقة بهدف تقليص الموارد من الاعتمادات الأساسية بحيث يتم تقاسمها مناصفة بين تخصيص الموارد من الأموال الأساسية - البند ١ وتخصيص الموارد من الأموال الأساسية - البند ٢، مع توخي قدر من المرونة الإقليمية يصل إلى ١٠ في المائة طبق الحصص

التناسبية الإقليمية لمجموع البند ١ من الهدف، ودون فرض قيود قطرية على تخصيص الموارد للبند ٢ من الهدف؛ وزيادة قاعدة البرمجة السنوية للإطار المالي البرنامجي من ٤٥٠ مليون إلى ٧٠٠ مليون دولار؛ وإدخال تعديلات على بنود محددة ثابتة في الإطار المالي البرنامجي. واقترح مدير البرنامج المعاون أيضا تدابير تهدف إلى تعزيز الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجالات اللامركزية والحكم المحلي والتمويلات الصغرى.

٢٧ - وأعربت الوفود عن ارتياحها للتوجه نحو الميزنة على أساس النتائج الذي يرد في الوثيقة، ولكنهم دعوا إلى الربط بشكل أوضح بين المخصصات والنتائج الإنمائية وفقا للأولويات المبينة في مشروع الخطة الاستراتيجية. وأثنت بعض الوفود على الشراكة المعززة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ملاحظة أن زيادة الطلب على خدمات الصندوق يبرر تقديم دعم للتمويل البرنامجي يمكن التنبؤ به. وشجعت وفود أخرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تبني نهج تدريجي عند إدخال تعديلات على التصنيفات للتقليل إلى الحد الأدنى من أية آثار سلبية على البرامج الجارية، بالإضافة إلى الحفاظ على عتبات التمويل داخل إطار تخصيص الموارد من الأموال الأساسية التي تكفي لتمويل نفقات وجود بحد أدنى في البلدان المتوسطة الدخل.

٢٨ - ورحبت الوفود أيضا بإدراج بند جديد ثابت لتعميم المنظور الجنساني، وحيت ما يحمله ذلك من إمكانيات للقيام بعملية رصد أوثق للإنفاق المتعلق بالمسائل الجنسانية على مر الزمن.

٢٩ - وأكد مدير البرنامج المعاون على أن المخصصات وتصنيفات التكلفة ستسير وفقا لمطالب البرامج القطرية وتظل خاضعة للاستعراض، مع إدخال التعديلات الضرورية بعد فترة السنتين الجديدة. وقال إنه قد أحاط علما بالملاحظة المتعلقة بعتبات التمويل الدنيا في البلدان المتوسطة الدخل.

٣٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/٣٣ بشأن مقترحات ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٣١ - عرضت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ولاحظت، مؤكدة على الأهمية المركزية لتمكين المرأة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن الخطة تهدف إلى تعميق الدعم من خلال البرمجة

الحفازة، مع إطار توجيهي للملكية الوطنية والتعاون بين بلدان الجنوب ودعم القدرات القطرية على تنفيذ الاتفاقيات العالمية بشأن تمكين المرأة.

٣٢ - وقالت إن الاستراتيجية الجديدة، استنادا إلى الإطار التمويلي المتعدد السنوات السابق، تبدي نتائج محددة، ولكنها متداخلة، مكيفة مع السياقات المحلية. وقدمت وصفا للإطار الإنمائي وإطار الإدارة على أساس النتائج، مؤكدة على مسؤوليات الصندوق فيما يتعلق بتقديم المشورة فيما يخص السياسات والبرمجة المدفوعتين بتوجيهات الطلب، وتقوية التنسيق فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على نطاق كامل عملية إصلاح الأمم المتحدة، والمساءلة، وإدارة المخاطر والرقابة، وتوفير إدارة فعالة ومتسمة بالكفاءة فيما يخص القدرات البشرية والإدارية والأنظمة. ودعت إلى زيادة المساهمات الأساسية لتعزيز إمكانية التنبؤ والتخطيط الفعال.

٣٣ - وطلب حوالي ٣٤ وفدا الكلمة لتحية المديرة التنفيذية على مدة الإثنتي عشرة سنة التي قضتها في خدمة الصندوق، بمناسبة حضورها الأخير أمام اللجنة التنفيذية بتلك الصفة، وأطرت وفود كثيرة دور الصندوق وأثره في المبادرات الإنمائية الخاصة بهم. وشددت بعض الوفود على الدور الحاسم للصندوق في الدفع بالمسيرة نحو تحقيق ''أمم متحدة واحدة''، وفي تنسيق المداخلات القائمة على الاعتبارات الجنسانية في الأمم المتحدة ككل، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، لاحظت الوفود أن تعميم منظور المساواة بين الجنسين هو مسؤولية جماعية لجميع الدول الأعضاء ولمنظومة الأمم المتحدة بكاملها. وحث وفد واحد الصندوق على زيادة جهوده الرامية إلى تعزيز مشاركة الرجال في مبادرات تمكين المرأة.

٣٤ - ولاحظت عدة وفود أنه في الوقت الذي يتجه فيه مشروع الخطة الاستراتيجية بشكل قاطع نحو برمجة أكثر تركيزا وطموحا، لا تزال هناك ثغرات في آليات الخطة للرصد والتقييم والمساءلة. وأشارت الوفود إلى أنها ترى أن ثمة ''أزمة تنفيذ''، وشجعت على الإفادة بشكل أكبر من البيانات والدروس المستفادة من أجل تحويل الأفكار بشكل أكثر سلاسة إلى عمل استراتيجي.

٣٥ - وحيت وفود عديدة، معربة مجددا عن ضرورة وجود تمويل يمكن التنبؤ به، الدعم المتنامي للأنشطة الإنمائية ذات الصلة بالشؤون الجنسانية، وأعلن أحد الوفود عن الالتزام رسميا بزيادة الدعم للصندوق. وتساءل بعض الوفود، ملاحظين الركود في التمويل الأساسي للصندوق، عن الكيفية التي يمكن أن تتأثر بها البرمجة في حالة حدوث انخفاض في الزيادة المتوقعة للتمويل الأساسي. ونبه أحد الوفود إلى التحدي الذي يشكله تقديم الخدمات في

البلدان المتوسطة الدخل، حيث قد تخفق مخصصات التمويل في تقييم الاحتياجات الميدانية بشكل ملائم. ودعت الوفود الدول الأعضاء، من غير المانحين الكبار التقليديين، إلى تعزيز الدعم.

٣٦ - ورد كبار مديري الصندوق بإيراد تفاصيل عن الجهود الجارية لمواءمة العمليات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتحسين المساءلة والرصد والتقييم. وطمأنوا الأعضاء بأنهم سيواصلون بذل جهودهم الخلاقة في فهم الدروس المستفادة وتعزيز القدرات على المستوى القطري لزيادة النسج على منوال الممارسات الجيدة.

سادسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٣٧ - عرض مدير البرنامج المعاون ٢٢ مشروع برنامج قطري لينظر فيها المجلس التنفيذي، من المناطق التالية:

منطقة أفريقيا: توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغينيا الاستوائية وليبريا ومدغشقر.

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: ساموا وفيجي ونيبال.

منطقة الدول العربية: الكويت والمملكة العربية السعودية.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: كوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكارغوا.

٣٨ - وعملا بمقرري المجلس التنفيذي ٢٠٠١/١١ و ٢٠٠٦/٣٦، وافق المجلس التنفيذي على تمديدات البرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض: الاتحاد الروسي والأرجنتين والإمارات العربية المتحدة وبابوا غينيا الجديدة والبحرين وبوتسوانا وبوليفيا وترينيداد وتوباغو وجيبوتي وسري لانكا وسورينام وسيراليون وغينيا - بيساو وكوبا ومالي وماليزيا وملاوي وملديف والهند.

٣٩ - ومن بين أصوات الثقة والتقدير التي أعربت عنها الوفود لمشاريع البرامج القطرية، أطرى عدة منها العملية التشاورية التي تمخضت عنها هذه البرامج. ونبهت وفود عديدة إلى التحديات الخاصة المتعلقة بحشد الموارد التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وتساءل آخرون عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أحسن الأوضاع لدعم مبادرات التنمية الاقتصادية، وحثوا البرنامج على تسخير نقاط قوته، مثل الجهود المتعلقة بالدعوة وتطوير القدرات. وحثت الوفود البرنامج على تحسين فعاليته بالاشتراك مع المؤسسات والمبادرات

المحلية. وأوصى وفد واحد بأن يقوم البرنامج بتعزيز مداخلاته وتنسيقها على الصعد المحلية، وعلى صعد المقاطعات والقرى، وضمان مشاركة المجموعات المهمشة والضعيفة في العملية الإنمائية.

٤٠ - وعرض مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ مذكرة مقدمة من مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار. ووضح، موجزا نتائج التقييم الأخير لمبادرة التنمية البشرية في ميانمار، من خلال أمثلة لنتائج ملموسة، الكيفية التي استطاعت بها المبادرة تحقيق مهام ولايتها، وعرض الأسباب التي تدعو إلى تمديد المبادرة لمدة ثلاث سنوات.

٤١ - وأعربت الوفود عن تأييدها للتمديد، وحث بعضها البرنامج على مضاعفة جهوده من أجل ضمان توجيه موارده بالشكل الملائم وتطبيقها وفقا للولاية المنوطة بالمبادرة.

٤٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٦/٢٠٠٧ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار.

سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٣ - وتحدث المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها لما طرأ من أوجه تحسن في شفافية كفاءة المكتب. ودعا أحد الوفود المكتب إلى معالجة الثغرات المتبقية في ضبط المخاطر الداخلية، وتعهد الحسابات الاحتياطية والداخلية.

٤٥ - وفيما يخص التحويل المقترح لخدمات المشتريات المباشرة للأصناف ذات الاستخدام العام من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، رحبت الوفود بالمقترح في ضوء ما يصاحب ذلك من تعزيز لمكتب خدمات المشاريع باعتباره موردا مركزيا للمشتريات، بالإضافة إلى موارد مشتريات أخرى، لمنظومة الأمم المتحدة.

٤٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٧/٢٠٠٧ بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والمقرر ٣٨/٢٠٠٧ بشأن الدمج الجزئي المقترح لوظائف معينة لمكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثامنا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٧ – عرض المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مقترحا بشأن ترتيبات البرمجة والترتيبات التمويلية للصندوق. وعرض تفاصيل التقدم المحرز في المشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدمج إطار التخطيط الاستراتيجي وإطار النتائج من خلال الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووضع البرامج وحشد الموارد بصفة مشتركة على المستوى القطري ودمج سياسات الإبلاغ والتقييم، وترشيد الإدارة والعمليات. ودعا إلى إجراء مشاورات بشكل أكثر تواترا مع الدول الأعضاء المانحة ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة الموارد الأساسية وتحقيق الاستقرار للقاعدة المالية للصندوق.

٤٨ – وأثنت الوفود على الجهود المبذولة للمواءمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشادت بالتركيز بشكل خاص على أقل البلدان نموا. وتساءلت عدة وفود عن أية بدائل سيتبناها الصندوق في حالة عدم تمكنه من تحقيق هدفه التمويلي المتمثل في ٢٥ مليون دولار: هل سيلجأ إلى تخفيض عدد البلدان التي يدعمها أو المبالغ المخصصة لكل بلد على حدة. وفي هذا الصدد، دعت وفود عديدة عدة الصندوق إلى استبعاد الخيار الأول، وشجع بعضها الصندوق على توسيع نطاق خدماته، وإن كان ذلك بشكل تدريجي، إلى أقل البلدان نموا جميعها. وحثت بعض الوفود الصندوق على تقديم تقرير مرحلي أكثر تفصيلا عن جهود الدمج مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي خُطط لها للدورة الحالية. وكررت وفود عديدة الدعوة إلى زيادة التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى استخدام قاعدة أكثر تنوعا من المانحين وغيرهم من مصادر التمويل. وحذر وفد واحد أن على الصندوق أن ينأى بنفسه عن المشاركة في عملية إصلاح القطاع المالي على المستوى القطري إلى الحد الذي يتجاوز نطاق ولايته.

٤٩ – وطمأن المدير التنفيذي في ردوده على الوفود على أن ترتيبات البرمجة وترتيبات التمويل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تظل تشكل أولوية عليا للصندوق، وحدد استقرار التمويل باعتباره تحديا رئيسيا، وأعرب عن تقديره للتشجيع واسع النطاق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يضطلع بدور قيادي في زيادة الدعم. وأكد على أن الصندوق سيسعى إلى تحاشي الحد من عدد الدول التي تقدم لها المساعدة، وهو موقف كرر الإعراب عنه كبار مديري الصندوق الآخرين. وذكّر المدير التنفيذي الوفود بأن إيجاد بيئات ممكنة للتمويلات الصغرى من خلال سياسات القطاع المالي الشاملة يمثل أحد مجال ممارسات الصندوق. واختتم ردوده بالإعلان عن مغادرته الوشيكة للعمل مع الصندوق، لأسباب شخصية، وقد حياه لأجل ذلك الرئيس ومدير البرنامج المعاون.

٥٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٧/٣٤ بشأن التمويل البرنامجي الذي يمكن التنبؤ به لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعاً - بيان المديرة التنفيذية والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٥١ - افتتح الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ببيان أدلت به المديرة التنفيذية (وهو متاح على موقع عنوانه http://www.unfpa.org/exbrd). وذكرت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يلتزم، في عالم متغير، بأن يتغير بغية تقديم خدمات أفضل للشعوب في سعيها من أجل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وشددت على أن امتلاك زمام التنمية وقيادتها وطنياً يمثل مبدأً توجيهياً أساسياً للصندوق، وأن الصندوق يسعى لأن يصبح منظمة تركز بقوة على العمل الميداني وتحقق نتائج أقوى في دعم التنمية الوطنية. وأشارت إلى أن خطة الصندوق الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، صممت لتحقيق نتائج محلية. وشددت على أن الهيكل التنظيمي يركز على تقوية المكاتب القطرية بغية تحسين تنفيذ البرامج. ونوهت بالتزام الصندوق بالاشتراك في موقع واحد والتنسيق الإقليمي مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وقالت إن الصندوق يعمل على تقوية قدراته في مجال الرقابة ويدرب جميع موظفيه على موضوع المساءلة، بما في ذلك إدارة المخاطر ومنع الغش. وأعلمت المجلس التنفيذي بإطار المساءلة في الصندوق وأشارت إلى أن الصندوق يعكف على إعداد مشروع لسياسة الرقابة.

٥٢ - وأعطت لمحة عامة عن الحالة المالية للصندوق، وشكرت الجهات المانحة العشر الرئيسية: هولندا، والسويد، والنرويج والمملكة المتحدة، والدانمرك، واليابان وفنلندا وألمانيا وإسبانيا وكندا. كما شكرت البلدان الـ ٤٣ التي زادت من مساهماتها في عام ٢٠٠٧. وأعربت عن تقديرها العميق للدعم الذي قدمه أعضاء المجلس التنفيذي وأعضاء الأمم المتحدة عموماً، والذي مكن الصندوق من أن يصبح أقوى وأكثر استقرارا من الناحية المالية.

٥٣ - وسلطت المديرة التنفيذية الأضواء على المبادرات التي أطلقت مؤخراً والتي يفتخر الصندوق بالمساهمة فيها وهي: الشراكة الدولية للصحة التي بدأها رئيس وزراء المملكة المتحدة غوردون براون ورئيس وزراء النرويج جتر ستولتنبيرغ؛ ومبادرة ”تحقيق نتائج فورية لصالح النساء والأطفال“ التي قادتها النرويج؛ والمبادرة الكندية لإنقاذ مليون إنسان؛ ومبادرة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان للحد من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وأشارت إلى أن سوء الصحة الجنسية والإنجابية هو السبب الأول في وفاة الشابات في البلدان النامية ويشكل جزءاً كبيراً من العبء العالمي الذي يمثله سوء الصحة والأمراض، وأن إحراز تقدم أكبر في إنقاذ حياة النساء يتوقف جزئياً على توفير مزيد من الموارد، ولتحقيق هذه الغاية يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإنشاء صندوق استئماني مواضيعي لتحسين صحة الأمهات. وشجعت الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق وركزت على عدم جواز ترك أي امرأة تموت وهي تمنح الحياة.

٥٤ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق سيواصل تركيزه على وقاية النساء والشباب من فيروس نقص المناعة البشرية وعلى برامج استخدام الواقي الذكري. فوجود مجموعة شاملة من الخدمات واللوازم الجنسية والمرتبطة بالصحة الإنجابية يمكن من تحقيق حصول الجميع على وسائل الصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة. وشددت على أن إحراز تقدم في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين أمر أساسي للتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن. ونوهت بالعمل الهام الذي يجري تنفيذه حالياً للمضي قدما في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وذكرت أن السعي لتحقيق الاتساق يوفر فرصاً غير مسبوقة لإدماج أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الخطط الوطنية والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان.

٥٥ - وأشادت الوفود بالبيان الملهم الذي أدلت به المديرة التنفيذية وأعربت عن دعمها القوي لولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان ولعمله. كما أثنت الوفود على الصندوق وموظفيه لما يبدونه من التزام بالنهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت على أن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أمر ضروري من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت الوفود عن تقديرها للعملية الاستشارية الواسعة النطاق والشفافة والشاملة التي أجراها الصندوق مع الدول الأعضاء في وضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والهيكل التنظيمي. وشدد عدد من الوفود على أهمية عمل الصندوق في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما في أوساط الشباب، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس. وقد اعتبر إدراج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بقوة ضمن الخطة أمراً هاماً للغاية، شأنه شأن التركيز على مكافحة تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث. وأعربت الوفود عن تقديرها لإعطاء الأولوية في الخطة الاستراتيجية للنهج القائم على حقوق الإنسان، وأشارت إلى أهمية أن يبني الصندوق القدرات على كافة المستويات من أجل تنفيذ الخطة. وأيدت الوفود الهيكل

التنظيمي وتشديده على تقوية المكاتب القطرية والدعم على المستوى القطري. وأعرب وفدان عن أسفهما لتغيير موقع أحد المكاتب الإقليمية.

٥٦ - وأثنت الوفود على التزام الصندوق بتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأشار أحد الوفود إلى المشاريع الرائدة في إطار توحيد الأداء، متسائلا عن التكاليف. وطلب وفد آخر معلومات عن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق وذكرت أنها تقدر عمل الصندوق في بلدانها. وأشار عدد منها إلى اهتمامها بتعزيز شراكاتها مع الصندوق في مجالات مثل الصحة الإنجابية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والشباب. وأعرب بعض الوفود عن القلق بشأن تعثر التقدم في تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتحسين صحة الأم. وأشار وفد إلى أنه ينبغي عند معالجة مسألة صحة الأم التركيز على الوفيات النفاسية. وأشارت وفود إلى الأهمية التي يولونها لعمل الصندوق أثناء الأزمات الإنسانية وذكرت أنها كانت تود بأن تتضمن الخطة الاستراتيجية معلومات إضافية عن النهج العنقودي ومساهمة الصندوق في الإصلاحات الجارية في مجال الأعمال الإنسانية. وطلب بعض الوفود الحصول على معلومات إضافية حول شراكة الصندوق مع منظمات الأمم المتحدة، في مجالات منها المسائل الجنسانية.

٥٧ - وأعربت وفود عن سرورها إذ تلاحظ تمتع الصندوق بوضع مالي قوي، وهذا ما ورد في الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٦. وأعلن وفد الدانمرك أنه سينظر في زيادة المساهمة التي يقدمها للصندوق بمبلغ ٥٠ مليون كرونة دانمركية عند اعتماد الخطة الاستراتيجية. وأثنت عدة وفود على الاهتمام الذي يوليه الصندوق لقضايا المساءلة، وأعربت عن دعمها لخطط الصندوق الرامية إلى التأكد من وضع ترتيبات محكمة بشأن مراجعة الحسابات والرقابة والمساءلة. وذكر أحد الوفود أن نظم المساءلة ينبغي ألا تنشأ على حساب استقلال ومصداقية النظم الداخلية للأمم المتحدة وسيادة الدول الأعضاء.

٥٨ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على دعمها وتعليقاتها. كما شكرت المفوضية الأوروبية على زيادة مساهمتها، وشكرت الدانمرك أيضاً لإعلانها عن الزيادة المحتملة في مساهمتها. وأعربت عن تقديرها لإقرار أعضاء المجلس التنفيذي بأهمية النهج المراعي للثقافة، ولا سيما عند تطبيقه في سياق المجتمعات المحلية. وشددت على أن مسألة التصدي للوفيات النفاسية تحظى بأولوية قصوى في جدول أعمال الصندوق وأن الحملة الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة هي جزء منها. وأكدت على ضرورة تحقيق هدف وصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بمسألة تعدادات السكان، أشارت إلى

مشاركة الصندوق في عدد منها إضافة إلى توليه القيادة في تنفيذ تعداد السكان في أفغانستان والعراق والسودان.

٥٩ - وفيما يتصل بمسألة اشتراك الصندوق مع جهات أخرى في موقع واحد، أشارت المديرة التنفيذية إلى عنصر هام وهو أن الصندوق قد اشترى خدمات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن دراسة الجدوى أوضحت أن ألماتي ستصبح المركز دون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. وأكدت للمجلس أن الهيكل التنظيمي الجديد لن يتضمن أي طبقة بيروقراطية جديدة. وفيما يتعلق باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تحدثت المديرة بإسهاب عن اللجان المعنية بمبادرات الموارد البشرية؛ والإدارة المالية؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقاسم المعرفة. وفيما يتعلق بتكاليف توحيد الأداء، أشارت المديرة إلى أن عمليات التوحيد تتطلب جهداً عظيماً واستثماراً كبيراً في الأوقات والأشخاص.

٦٠ - وأسهبت المديرة التنفيذية في شرح تقسيم العمل الذي يجري بين الوكالات في مجال المسائل الجنسانية، وذكرت أنه إضافة لذلك، فإن الصندوق بات يعالج المسائل الجنسانية التي تتجاوز مسألة الصحة الإنجابية في المناطق التي ليس لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تواجد فيها. وأشارت إلى ترأس صندوق الأمم المتحدة للسكان فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس. كما أن الصندوق، ضمن مجموعات عالمية محددة، تولى مسؤولية التنسيق للمجموعة الفرعية للصحة الإنجابية ضمن مجموعة الصحة؛ والتنسيق للمجموعة الفرعية للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس ضمن مجموعة الحماية؛ وبشأن المسائل الجنسانية ضمن مجموعة الإنعاش المبكر. وقد طُلب إلى الصندوق أيضاً تولي مسؤولية التنسيق من أجل تحسين جمع بيانات مصنفة حسب العمر ونوع الجنس وتحليلها لاستخدامها في النظام العنقودي بأكمله. وفيما يتعلق بالشراكات، لاحظت المديرة التنفيذية أن قائمة المتعاونين الرئيسيين مع الصندوق تشمل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٦١ - وأشار مدير شعبة الخدمات الإدارية، في معرض رده على استفسار، إلى أن الزيادة بنسبة ٨ في المائة في تكاليف الدعم لفترة السنتين، حسبما يتبين من البيانات المالية خلال فترة العشر سنوات الماضية، تعزى إلى التضخم والتكاليف الإلزامية والتكاليف الأمنية والمحلية المستندة إلى الدولار والتي تتأثر بتحركات العملات. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة صغيرة لها تكاليف ثابتة متنوعة. وفيما يخص الاحتياطي التشغيلي، أوضح المدير أن الصندوق لم يجمد الاحتياطي التشغيلي ولا يسحب منه أي أموال. وعوضاً عن ذلك، فإن الصندوق اقترح اقتطاع مبلغ ١١ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٠ في المائة من

النمو في الإيرادات العادية المتوقعة لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، من أجل استخدامه لسد تكاليف الهيكل التنظيمي التي تدفع مرة واحدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأنه ينبغي النظر إلى هذا الأمر كاستثمار في المنظمة.

٦٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالاستعراض المالي السنوي للصندوق، لعام ٢٠٠٦ (DP/FPA/2007/15).

عاشرا - خطة الصندوق الاستراتيجية والمسائل ذات الصلة

٦٣ - قدمت المديرة التنفيذية الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ''التعجيل بإحراز التقدم وبالملكية الوطنية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان (DP/FPA/2007/17)، بالإضافة للوثائق الأخرى المزمع النظر فيها تحت بند جدول الأعمال وهي: البرنامج العالمي والإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2007/19)؛ وإطار المساءلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2007/20)؛ واستعراض الهيكل التنظيمي (DP/FPA/2007/16) والتصويب (DP/FPA/2007/16/Corr.1)؛ واستعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (DP/FPA/2007/18).

٦٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها للعملية الشفافة والتعاونية التي اُتبعت في وضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأقرت بتجاوب الخطة مع التغير الحاصل في بيئة المساعدات. وأشارت الوفود إلى ما تتسم به الخطة من طابع محدود محكم، فرحبت بمجالات التركيز الثلاثة للخطة: السكان والتنمية، والصحة والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين. كما رحبت أيضاً بتركيز الخطة الاستراتيجية على الملكية الوطنية، والقيادة الوطنية وتطوير القدرات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشددت الوفود على ما يدخله عمل الصندوق من تغييرات إيجابية في حياة النساء والشباب. وأوصت بإجراء تحسينات إضافية على الخطوط الأساسية والمؤشرات وشددت على إجراء عمليات رصد قوية للنتائج. وأعرب بعض الوفود عن الأمل في أن يتضمن الإطار المستند إلى النتائج مؤشرات لرصد أمن سلع الصحة الإنجابية. ورحب بعض الوفود بالتركيز على معالجة التعقيدات التي تنتج عن الإجهاض غير المأمون. وطلب أحد الوفود توضيحات بشأن الإجهاض غير المأمون. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء تعثر التقدم في تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتحسين الصحة النفاسية.

٦٥ - ورحبت الوفود بالنهج المراعي للثقافة الذي يتبعه الصندوق في البرمجة وأعربت عن أملها بأن يوجه هذا النهج عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأشارت إلى أن مراعاة النواحي الثقافية والمحلية هو أمر لازم لقياس نتائج البرامج وتقييمها على نحو سليم. ورحبت الوفود بالدعم الذي يقدمه الصندوق لجولة ٢٠١٠ لتعدادات السكان، وأشارت إلى أهمية تعزيز جمع البيانات واستخدامها، بما فيها البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر. وأعربت الوفود عن دعمها للسيناريو الثالث للهيكل التنظيمي وشددت على ضرورة أن تحسن التغيرات الكفاءة والأداء على المستويين القطري والإقليمي. وطالبت بوضع جدول زمني مزود بمقاييس من أجل بدء التنفيذ. وجرى التشديد على أهمية المساءلة والشفافية.

٦٦ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على دعمها وتعليقاتها البناءة. وفيما يتعلق بعملية التنفيذ على الصعيد الإقليمي، طمأنت المديرة المجلس التنفيذي بأنها ستكون عملية نزيهة ومنفتحة وتنفذ على مراحل، وأشارت إلى أن الصندوق قد وضع خطة موارد بشرية تتضمن آلية لمضاهاة الوظائف ومعرضاً للوظائف. وأضافت أن الصندوق سيعد تقارير للمجلس عن التقدم المحرز. وفيما يخص الاستفسار بشأن الإجهاض، ذكرت المديرة أن الصندوق ملتزم بالفقرة ٨-٢٥ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وحيت المدير العام الجديد لمنظمة الصحة العالمية وذكرت أن هذه المنظمة شريك ممتاز يتعاون الصندوق معه في المسائل موضع الاهتمام المشترك.

٦٧ - وبينت نائبة المديرة التنفيذية (البرامج) بإسهاب التعاون القائم بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشارت إلى أن الصندوق، بوصفه مشاركاً نشطاً في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قد أدى دوراً قيادياً في الأمور التالية: وضع برنامج شامل لاستخدام الواقي الذكري، والفئة الضعيفة من الشباب، وفيروس نقص المناعة البشرية والاشتغال بالجنس. وأكدت للوفود أن الصندوق يتعاون مع العديد من الشركاء، بما فيها الشركاء الوطنيين والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية.

٦٨ - وأشار رئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي إلى أن الصندوق قد وضع نموذجاً لإدارة المخاطر وأن المكاتب القطرية تزود حالياً بالتدريب في هذا المجال. وقال إنه سيجري وضع خطوط أساسية لمؤشرات الخطة الاستراتيجية بناءً على المعلومات المستقاة من التقارير السنوية للمكاتب القطرية بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالتقارير، وجه الانتباه إلى المرفق الثاني لوثيقة إطار المساءلة (DP/FPA/2007/20) وأوضح أنه سيجري في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ تقديم تقارير شاملة حول تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وستتضمن التقارير السنوية

التي تقدمها المديرة التنفيذية أيضاً معلومات عن التقدم المحرز في التنفيذ في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وشدد رئيس المكتب على الأهمية القصوى لتقوية وتنسيق تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي. وأشار إلى أن وثيقة الخطة الاستراتيجية تضمنت معلومات عن شراكات الصندوق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

٦٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقررات التالية: ٤٠/٢٠٠٧: الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١١؛ ٤١/٢٠٠٧: برنامج الصندوق العالمي والإقليمي، ٢٠٠٨-٢٠١١؛ ٤٢/٢٠٠٧: استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية؛ و ٤٣/٢٠٠٧: استعراض هيكل الصندوق التنظيمي والاحتياطي التشغيلي.

٧٠ - وبعد اتخاذ المقررات، أدلى وفدا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتعليلات لموقفهما وطلبا إدراج بيانيهما في محضر الجلسة (ويرد البيانان في المرفق الثاني). وأدلى وفدا السويد وبيلاروس أيضاً ببيانين.

حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٧١ - قدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) استعراضا عاما لمشروع البرامج القطرية قيد نظر المجلس التنفيذي. وجرى عرض فيلم قصير يوضح عمل الصندوق في البلدان النامية لدعم أمن سلع الصحة الإنجابية.

٧٢ - وقدم مديرو كل من شعبة أفريقيا وشعبة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وشعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ونائب مدير شعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى مشاريع وثائق برامج قطرية محددة من مناطقهم.

٧٣ - ووفقاً للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، اعتمد المجلس التنفيذي البرامج القطرية الخمسة عشر التالية، على أساس عدم الاعتراض، دون عرضها أو مناقشتها: الكاميرون وجزر القمر وغينيا - بيساو وملاوي ومالي وسيراليون وجيبوتي والأردن وبوتان والهند وملديف وبابوا غينيا الجديدة وسري لانكا وبوليفيا وكوبا. وقد جرى من قبل استعراض هذه الوثائق ومناقشتها في الدورة السنوية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٧٤ - وقام المجلس التنفيذي أيضاً باستعراض ومناقشة مشاريع وثائق البرامج القطرية الأربعة عشر للبلدان التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وليسوتو وليبريا ومدغشقر ورواندا وتوغو والصومال ونيبال وبلدان جزر المحيط الهادئ وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا؛ وتمديد فترة البرنامج القطري لفترويلا.

٧٥ - وأكدت وفود عديدة، أثناء المناقشة، أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو شريك هام في التنمية. وأبرزت أن عملية تشاور مثمرة، شاركت فيها الحكومة والصندوق والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، قد اتبعت في إعداد مشروع وثائق البرامج القطرية. وأعربت عن تقديرها لمشروع البرامج القطرية الذي يتمشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والخطط والأولويات الوطنية، والاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر. وأثنت على جهود الصندوق التي تركز على رعاية الصحة الإنجابية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وعلى معالجة الوفيات النفاسية ووفيات الرضع والعنف القائم على نوع الجنس؛ وعلى الاستعداد للطوارئ. ولاحظت أن تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات سيساعد في تفادي الازدواجية. وقالت بعض الوفود إنه ينبغي أن يتمثل الهدف النهائي في برنامج قطري واحد موجد.

٧٦ - وأحاط الصندوق علماً بتعليقات محددة قدمت بشأن مشروع البرامج القطرية، وستحال هذه التعليقات، بموجب المقرر ٢٠٠٦/٣٦، إلى البلدان المعنية لتؤخذ في الاعتبار أثناء إنجاز وثائق البرامج القطرية. وأجاب مديرو الصندوق على أسئلة موجهة من الوفود وأعلنوا أنه سيجري، حرصاً على الوقت، تقديم المعلومات الإضافية بشكل ثنائي إلى الوفود المعنية. وأشير إلى أنه لم يتسن تقديم برنامج قطري موحد بسببً الإجراءات الحالية التي تتبعها المجالس التنفيذية لمختلف الوكالات.

٧٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية الأربعة عشر التالية وبالتعليقات المقدمة بشأنها: جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وليسوتو وليبريا ومدغشقر ورواندا وتوغو والصومال ونيبال وبلدان جزر المحيط الهادئ وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا. كما أحاط المجلس علماً بتمديد فترة البرنامج القطري لفنزويلا.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثاني عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

٧٨ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير شعبة خدمات الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريريهما الشفويين (استجابة للمقرر ٢٠٠٧/٢٩) عن التقدم المحرز في وضع عناصر سياسة الرقابة ومبادئها قبل تقديمهما إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٧٩ - وأثنت الوفود على جهود البرنامج الإنمائي وصندوق السكان وتطلعت إلى مواصلة تقديم عرض مفصل لسياسات كل منهما. وشددت على أهمية المساءلة والشفافية. وأكدت أن جميع الشركاء مسؤولين عن الوفاء بوعود الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت الوفود إلى أن المساءلة ينبغي أن تشمل تركيزاً على رصد الأداء والنتائج، فشددت على ضرورة أن تكون أطر المساءلة قوية بما يكفي لتلبية الاحتياجات حتى في أشد بقاع العالم صعوبةً. ولاحظت الوفود أهمية خدمات الرقابة للبرنامج الإنمائي ولصندوق السكان في تقديم الضمان إلى المجلس التنفيذي، فأكدت أن الجهات المانحة تسعى إلى ضمان بلوغ تمويلها الأهداف المقررة. وأكدت من جديد حياد ونزاهة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على الصعيد السياسي، وأشارت إلى ضرورة الحفاظ على تنوع الآراء. وفيما يتعلق بالإقرارات المالية التي يقدمها الموظفون، سأل أحد الوفود عن الجهة التي تقدم إليها هذه المعلومات وعن الطريقة التي يعمل بها هذا النظام.

٨٠ - وسلم المدير المعاون للبرنامج الإنمائي بأهمية اعتبار الرقابة بعداً واحداً فحسب لجهود المساءلة الأعم. واقترح إجراء مشاورات غير رسمية خلال الأشهر القادمة لتحديد الدور المقترح للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٨١ - وأعرب مدير شعبة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عن امتنانه للوفود لما قدمته من دعم وتشجيع. وفيما يتعلق بالإقرارات المالية المقدمة من الموظفين، أوضح أن جميع موظفي الصندوق برتبة مد-١ وما فوقها، بالإضافة إلى ممثلي الصندوق وكل موظفي المشتريات، ملزمون بتقديم إقرارات مالية. وتقدم هذه الإقرارات عبر الإنترنت، ووديع هذه المعلومات هو نائب المدير التنفيذي للصندوق (العلاقات الخارجية، شؤون الأمم المتحدة والإدارة).

ثالث عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٢ - قدم نائب المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسة الإنمائية، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرضاً مشتركاً بشأن تنفيذ البرنامج الإنمائي وصندوق السكان توصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٨٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها للعرض المشترك وعن ارتياحها لنتائج استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات فرقة العمل العالمية. وشجعت على مواصلة الجهود الرامية إلى بلوغ

البرمجة المشتركة المستوى الأمثل وأبدت الاهتمام بالحوافز المؤسسية لتشجيع العمل المشترك على الصعيد القطري. وأشارت إلى إمكانية اتخاذ برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز نموذجاً لبرامج أخرى في الإنجاز. وشددت على أهمية تقسيم العمل حسبما اتفق عليه المشاركون في رعاية البرنامج وأكدت على ضرورة تفادي الازدواجية. كما أكدت الوفود على أن الصلات التي تربط بين الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي صلات حاسمة لمنع انتشار الوباء. وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على الاستثمار في أنشطة الوقاية الموجهة إلى الفتيان والفتيات، إضافةً إلى الوقاية من انتقاله من الأم إلى الطفل. وأعربت عن أملها في أن تتخذ المنظمات إجراءً بشأن المبادئ التوجيهية الجنسانية لبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، فور إنجازها، وأن تعمل على ضمان المساواة والإنصاف بين الجنسين في الإجراءات الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٨٤ - وحثت الوفود على تحديد التركيز على الفئات الضعيفة والمهمشة، وعلى معالجة ما يحيط بالإيدز.من وصمة عار وتمييز. وشجعت على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تحليل أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الفقر والضعف للاستنارة به في وضع أطر التخطيط الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. وشددت على ضرورة ضمان مواءمة أهداف مختلف المبادرات، مثل مبادرات الأمم المتحدة والصندوق العالمي والبرامج المدعومة ثنائياً، مع الأهداف القطرية لإتاحة العلاج للجميع. وشجعت الوفود الوكالات والصناديق والبرامج على الاستفادة من ميزانية برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وخطة عمله الموحدتين باعتبارهما أداة المساءلة لجميع أنشطة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٥ - ووجهت نائبة المدير التنفيذي لصندوق السكان الشكر إلى الوفود لما قدمته من تعليقات بنَّاءة وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق يلتزم بتنفيذ توصيات فرقة العمل العالمية ويجري متابعة دقيقة. وأشارت إلى أنه سيجري استعراض خطة عمل المتابعة في الأسبوع القادم في جنيف أثناء اجتماع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز المخصص للمنسقين العالميين الذين يمثلون جميع المشاركين في رعاية البرنامج، وأن التعديلات ستدخل على الخطة حسب الاقتضاء. وأشارت إلى المناقشات الجارية بشأن تقسيم العمل فيما بين المشاركين في رعاية برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، فلاحظت أن تقسيم العمل سوف يتناسب مع وضع البلد المعني ومع عوامل مثل وجوده وقدرات كل راعٍ للبرنامج على أرض الواقع. وقدمت مثالاً توضيحياً عن البرنامج المشترك في كينيا، وكذلك أمثلة من تايلند وإندونيسيا، منوهة بأن توظيف صندوق

الأمم المتحدة للسكان نحو ١٠٠ خبير في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتقديم الدعم إلى المكاتب القطرية يحقق أثراً إيجابياً للغاية. وقالت إن الصندوق سيقدم المزيد من الأمثلة في دورات المجلس التنفيذي المقبلة. وأكدت أن الصلات بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرمجة الصحة الإنجابية تزداد جلاءً.

٨٦ - وأكد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسة الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التدابير المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا تشكل قطاعاً بذاته، بل هي تدابير تعمم لتؤثر بصورة عريضة على جميع الممارسات. وأقر بالتحديات المتواصلة والمتمثلة في وصمة العار والتمييز المحيطين بالإيدز.

٨٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المشترك عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2007/50-DP/FPA/2007/22).

رابع عشر - الزيارات الميدانية

٨٨ - قدم رئيس فريق الزيارة الميدانية التابع للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المكسيك (٢٩ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٧) تقرير هذه الزيارة الميدانية (DP/2007/CRP.3-DP/FPA/2007/CRP.2). وشكر حكومة المكسيك وموظفي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على هذه الزيارة الميدانية التعليمية والممتعة للغاية. وأبرز التوصيات الواردة في التقرير وأشار إلى أن المكسيك قدمت مثالاً مجدياً عن عمل الأمم المتحدة مع البلدان متوسطة الدخل. وأعرب وفد المكسيك عن تقدير حكومته لزيارة المكتب التنفيذي الميدانية وأكد أن للبرنامج الإنمائي ولصندوق السكان دوراً هاماً يؤديانه في المكسيك وفي بلدان أخرى متوسطة الدخل. وشدد الوفد على أن المكسيك تولي أهمية كبرى للتعاون بين بلدان الجنوب.

٨٩ - وأحاط المكتب التنفيذي علماً بتقرير الزيارة الميدانية إلى المكسيك.

خامس عشر - مسائل أخرى

٩٠ - أعلن مدير رفيع المستوى في مرفق البيئة العالمية، أثناء تقديم تعديل مقترح للصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله، أن التعديل سيصبح سارياً متى اعتمدته الوكالة المنفذة.

٩١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٩/٢٠٠٧ بشأن تعديل الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله.

٩٢ - ووافق المجلس التنفيذي على إجراء جديد يعين بموجبه مدير مكتب التقييم بالتشاور مع المجلس التنفيذي، كما وافق على اقتراح إعادة تعيين المدير الحالي لفترة ثانية مدتها أربعة أعوام.

اجتماعات غير رسمية

٩٣ - عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات غير رسمية بشأن المشروعين الأوليين لميزانيتي دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين.

٩٤ - وعقد صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورات غير رسمية بشأن المشروع الأولي لميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين.

المرفق ١

البند ٩: الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

شرح موقف الولايات المتحدة

السيد الرئيس، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لزملائنا في المجلس التنفيذي لما أنجزوه من عمل مضن خلال هذا الأسبوع، كما يود أن يقدم الشرح التالي لموقفنا إزاء المقررات المتخذة بشأن البندين ٩ (أ) و ٩ (ب) المعروضَين علينا.

إن برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية يعبر عن أهداف سياسية هامة تؤيدها الولايات المتحدة. ونحن نقبل بأهداف وغايات برنامج عمل هذا المؤتمر وبإجراءاته الرئيسية لمواصلة التنفيذ بناءً على إدراك أنه في حين أن هذه الوثائق تشكل إطاراً هاماً لتنفيذ السياسات، فإنها لا تنشئ حقوقاً دولية ولا التزامات ملزمة قانوناً للدول بموجب القانون الدولي.

ومعاودة تأكيدنا على أهداف وغايات هذه الوثائق لا يشكل تغييراً في موقف الولايات المتحدة إزاء المعاهدات التي لم نصدق عليها.

وتدرك الولايات المتحدة أيضاً أن الإشارات إلى الصحة الإنجابية وإلى كل ما يرتبط بها من عبارات لا تنشئ حقوق إنسان دولية جديدة ولا يمكن تفسيرها على أنها تشكل دعماً أو تأييداً لعملية الإجهاض أو تشجيعاً عليها.

وندرك أن ما من بند في الخطة الاستراتيجية أو البرنامج العالمي والإقليمي يخول لصندوق الأمم المتحدة للسكان الانخراط في الدعوة إلى تشريع الإجهاض؛ فمثل هذه الدعوة لن تكون مناسبة لوكالة من وكالات الأمم المتحدة تقول بأنها محايدة إزاء هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالإشارات إلى ''الإجهاض غير المأمون'' في هذه الوثائق وغيرها من وثائق صندوق الأمم المتحدة للسكان، ندرك أن الصندوق يتبع المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، التي تعرف ''الإجهاض غير المأمون'' بأنه عملية إنهاء حمل غير مرغوب تنفذ إما من جانب أشخاص يفتقرون إلى المهارات اللازمة أو في ظروف لا يتوفر فيها الحد الأدنى من المعايير الطبية، أو كلاهما.

ونطلب إدراج هذا الشرح للموقف في تقرير هذه الجلسة تسجيلاً للموقف.

وأتقدم لكم، السيد الرئيس، بجزيل الشكر.

شرح موقف الاتحاد الروسي

السيد الرئيس،

لقد دأبت روسيا على تأييد تعزيز عناصر عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيدين القطري والإقليمي.

ونـدرك أن مقـرر ''استعراض الهيكـل التنظيمـي لـصندوق الأمـم المتحـدة للـسكان'' الذي اتخذ في هذه الدورة في إطار البند ٩ سيتيح إجراء عملية الأقلمة في جميع المناطق، بما في ذلك إنشاء مكتب دون إقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في ألماتي، بكازاخستان.

ونعتقد، في الوقت ذاته، أن التنفيذ التدريجي لإعادة تنظيم هيكـل الـصندوق سيـسمح بإعـادة النظر في الاقتـراح المتعلق بموقع المكتـب الإقليمـي لأوروبـا الوسـطى وآسـيا الوسـطى، الذي ينبغي أن يفضي في مرحلة لاحقة إلى قرار يخدم مصالح البلدان المشمولة بالبرامج في المنطقة.

ونعتقد بأن القرار المتعلق بموقع المكتب الإقليمي ينبغي أن يستند إلى الحقائق الراهنة وأن يسهم، أولاً وقبل كل شيء، في تحسين فعالية الصندوق في المنطقة. ومراعاةً لهدف التشارك في الموقع، فمن المحتمل أن تطلب هذه العملية مشاركة وكالات تنفيذية أخرى، أولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

السيد الرئيس،

إننا نتوقع عقد مشاورات مستفيضة وفي الوقت المناسب مع الوفود المهتمة بشأن هذه المسألة.

ونرجو التكرم بإدراج بياننا في المحاضر الرسمية للدورة.

المرفق ٢

البيانات التي أدلت بها الوفود بشأن اعتماد المقرر ٣٢/٢٠٠٧ خلال الدورة العادية الثانية المستأنفة المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١ - باكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين

السيد الرئيس، السيد مدير البرنامج المعاون، السادة المندوبون الموقرون، يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بعد اعتماد المقرر بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر الرئيس على قيادته الممتازة ومثابرته في سياق هذه العملية الصعبة. وأودّ توجيه الشكر أيضا إلى مدير البرنامج على التزامه وتصميمه اللذين نقلهما عنه المدير المعاون اليوم. ونود أن نشكر الميسّرَين الموقرين، السيد تيسفا سيوم من إريتريا والسيدة تاريا فرناندز من فنلندا، على الأسلوب الذي نسقا به المفاوضات التي دارت بشأن واحد من أصعب مشاريع المقررات. ونود أيضا أن نشكر شركاءنا على الروح البناءة التي سادت هذه المفاوضات. ونحن نثق في أن المجلس قادر على تطبيق النهج البنّاء نفسه إزاء الخطوات التي تُتخذ مستقبلا من أجل تحسين الخطة الاستراتيجية بصورة مستمرة.

السيد الرئيس، لقد انضممنا إلى توافق الآراء بشأن مقرر هام عن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي آملين أن يجري تحسين هذه الخطة باستمرار في ضوء أحكام هذا المقرر. ونرحب بالتزام مدير البرنامج إصدار صيغة محدثة من الخطة الاستراتيجية في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ونعتقد أنّ هذا المقرر سيصبح جزءا لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وسيوفر توجيهات بشأنها.

وبينما تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أهمية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، فإنها تعرب عن تقديرها للاتفاق على ضرورة تحسين الخطة الاستراتيجية في ضوء قرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض المذكور، وخصوصا في الفصول المتعلقة بالتنسيق، والحكم الديمقراطي، وتنمية القدرات، ومنع الأزمات والإنعاش. ونحن نعتقد أنّ الاستعراض الشامل يسبق الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن ثم فإن تنفيذ هذه الخطة ينبغي أن يستند إلى التفاهم والاتفاق اللذين تم التوصل إليهما في سياق الاستعراض الشامل. وعلى نفس المنوال، نشدد على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يجعل أعماله ترتكز على المفاهيم والنُهُج المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي والمتماشية مع نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

ونود أن نشدد، باعتماد هذا المقرر، على مبادئ السيادة الوطنية للدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة، ونتوقع من البرنامج الإنمائي أن يتقيد بها تقيدا تاما. ونؤكد من جديد أنّ قوة النظام التنفيذي للأمم المتحدة تكمن في شرعيته، على المستوى القطري، باعتباره شريكا حياديا وموضوعيا وأهلا للثقة للبلدان المستفيدة والبلدان المانحة معا.

وتقدّر مجموعة الـ ٧٧ والصين أيّما تقدير أهمية تعزيز حقوق الإنسان، وخصوصا الحق في التنمية، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. بيد أننا، مع تشديدنا على ضرورة تقيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بولايته بشكل صارم، نؤكد من جديد أنْ ليس للبرنامج الإنمائي أيّ دور معياري أو تنفيذي أو رصدي ولا أيّ صلاحية في ما يتعلق بحقوق الإنسان. ونود تسجيل وجهة نظرنا القائلة بأن إدارة البرنامج الإنمائي ينبغي أن تكون غير متحيزة في تأدية ولايتها وذلك عن طريق حرصها على تفادي ممارسة أيّ تأثير ذي صبغة سياسية.

ونؤكد من جديد أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي التركيز على دعم الأولويات الوطنية بدلا من محاولة تحديدها أو استحداثها. وسنقيّم فعالية البرنامج الإنمائي عبر إسهامه في مساعدة البلدان المشمولة بالبرامج على إنجاز خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

السيد الرئيس، نود أن نؤكد من جديد أنّ تمويل أنشطة التنمية ينبغي ألا أن يُربط بأيّ شروط أو أن يخصَّص لمجالات تركيز معينة فقط. وعوضا من ذلك، ينبغي أن يخصَّص وفقا لأولويات هذه البلدان وخططها الوطنية.

إننا ندعو إلى الالتزام عمليا بالخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وهي، في جملة أمور، الطبيعة العالمية والطوعية والمجانية لهذه الأنشطة وحيادها وتعدد أطرافها، وكذلك قدرتها على تلبية احتياجات التنمية لدى البلدان المستفيدة بصورة مرنة، وإلى تنفيذ تلك الأنشطة بما يحقق مصالح البلدان المستفيدة وبناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية. ونؤكد مجددا أنّ المبدأ الأساسي لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية هو ملكية البلدان المشمولة بالبرامج لزمام عملية التنمية ونواتجها وآثارها وتولّي قيادة هذه العملية.

السيد الرئيس، إن مجموعة الـ ٧٧ والصين على ثقة من أنّ البرنامج الإنمائي سيتقيد بهذا المقرر نصا وروحا. واسمحوا لي أن أؤكد أننا نولي عمل البرنامج وخطته الاستراتيجية أهمية بالغة. ونشجع البرنامج على موالاة إطلاع الدول الأعضاء على آخر المستجدات أثناء قيامه بإعداد الصيغة المحدثة من خطته الاستراتيجية.

إننا نطلب إدراج هذا البيان الذي يعرب عن موقفنا، حرفيا، في تقرير الدورة.

٢ - الولايات المتحدة

إن الولايات المتحدة، إذ تنضم إلى توافق الآراء بشأن هذا المقرر، تود تقديم ثلاث نقاط محددة:

تتعلق النقطة الأولى بدور البرنامج الإنمائي في دعم قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها، بما فيها تلك المتصلة بحقوق الإنسان. إن احترام حقوق الإنسان مترسخ في العديد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية منذ تأسيس الأمم المتحدة، ويجب أن يظل أمرا أساسيا بالنسبة لأنشطة البرنامج الإنمائي. وعلى النحو المبين بوضوح في الوثيقة التي اعتمدناها للتو، فإن رؤساء دولنا وحكوماتنا قد عقدوا العزم، في مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، على ''دعم زيادة تعميم حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها''. واسمحوا لي أن أضيف، في هذا الصدد، أنه يتعين على البرنامج الإنمائي مواصلة تطبيق النتائج الهامة التي ترتبت على مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية التي عُقدت مؤخرا، ألا وهي الإدارة الرشيدة، والمشاركة الشعبية، وتنمية القطاع الخاص.

وتتعلق النقطة الثانية باستخدام ''التنفيذ الوطني'' كنهج لتطبيق البرامج. ونحن إذ ندعم هذا التنفيذ كوسيلة لبناء القدرات الوطنية، نقر بالحاجة الماسة إلى معالجة المخاطر ومواطن الضعف المتصلة به التي كشفها مراجعو الحسابات. وبهذا الصدد، يدعو المقرَّر البرنامج الإنمائي إلى تشجيع قيام ''إدارة مالية مسؤولة للأنشطة التنفيذية''. ويجب أن يشمل ذلك معالجة المسائل ذات الصلة بـ ''التنفيذ الوطني'' بصورة شفافة وخاضعة للمساءلة بالنسبة للبلدان المشمولة بالبرامج وللمجلس على حد سواء.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة بدور البرنامج الإنمائي في رصد الأهداف الإنمائية للألفية. فقد حدد إعلان الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٠ هذه الأهداف وأعادت تأكيدها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥. والولايات المتحدة تساند الأهداف المذكورة. غير أنّ ما يسمى بـ 'الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية' لا يمكن العثور عليه في أيّ من وثائق هاتين القمتين ولا في أي اتفاق حكومي دولي آخر للأمم المتحدة. ولذا لا يمكن للبرنامج الإنمائي أن يضطلع بدور في رصد مسألة لا موجود لها.

٣ - إريتريا، باسم ميسّرَي البند ٣ من جدول الأعمال

السيد الرئيس، أيّ تاريخ عظيم هو ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، هذا، الموافق يوم جمعة فوق ذلك! إن الميسّرَين - تاريا فرناندز من فنلندا وأنا - يعتقدان أنّ المجلس، في

دورته هذا الصباح، قد خطّ سطرا، ولو بسيطا، في كتاب التاريخ باعتماده المقرر، الذي طال انتظاره، بشأن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. لقد جنّبنا البرنامج الإنمائي أزمة حادة لو وقعت لكان لها آثار جسيمة على حياة شعوبنا التي نخدمها باحترام، نحن الممثلين في المجلس. وإننا مدينون لك بذلك، رئيسنا الموقر، أنت الذي قدت خطانا في عملية المفاوضات الصعبة هذه وتدخلت في اللحظة الحرجة عندما طلب إليك ذلك. لقد حُقَّت لك التهاني، سيدي، على هذا النجاح الباهر.

كما أننا مدينون بذلك للوفود ودبلوماسييها المحنكين الذين أبدوا قدرا كبيرا من الصبر والمرونة خلال العملية. وإننا مدينون بالتأكيد للمفاوضَين الرئيسيين، فرحت عايشة من باكستان وناتاشا سميث من أستراليا، ومساعدَيهما المتمرسَين، روحي غاناشيام من الهند وتوماس غاس من سويسرا، الذين خدموا بعناية ووفاء الجهات التي يمثلها كل منهم. ويجدر بي أن أسميهم 'مفاوضين شديدي المراس'. لقد شهدناهم وهم في أبهى صورهم، ونود، تاريا وأنا، أن نعرب لهم جميعا عن شكرنا على مساهمتهم البناءة وفهمهم للتحديات المطروحة.

وكيف يمكننا أن ننسى جين هيكوك من المملكة المتحدة، التي تطوعت للمشاركة في كل جولة من المفاوضات، ليلا أو نهارا، حاملة حاسوبها، كي تدخل فورا التعديلات المتفق عليها على مشروع القرار، بينما كانت المفاوضات مستمرة. شكرا لكِ يا جين على هذه الخدمة الجليلة.

ونحن مدينون بذلك أيضا لأمانة البرنامج الإنمائي، وبخاصة مكتب الشراكات الاستراتيجية الذي يرأسه بروس جينكس. لقد كان فريق المهنيين المكرسين التابع له وأمانة المجلس التنفيذي على أهبة الاستعداد دائما، في أي وقت، لمساعدتنا عندما كنا بحاجة للمساعدة.

السيد الرئيس، لقد كانت هذه المفاوضات بالفعل واحدة من أصعب المفاوضات، إن لم يكن أصعبها على الإطلاق. إننا سعيدان جدا، تاريا وأنا، لكونها قد انتهت. وأنا متأكد أنكم جميعا سعداء أيضا. لقد اضطلعت شخصيا بتيسير العديد من المقررات على أنواعها في هذا المجلس على مر السنين، لكني لم أشهد مقررا بمثل هذه الصعوبة. بيد أننا كنا نعرف جميعا، منذ البداية، ولأسباب مفهومة بأنه سيكون صعبا.

فهل حصلت جميع الأطراف على ما كانت تريد؟ قطعاً لا. أفلم نطلعكم، في بداية عملية المفاوضات، على تلك القاعدة الذهبية لننبهكم إلى مجريات الأمور؟ لقد صدقت مرة أخرى الحكمة المأثورة القائلة ''أنت في السياسة والدبلوماسية لا تحصل على ما تستحق بل على ما تتفاوض عليه''، وستصدق على الدوام. خلاصة القول، سيدي الرئيس، هي أننا

حصلنا على ما يمكننا جميعا قبوله والاعتزاز به. وهذا هو المعنى الحقيقي للشراكة. إن الأمر لا يتعلق بنا **نحن** أو بهم **هم** أو بالعكس، بل **بنا** جميعا، وبما نستطيع تحقيقه معا. لقد حققنا هذا الصباح ما فيه مصلحة الشعوب التي نخدمها. وهذا هو بيت القصيد. شعوبنا! ''إن إنسانيتنا لا تكتمل إلا من خلال خدمة الآخرين''، على حد ما قالت مارشا ساينتار مرة. لذا، أيها الدبلوماسيون في هذا المجلس، اغتبطوا لأنكم تخدمون شعوبكم.

٤ - كوبا

السيد الرئيس، يؤيد وفدنا البيان الذي أدلت به باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونود في الوقت نفسه تقديم بعض التعليقات بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمقرر الذي اعتمد اليوم.

إن كوبا تقيم علاقات تعاون وثيقة ومثمرة مع البرنامج الإنمائي منذ أكثر من ثلاثة عقود، وتقرّ على الدوام بأهمية العمل الذي يؤديه هذا البرنامج، وكذلك بإسهامه القيّم في تنمية بلدنا.

ولطالما اعتبرنا البرنامج الإنمائي بمثابة برنامج تعاون هام فيما يتعلق بتعبئة الموارد ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية، عن طريق مشاريع ملموسة ذات أثر قطاعي أو قطري دقيق تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نثني على عمل البرنامج الإنمائي في هذا الصدد.

وبلدنا يرغب في مواصلة صون عمل البرنامج من هذا المنطلق بالتحديد، لا بالاستناد إلى رؤية استراتيجية ترمي إلى إسباغ الأولوية على أنشطة لا يفتأ ارتباطها يقل بواقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا، وإلى تحويل هذا البرنامج إلى أداة تتجاوز حدود الولاية الوطنية وتعمل خلافا لخاصّيته الأساسية باعتباره برنامجا إنمائيا.

وهذا هو النهج الذي اتبعناه طيلة عملية صياغة هذه الخطة الاستراتيجية الأولى واعتمادها. لذا فإننا غير مرتاحين ارتياحا كاملا لهذا المقرر.

وإننا نسلم بأنه نتيجة لعملية المفاوضات المكثفة، تمّ التوصل إلى نوع من التوازن باتخاذ المقرر القاضي بأن يعدّل المجلس خطة العمل الاستراتيجية الحالية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لينظر في نهاية الأمر في الشواغل الهامة للبلدان النامية. وإننا نثق ثقة تامة بالتزام مدير البرنامج بتقديم صيغة محدثة من هذه الخطة تتضمن أحكام المقرر المعتمد. وقد يكون من المستصوب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار نتائج الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، التي سنناقشها في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

غير أنّ المقرر والخطة الاستراتيجية نفسها ومرفقاتها لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ لوفدنا، ونود التخفيف من هذا القلق الذي واجهناه في عملية التفاوض هذه، وسنواجهه في المستقبل في المنتديات الحكومية الدولية والأطر التي ستشارك فيها كوبا وتناقَش فيها هذه المسألة من جديد.

وفي هذا الصدد، نرى أن الأولوية التي يُزعم أنها معطاة لمسائل من قبيل المشاركة المدنية وحقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المدرجة في الفقرة ١٥ من المقرر، ليست سليمة، لأن هذه المسائل ليست من الاختصاص المباشر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنها مسائل يجب أن تعالجها هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، الخاضعة للمساءلة بشأنها والمكلفة بولاية صريحة بهذا الخصوص، كمفوضية حقوق الإنسان على سبيل المثال.

وبما أن إعمال حقوق الإنسان مبدأ يقتضي معالجة على الصعيد العالمي، فإن كوبا تعارض المحاولة الرامية إلى تحويل مكاتب البرنامج الإنمائي الميدانية الـ ١٣٤ إلى هيئات لمراقبة حقوق الإنسان تحت ستار برامج ومشاريع التعاون. إن التعاون الدولي في هذه المسألة الهامة يجب أن يُضطلع به عبر الهيئات والوكالات العالمية النطاق التي عُيّنت لهذا الغرض. وإننا قلقون إزاء الطابع المتحيز والتمييزي في النهج المتبع لمعالجة هذه المسألة والذي يحاوَل تطبيقه عبر البرنامج الإنمائي. إن هذا النهج يستهدف السيادة الوطنية للدول.

وبالمثل، نرى أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يحاول تفادي تطبيق عناصر ليست مقبولة عالميا وقابلة للتطبيق باعتبارها مبادئ تنفيذية، وكذلك مفاهيم مثل ''التنمية البشرية الشاملة والنمو الشامل'' ليست محددة ولا مقبولة بعد في منظومة الأمم المتحدة.

فلنغتنم هذه الفرصة لنثني على عمل كمال درويش في إمساكه بدفة البرنامج الإنمائي. إننا على يقين من أنه قد أسهم، بقيادته الحكيمة، في علاقات التعاون الجيدة القائمة بين كوبا والبرنامج الإنمائي.

وفي هذا السياق، نكرر الإعراب عن ارتياحنا لاعتماد البرنامج القطري لكوبا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ الذي سينفذه البرنامج الإنمائي، والذي يقع في سياق المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموقعة بين بلدنا والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. ويعدّ هذا البرنامج خير مثال على التنسيق والاحترام المتبادل والتخطيط، ويضع الأسس التي عليها تقوم جميع أعمال التعاون التي ستنفذ في كوبا خلال تلك الفترة.

لقد أثبتت الممارسة استحالة إقامة أنماط وحيدة للتنمية. لذا فإن الأنشطة التنفيذية ستستجيب في المقام الأول للاستراتيجيات الوطنية وأولويات التنمية في كل بلد وستتقيد بالولايات التي تمنحها الدول الأعضاء.

إن احترام السيادة الوطنية للدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة هو مبدأ عام يجب أن تظل الأنشطة التنفيذية تهتدي به في أيّ مكان في العالم، لأن التقيد الصارم به هو مفتاح النجاح.

٥ - فرنسا، وأيضا باسم ألمانيا وإسبانيا والبرتغال وسويسرا

هذا البيان صادر باسم ألمانيا وإسبانيا والبرتغال وسويسرا وفرنسا.

نود بداية أن نشكر مختلف المشاركين الذين ساهموا في الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن هذه الخطة الاستراتيجية، وعلى رأسهم الرئاسة الدانمركية التي لم تدخر جهدا في تحقيق هذا الهدف.

وإننا لمسرورون لاختتام هذه المفاوضات الذي يعكس المسؤولية المشتركة التي نستشعرها في كفالة أن تكون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموارد اللازمة لعمله.

وفي هذا الصدد، نشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق مزيد من الاتساق في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وتحسين الكفاءة، وتعزيز سياستها في مجال المساءلة.

ويسرنا أن نرى أنه جرى تبديد أوجه سوء التفاهم المتصلة بالنهج القائم على حقوق الإنسان، المستند إلى مبادئ متفق عليها دوليا، والذي يراعي الروابط بين احترام حقوق الإنسان والتنمية، وبين احترام حقوق الإنسان والنمو الاقتصادي في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر.

ولا يساورنا أدنى شك في أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل العمل من أجل هذه الغايات كما فعل دوما، وأنه سيستعيد ثقة مختلف الشركاء فيما يتصل بهذه المسألة الهامة.

٦ - مصر

سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن شكر وفد بلادي وتقديره لجهودكم والجهود التي تبذلها جميع الأطراف من أجل الوصول إلى اعتماد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي. ولقد أخذت الكلمة لأعلن تأييد وفد بلادي لبيان ممثل باكستان الموقر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولأدلي بما يلي:

(أ) مصر ليست عضوا في المجلس وقت اعتماد هذه الخطة الاستراتيجية؛

(ب) قد أوضحنا آراءنا بخصوص مضمون هذه الخطة الاستراتيجية وأبلغناها لمدير البرنامج ولمدير البرنامج المعاون وللمجلس عدة مرات، إما عن طريق مجموعة الـ ٧٧ والصين أو إليهم مباشرة؛

(ج) العلاقة بين الحكومات والمجتمع المدني هي اختصاص قاصر على الحكومات الوطنية للبلدان المشمولة بالبرامج؛

(د) يبقى مبدأ السيطرة الوطنية المبدأ الأساسي الذي يحكم كيفية الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية؛

(ه) النهج القائم على حقوق الإنسان المتبع في البرمجة ليس جزءا من ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وليس للبرنامج أي اختصاص في مجال وضع المعايير أو التنفيذ أو الرصد فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛

(و) ستنفذ مصر ما توقعه الحكومة المصرية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كإطار يحدد دور ومسؤوليات البرنامج والمنسق المقيم في مصر.

٧ - إيطاليا

سيدي الرئيس، تود إيطاليا أن تشكر الميسرين، تاربا فرناندیز وتيسفا سيوم، وكذلك رئيس هذا المجلس على العمل الذي أنجزوه في قيادتنا إلى الموافقة على الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

تؤيد إيطاليا الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائمة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وتؤيد إيطاليا أيضا تركيز البرنامج الإنمائي على التنمية البشرية، بما في ذلك مواصلة تعميم حقوق الإنسان على نطاق الأمم المتحدة، وتتطلع إلى مناقشة إطار المساءلة في الدورة الأولى العادية للمجلس التنفيذي سنة ٢٠٠٨.

٨ - بنن

تضم المجموعة الأفريقية، وهي أحد أعضاء المجلس التنفيذي، صوتها بموجب هذا للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتود المجموعة الأفريقية، بصفتها عضو في المجلس، أن تنبه ببساطة البرنامج الإنمائي: أبدأ مرة أخرى. لا ينبغي أبدا أن نتحمل مرة أخرى مثل هذه المأساة. ولتفادي ذلك، على البرنامج الإنمائي الإنصات للبلدان المشمولة بالبرامج.

ومن المؤكد أن تعبئة الموارد هامة. لكن ما فائدة الوصول إلى الموارد إذا لم تكن موجهة نحو التنمية؟ وحري بالإجابة على هذا السؤال أن تقود البرنامج الإنمائي إلى إبداء التواضع وتعلم فضيلة الإنصات.

وختاما، نود أن نشكر رئيس المجلس على التزامه وحماسه. ولست أغفل الميسرين، ولا سيما زميلنا تيسفا الذي يعتز الفريق به، عندما عمل ممثلا للمجموعة الأفريقية.

وأشكر جميع من ساهموا، من قريب أو من بعيد، في اعتماد هذا المقرر بتوافق الآراء.

٩ - السويد

بادئ ذي بدء، أود الإشادة بكم سيدي الرئيس على قيادتكم المقتدرة وأشكركم وفريقكم والميسريْن على جهودكم الجبارة خلال اجتماع المجلس التنفيذي، وخلال الأسابيع التي تلته، في التوصل إلى اتفاق بشأن خطة استراتيجية.

هناك العديد من الأجزاء في الاستراتيجية نؤيدها تأييدا كاملا، ونود أن نشيد مرة أخرى بالبرنامج الإنمائي للتقدم المحرز.

وبالرغم من اعتراف السويد بصعوبة السياق، بما في ذلك قضية إدارة عمليات حفظ السلام وعمليات إصلاح الأمم المتحدة الجارية التي كان البرنامج الإنمائي يعمل فيها السنة الماضية، فإنها ليست راضية تماما فيما يتعلق بالعملية التي أفضت إلى هذه الدورة. لقد سمعنا ملاحظات نقد ذاتي في هذا الصدد من الأمانة ونأمل في أن تفضي إلى تحسينات بناءة في مداولاتنا المقبلة.

وفي اجتماع المجلس التنفيذي، أعربنا عن قلقنا إزاء الافتقار إلى الاهتمام بحقوق الإنسان في مشروع الخطة الاستراتيجية. فعقب مفاوضات مطولة، جاءت النتائج في رأينا غير مرضية.

ومن المؤسف أنه ليس هناك توافق آراء في هذا المجلس بشأن دور البرنامج الإنمائي في تعميم حقوق الإنسان والنهوض بها في منظومة الأمم المتحدة.

ومن المؤسف أيضا أنه يبدو أن هناك سوء تفاهم بشأن ما يعنيه نهج قائم على حقوق الإنسان في البرمجة: إنه ليس بشأن وضع شروط سياسية، وإنما أداة لتقديم دعم فعال للبلدان من أجل تحقيق التنمية البشرية.

وستقوم السويد بتحليل الآثار المترتبة على هذا المقرر بعناية. وستكون الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، أساس شراكتنا مع البرنامج طوال هذه الفترة.

وأخيرا، من الواضح لوفد بلادي، سيدي الرئيس، أن للبرنامج الإنمائي، دورا أساسيا في تحسين الفعالية التنفيذية والنهوض بقيم الأمم المتحدة واتساقها على الصعيد القطري، وينبغي أن يواصل الاضطلاع بهذا الدور الأساسي. وفي هذا الصدد، نتطلع بتفاؤل إلى المشاركة مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة هذا الخريف وبعده للسير قدما بالإصلاحات الهامة.

١٠ - النرويج

ترحب النرويج باعتماد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي. وكان من شأن عدم القيام بذلك الإضرار بالمنظمة وإلحاق ضرر شديد بمصداقية المنظمة. فهناك قضايا نعتقد أن الخطة الاستراتيجية لم تشملها بشكل كاف، غير أنه ينبغي أن يكون هناك حل وسط، وهذا ما توصلنا إليه. ونحن نقر بأن الوثيقة تحسين للإطار التمويلي المتعدد السنوات السابق من حيث تركيزها واتجاهها الاستراتيجي.

ومقرر اليوم ذو أهمية قصوى حيث أنه يبين ثقتنا في المنظمة وأهمية العمل الذي يقوم به البرنامج الإنمائي. وسنشجع حوارا مستمرا بين البرنامج الإنمائي والدول الأعضاء بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتفادي المسائل المتعلقة بالثقة في المستقبل.

وبالرغم من سرورنا للتوصل إلى حل، فإنه لا يزال ينبغي حل العديد من المسائل. ونأسف لأن النرويج، نظرا للعملية التي جرت، ليست في موقع يؤهلها لزيادة التمويل الأساسي للبرنامج الإنمائي السنة المقبلة، ولا لتقديم تعهدات متعددة السنوات بما أن ثمة بعض المجالات الأساسية الهامة التي تظل موضع تنقيح حتى الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨.

وكما ذُكر سابقا، فإننا نأسف لكون مسألة النهج القائم على حقوق الإنسان في البرمجة أصبحت مسيَّسة، ونكرر تأكيد موقفنا بأن مقترحات البرنامج الإنمائي في هذا الصدد

كانت انعكاسا لولايات الجمعية العامة القاضية بتعميم حقوق الإنسان في أعمال جميع وكالات الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى مواصلة إجراء حوار مفتوح بشأن هذه القضايا وإلى الاهتداء بما يجري حاليا على مستوى البرمجة.

وترحب النرويج بالجهود والروح الطيبة التي أتاحت التوصل إلى اتفاق بشأن الخطة الاستراتيجية. ونحن نستشرف المستقبل حاليا ونثق بأن روح التعاون هذه ستقود خطانا أيضا في مداولات الدول الأعضاء بشأن الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات لكي نكفل جميعا وجود أمم متحدة أقوى تنجز المزيد وتنجزه وبشكل أفضل.

١١ - هولندا

شكرا جزيلا لكم سيدي الرئيس. وأود أيضا أن أشيد بكم على العمل المنجز بشكل جيد، وكذلك بميسريْ القرار.

ونرحب أيضا بمقرر المجلس القاضي بالموافقة على الخطة الاستراتيجية. وكما قال مدير البرنامج المعاون، فقد كانت العملية أخذا وعطاء من جميع الجهات. وفيما يتعلق بنا أيضا، فإن مواقفنا من الخطة الاستراتيجية ومن القضايا التي تكتسي أهمية لنا معروفة جيدا، وأحسب أنه من المعروف جيدا أيضا أننا نظرنا إلى الخطة الاستراتيجية من زاوية مختلفة. غير أن الأمر، كما قلت، أخذ وعطاء، ونحن نرحب بموافقة المجلس على الخطة الاستراتيجية.

ونتطلع إلى مشاورات بناءة في الأشهر القليلة المقبلة لاستكمال الخطة الاستراتيجية في ضوء المقرر الذي اتخذناه اليوم. فبالنسبة لنا، من المهم أن تسود روح التسوية والتعاون في المجلس. فهذا في صالح البرنامج الإنمائي، لكنه خاصة في صالح الفقراء الذين تخدمهم المنظمة والذين نخدمهم جميعنا.

ونأمل في استمرار روح التعاون والتسوية هذه، لأن هناك قضايا هامة أمامنا في الأشهر القليلة المقبلة، ليس في مواصلة المجلس لمشاوراته فحسب، وإنما أيضا في الجمعية العامة، ونأمل في أن نتمكن من الاستمرار في العمل بهذه الروح لتجاوز اختلافاتنا وللتوصل إلى حلول بشأن القضايا الهامة التي تواجهنا.

١٢ - ألمانيا

ترحب ألمانيا بالمقرر المتعلق بتوافق الآراء بشأن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي تمكن البرنامج الإنمائي من مواصلة عمله، ونرحب أيضا بالروح الاستشرافية التي أمكن بها اعتماد الخطة المستكملة.

ونشكر الرئاسة الدائمركية وكذلك الميسريْن على جهودهم التي لا تكل – على قيادتهم وصبرهم ومثابرتهم.

ونحن نؤيد تماما البيان الذي أدلت به فرنسا ونود أن نضيف بعض الملاحظات المحددة:

يظل موقفنا أنه يجب على البرنامج الإنمائي، بصفته مؤسسة تابعة للأمم المتحدة – مراعاة القواعد والمعايير التي تتفق عليها دولها الأعضاء، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. لقد قبلنا الفقرة ١٦ [من المقرر] على أساس أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل وفقا للمعايير المشار إليها آنفا، استنادا إلى تراثه الطويل كمؤسسة مسؤولة من مؤسسات الأمم المتحدة.

وبالمثل، قبلنا الفقرة ٢١ على أساس أن هذه الفقرة لا تبرر تعليق القواعد الأساسية لحقوق الإنسان من قبل أي دولة عضو.

وإحدى النقاط الأخرى هي ''مبدأ التمثيل الجغرافي العادل'' الذي قبلناه على أساس أنه لا يمس بالفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على أننا ملتزمون بموقفنا القائل بأنه لا ينبغي أن يُعامل أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية معاملة خاصة.

وأخيرا، فمن رأينا أن طبيعة الخطة الاستراتيجية بوصفها ''وثيقة حية'' لا يبرر سوى التكيف مع الخطة وفقا للفقرة ٣ (ب) من المقرر المعتمد.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧

المحتويات

الصفحة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧
(٢٠ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير، نيويورك)

الرقم

١/٢٠٠٧ تمديد الأهلية لفترتي ولاية متعاقبتين في مكتب المجلس التنفيذي ١١١

٢/٢٠٠٧ عرض موجز مشروح للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ . ١١١

٣/٢٠٠٧ تقييم ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ..... ١١٢

٤/٢٠٠٧ تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتضررة من الصراعات ١١٣

٥/٢٠٠٧ تقييم نظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية ١١٤

٦/٢٠٠٧ التقييم المشترك للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١١٥

٧/٢٠٠٧ التقرير المرحلي السنوي لمدير البرنامج عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية ومتابعة تقرير مدير البرنامج بشأن التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ١١٥

٨/٢٠٠٧ الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١١٦

٩/٢٠٠٧ التقرير عن الحالة المالية والتشغيلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١١٧

١٠/٢٠٠٧ التقرير المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتقارير المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (البرنامج الإنمائي وصندوق السكان) ١١٨

١١/٢٠٠٧ مشروع المخطط الموجز للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١١ . ١١٩

١٢/٢٠٠٧ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧ ..... ١٢٠

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧
(١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه، نيويورك)

١٣/٢٠٠٧ التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٢٦

١٤/٢٠٠٧ رصد اعتماد مؤقت لميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ..... ١٢٧

١٥/٢٠٠٧ استعراض سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن استرداد التكاليف غير المباشرة ١٢٧

١٦/٢٠٠٧ التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ومشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ١٢٨

١٧/٢٠٠٧ حالة الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٢٩

١٨/٢٠٠٧ التقرير المتعلق بتقييم فعالية سياسة استرداد التكاليف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٣٠

١٩/٢٠٠٧ رصد اعتماد مؤقت لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ..... ١٣٢

٢٠/٢٠٠٧ رصد اعتماد مؤقت لميزانية الدعم في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ..... ١٣٣

٢١/٢٠٠٧ التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وما يتصل به من مسائل ١٣٣

٢٢/٢٠٠٧ التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجه في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وما يتصل بذلك من مسائل ١٣٣

٢٣/٢٠٠٧ التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ..... ١٣٤

٢٤/٢٠٠٧ التقرير السنوي عن التقييم ١٣٥

٢٥/٢٠٠٧ التقرير المتعلق بتنفيذ الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ..... ١٣٦

٢٦/٢٠٠٧ التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجه في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وما يتصل بذلك من مسائل ١٣٧

٢٧/٢٠٠٧ التقرير السنوي للمدير التنفيذي ١٣٩

٢٨/٢٠٠٧ التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٦ والشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٤٠

٢٩/٢٠٠٧ المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٤١

٣٠/٢٠٠٧ استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧ ..... ١٤٣

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧
(١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، نيويورك)

٣١/٢٠٠٧ الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٦ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ١٥١

٣٢/٢٠٠٧ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ١٥٢

٣٣/٢٠٠٧ مقترحات بشأن ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ١٥٦

٣٤/٢٠٠٧ التمويل البرنامجي الذي يمكن التنبؤ به لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٥٨

٣٥/٢٠٠٧ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ١٥٨

٣٦/٢٠٠٧ تقديم المساعدة إلى ميانمار ١٦٠

٣٧/٢٠٠٧ تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ..... ١٦٠

٣٨/٢٠٠٧ اقتراح الدمج الجزئي لبعض وظائف مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٦١

٣٩/٢٠٠٧ التعديل المقترح على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله ١٦٢

٤٠/٢٠٠٧ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ١٦٢

٤١/٢٠٠٧ البرنامج العالمي والإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ١٦٣

٤٢/٢٠٠٧ استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية ١٦٤

٤٣/٢٠٠٧ استعراض الهيكل التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٦٥

٤٤/٢٠٠٧ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧ . . . . . ١٦٦

١/٢٠٠٧

تمديد الأهلية لفترتي ولاية متعاقبتين في مكتب المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

إذ يحيط علما بالمادتين ٧-١ و ٧-٢ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي اللتين تنصان، في جملة أمور، على أن ينتخب المجلس ''في دورته العادية الأولى من كل سنة'' مكتبا يتألف من رئيس وأربعة نواب للرئيس، مراعيا في ذلك ''ضرورة كفالة التمثيل الجغرافي العادل''، وأنه ''يحق لأعضاء المكتب أن يشغلوا مناصبهم لفترتي ولاية متعاقبتين''؛

وإذ يسلم بضرورة تسهيل تكوين المكتب لعام ٢٠٠٧؛

يقرر:

وقف العمل بالمادة ٧-٢ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، على أساس استثنائي لعام ٢٠٠٧، ودون أن يشكل ذلك سابقة للأعوام المقبلة.

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

٢/٢٠٠٧

عرض موجز مشروح للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يذكر** بقراره ١/٢٠٠٦ الذي فيه يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧ عرضا موجزا مشروحا للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وأن يقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧ مشروع صيغة لهذا الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٢ - **يحيط علما** بالمعلومات التي قدمها مدير البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية وترتيبات البرمجة وميزانية الدعم لفترة السنتين وبعزم البرنامج الإنمائي على مواءمة هذه الصكوك الثلاثة بدءا بفترة التخطيط ٢٠٠٨-٢٠١١، **ويتطلع** إلى تلقي المزيد من التفاصيل عن هذه المواءمة خلال عملية إعداد الخطة الاستراتيجية، **ويشجع** على مواصلة تطوير الأهداف والأغراض والنتائج والمؤشرات لبلورة رؤية الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهدافها ولضمان صحة التقييم والإبلاغ بالنتائج والشفافية والمساءلة؛

٣ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يراعي تعليقات الدول الأعضاء في إعداده مشروع الخطة الاستراتيجية للدورة السنوية؛

٤ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التأمل في الدروس المستفادة والتحديات المواجهة في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات الحالي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ في سياق التغييرات التي قد يقترح إدخالها على الخطة الاستراتيجية الجديدة، مقارنة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات، ولا سيما فيما يتعلق بمجالات التركيز الرئيسية وممارسات تسيير الأعمال والهياكل التنظيمية؛

٥ - **يحيط علما** بالأطر الزمنية التي اقترحها البرنامج الإنمائي لإعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، **ويطلب** إلى مدير البرنامج أن يتشاور بشكل موسع مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة للأمم المتحدة؛

٦ - **يطلب أيضا** إلى مدير البرنامج وإلى الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يوحدوا المصطلحات والتعاريف والأشكال مستخدمين المصطلحات الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كأساس حيثما أمكن ذلك.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

٣/٢٠٠٧
تقييم ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقييم ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2007/8)؛

٢ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحديد ووضع مقترحات للتغيير تكون مرتبطة مباشرة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وداعمة لتنفيذها؛

٣ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تزويد المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧، بمعلومات توضح الطريقة التي تسير بها ترتيبات البرمجة الحالية وبمشروع اقتراح للترتيبات الخلف في مجال البرمجة؛

٤ - **يطلب أيضا** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يسعى، في إعداد الترتيبات الخلف في مجال البرمجة، إلى زيادة تبسيط ترتيبات البرمجة وتنسيقها وتحسينها مراعيا في ذلك التشريعات القائمة والتغييرات المرتقبة كجزء من الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والممارسات الفضلى المتبعة في الصناديق والبرامج.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

٤/٢٠٠٧

تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتضررة من الصراعات

إن المجلس التنفيذي،

وقد نظر في تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة للبلدان المتضررة من الصراعات (DP/2007/3) ورد الإدارة على ذلك التقييم (DP/2007/4)،

١ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستعرض رد إدارته على تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتضررة من الصراعات كما ورد في الوثيقة DP/2007/4 مع مراعاة ولاية البرنامج والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء وتقديم الرد المنقح لينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧؛

٢ - **يؤكد** على ضرورة أن يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطته ضمن إطار برامج البلدان المتضررة من الصراعات؛

٣ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يضع، بالتشاور المستفيض مع الدول الأعضاء، رؤية استراتيجية بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة من الصراعات على سبيل تكميل إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة، بقصد عرضها على المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧ لكي ينظر فيها؛

٤ - **يؤكد** على ضرورة أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمات الأمم المتحدة لإذكاء الوعي بالحاجة الملحة لإدراج اعتبارات التنمية في بناء السلام في البلدان المتضررة من الصراعات؛

٥ - **يحث** على الحوار والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات الإقليمية المعنية لتعزيز جهود البرنامج في دعم البلدان المتضررة من الصراعات.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

٢٠٠٧/٥
تقييم نظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقييم نظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية (DP/2007/5) وبرد الإدارة على هذا التقييم (DP/2007/6)؛

٢ - **يطلب** إلى مدير البرنامج إيلاء أولوية عالية لدعم نظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية وضمان توفير ما يكفي من الموارد التقنية والبشرية والمالية لوضع هذه التقارير ومتابعتها بانتظام؛

٣ - **يحث** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يوضح، حيثما يكون ذلك مناسبا، العلاقة القائمة بين التقارير الوطنية عن التنمية البشرية والتقارير الأخرى من قبيل تقارير الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر لكي يكمل بعضها بعضا على نحو أفضل؛

٤ - **يؤكد** على ضرورة استمرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدعيم القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية لتعزيز الملكية الوطنية لعملية إعداد التقارير الوطنية عن التنمية البشرية؛

٥ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيجاد سبل كفيلة بالاستفادة على نحو أفضل من التقارير الوطنية عن التنمية البشرية في إعداد التقارير العالمية عن التنمية البشرية؛

٦ - **يطلب** إلى مدير البرنامج الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار في تقريره السنوي عن التقييم الذي سيقدم إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

٦/٢٠٠٧

التقييم المشترك للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقييم المشترك للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب الاستجابة الإدارية المشتركة (DP/2007/7)؛

٢ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يُعلم المجلس التنفيذي بالطرائق العملية لتنفيذ الاتفاق في المستقبل، بما في ذلك المسائل المالية والإدارية ومسائل التقييم والرصد وأن يتقصى في هذا الخصوص إمكانية إنشاء فرقة عمل مشتركة لبحث هذه المسائل.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

٧/٢٠٠٧

التقرير المرحلي السنوي لمدير البرنامج عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية ومتابعة تقرير مدير البرنامج بشأن التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المرحلي السنوي لمدير البرنامج عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية (DP/2007/9) على النحو المطلوب في قراره ٢٧/٢٠٠٥ وبوجه خاص القرار ٣/٢٠٠٦؛

٢ - **يحيط علما أيضا** بمتابعة تقرير مدير البرنامج بشأن التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (P/2007/10) على النحو المطلوب في قراره ٥/٢٠٠٦؛

٣ - **يلاحظ** أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منصرفان إلى زيادة توضيح الأدوار ولا سيما بقصد الاضطلاع بعملية برمجة مشتركة خلال عام ٢٠٠٧؛

٤ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إقامة أواصر تعاون أوثق بين المنظمات لتعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى القطري؛

٥ - **يطلب أيضا** أن تطبق الدروس المستفادة من العام الأول من تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية فيما يتعلق على وجه الخصوص بضرورة متابعة النتائج وبتخصيص ما يكفي من الموارد المالية والبشرية، على مواصلة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية وعلى وضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

٨/٢٠٠٧

الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالخطوات التي اتخذها مدير البرنامج والأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لوضع الصيغة النهائية للاتفاق الاستراتيجي بين البرنامج الإنمائي والصندوق؛

٢ - **يحيط علما أيضا** بإطار الشراكة المقترح بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2007/11)؛

٣ - **يطلب** إلى مدير البرنامج والأمين التنفيذي للصندوق مواصلة تطوير هذه الشراكة، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وترتيبات البرمجة وميزانية الدعم لفترة السنتين بغية تحقيق الهدفين الاستراتيجي والعملي المبينين في التقرير؛

٤ - **يطلب أيضا** إلى مدير البرنامج والأمين التنفيذي مواصلة بذل الجهود لضمان توفير تمويل برنامجي ثابت متعدد السنوات لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في أقل البلدان نموا؛

٥ - **يطلب كذلك** إلى مدير البرنامج والأمين التنفيذي التشاور مع المجلس التنفيذي فيما يخص الشراكة الاستراتيجية وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

٩/٢٠٠٧

التقرير عن الحالة المالية والتشغيلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير عن الحالة المالية والتشغيلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٢ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها المكتب لتحديد استراتيجية العمل ولإعادة مواءمة هيكل المكتب ومحور تركيزه من أجل تلبية احتياجات منظومة الأمم المتحدة وتعزيز فعالية المنظمة وقدرتها على الاستمرار؛

٣ - **يقدر** الجهود الكبيرة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لضمان إعادة تقديم بيانات مالية صحيحة في غضون المهلة التي حددها المجلس، **ويطلب** إلى المكتب أن يتخذ الترتيبات اللازمة لاستعراض البيانات المالية المراجعة؛

٤ - **يلاحظ** الدراسة التي يعدها مدير البرنامج بشأن الخيارات المتاحة لعملية الدمج المحتملة بين مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، **ويشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعلام المجلس بنتيجة الدراسة في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧؛

٥ - **يقرر** اعتماد الجدول الزمني العادي التالي للتقارير التي يرفعها المكتب إلى المجلس التنفيذي:

(أ) الدورة العادية الأولى: إطار العمل الذي يعد كل سنتين للتخطيط والميزانية (مرة كل سنتين: ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، وهكذا)؛

(ب) الدورة السنوية: التقرير السنوي، بما في ذلك النتائج المالية للسنة السابقة، واعتبارا من عام ٢٠٠٨ تقرير عن المساهمات في النتائج؛

(ج) الدورة العادية الثانية: البيانات المالية المراجعة (مرة كل سنتين: ٢٠٠٨، ٢٠١٠، وهكذا) ورد إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على المراجعة الداخلية للحسابات، كل سنة.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

١٠/٢٠٠٧

التقرير المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتقارير المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (البرنامج الإنمائي وصندوق السكان)

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2007/14 و DP/FPA/2007/1) وتقريري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (A/61/5/Add.1 و A/61/5/Add.7)، **ويطلب** إلى مدير البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي للصندوق أن يتخذا إجراءات على وجه السرعة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات تنفيذا كاملا ضمن الإطار الزمني المحدد؛

٢ - **يدرك** أن هذا التقرير هو أول تقرير لمجلس مراجعي الحسابات يعدّ بعد تنفيذ نظام أطلس، **ويطلب** إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي للصندوق أن يعجلا بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بنظام أطلس؛

٣ - **يلاحظ** الجهود الجارية لتعزيز نظامي الإدارة والمراقبة، بما في ذلك إدارة المخاطر والسلوك الأخلاقي والمهني والتدابير الرامية إلى منع الغش ومكافحة الفساد، وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٨/٢٠٠٦؛

٤ - **يحيط علما** بالجهود التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان لإتمام التسويات المصرفية الشهرية للمكاتب القطرية ووحدات المقر ولتعزيز المراقبة الداخلية، **ويطلب** تكثيف تلك الجهود؛

٥ - **يكرر** طلبه مواصلة تعميم إدارة المخاطر في عمليات تسيير أعمال البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، **ويشجع** المنظمتين على كفالة دمج إدارة المخاطر في إطار المساءلة الإدارية؛

٦ - **يؤكد من جديد** على ضرورة أن يتم إلى أقصى درجة ممكنة ترويج استخدام التنفيذ الوطني كوسيلة لبناء القدرات الوطنية، وبناء على ذلك **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يطلعا المجلس التنفيذي على التدابير التي يتخذانها لتبسيط الإجراءات المتصلة بأسلوب التنفيذ هذا، وأن يقترحا تدابير وقائية لمعالجة الأمور التي تتناولها التوصيات المتعلقة بهذا الأمر في تقريري مجلس مراجعي الحسابات (A/61/5/Add.1 و A/61/5/Add.7)؛

٧ - **يطلب** إلى مدير البرنامج الإنمائي التعجيل بتعزيز قدرات الموظفين الداخليين بواسطة برنامج منح الشهادات المهنية باعتباره نهجا أطول أجلا لمعالجة المسائل الأساسية المتعلقة بمراجعة الحسابات، وذلك تحسبا لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

٨ - **يحيط علما** بأن مدير البرنامج الإنمائي يستكشف حاليا هياكل دعم مستدامة بديلة لتحسين التسويات المصرفية والمحاسبة وتنفيذ نظام أطلس بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إقامة مراكز خدمة دون إقليمية مشتركة، ولا سيما في المناطق التي تعاني من نقص في الموظفين؛ **ويطلب** إلى مدير البرنامج معالجة تلك المسألة بالتشاور مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى؛

٩ - **يطلب** إلى مدير البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق السكان الاستفادة من التقدم المحرز والاستمرار في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات دون إبطاء، **ويطلب أيضا** إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي للصندوق تزويد المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، بتقرير يتضمن ردا من الإدارة بشأن المسائل التي شدد عليها مجلس مراجعي الحسابات وما استجد بخصوص التوصيات الرئيسية الواردة في الوثيقتين A/61/5/Add.1 و A/61/5/Add.7؛

١٠ - **يحيط علما** بالخطوات التي اتخذها مدير البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق السكان للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة لتوحيد إداراتها المالية في سياق الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، **ويطلب** إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي للصندوق إبلاغ المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز في هذا الصدد.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

١١/٢٠٠٧
مشروع المخطط الموجز للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يلاحظ** ما قدمه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان من معلومات عن مشروع المخطط الموجز للخطة الاستراتيجية لصندوق السكان، ٢٠٠٨-٢٠١١، **ويلاحظ أيضا** اعتزام المدير التنفيذي تقديم مشروع للخطة الاستراتيجية،

٢٠٠٨-٢٠١١، قبل انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧ بثلاثة أسابيع، لإجراء مناقشة رسمية حوله؛

٢ - **يلاحظ أيضا** اعتزام المدير التنفيذي تقديم مشروع الخطة الاستراتيجية، ومشاريع البرامج العالمية والإقليمية، ومشروع نظام تخصيص الموارد ومشروع الهيكل التنظيمي في مجموعة شاملة في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧، **ويتطلع** إلى تلقي المزيد من التفاصيل عن تلك المجموعة أثناء عملية إعداد الخطة الاستراتيجية، **ويشجع** على مواصلة تطوير الأهداف والغايات والنواتج والمؤشرات، ولبلورة رؤية الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان وأهدافها، وكفالة صحة التقييم والإبلاغ بالنتائج والشفافية والمساءلة؛

٣ - **يلاحظ كذلك** الجدول الزمني الذي اقترحه صندوق السكان لإعداد خطته الاستراتيجية المزمعة، **ويطلب** إلى المدير التنفيذي أن يتشاور بشكل موسع مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة للأمم المتحدة؛

٤ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يراعي تعليقات الدول الأعضاء، عند إعداده مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان للدورة السنوية لعام ٢٠٠٧؛

٥ - **يطلب** إلى صندوق السكان التأمل في الدروس المستفادة والتحديات المواجهة في تنفيذ إطاره للتمويل المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، في سياق التغييرات التي ربما يُقترح إدخالها على الخطة الاستراتيجية الجديدة، مقارنة بإطار التمويل المتعدد السنوات، وخاصة فيما يتصل بمجالات التركيز الرئيسية، وممارسات تسيير الأعمال، والهياكل التنظيمية؛

٦ - **يطلب أيضا** إلى المدير التنفيذي أن يوحد المصطلحات والتعاريف والأشكال، عند قيامه بالتخطيط والإبلاغ، مستخدما المصطلحات الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كأساس، كلما أمكن ذلك.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

١٢/٢٠٠٧

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

يذكر أنه، أثناء دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧:

البند ١

انتخب أعضاء المكتب التاليين لعام ٢٠٠٧:

الرئيس

سعادة السيد كارستن ستاور (الدانمرك)

نائب الرئيس

السيدة فرناندە أفيافي هونغبيدجي (بنن)

نائب الرئيس

سعادة السيد افتخار أحمد شودري (بنغلاديش)

نائب الرئيس

السيد خوسيه بريس غوتييرس (غواتيمالا)

نائب الرئيس

السيد أندري نيكيتوف (أوكرانيا)

وأقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧ (DP/2007/L.1)؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦ (DP/2007/1)؛

واستعرض خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٧ (DP/2007/CRP.1)، ووافق على وضعها بصيغتها النهائية بعد إجراء مشاورات إضافية؛

واستعرض خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠٠٧؛ ووافق على وضعها بصيغتها النهائية بعد إجراء مشاورات إضافية؛

ووافق على الجدول الزمني التالي لدورتي المجلس التنفيذي المتبقيتين في عام ٢٠٠٧:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧:	١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧ :	١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١

اتخذ القرار ٢/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن المخطط الموجز المشروح للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١.

البند ٣

ترتيبات البرمجة

اتخذ القرار ٣/٢٠٠٧ بشأن تقييم ترتيبات البرمجة، ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

البند ٤

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: إثيوبيا وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيشيل وغابون وغامبيا وغينيا وموزامبيق؛

الدول العربية: تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والصومال ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن؛

آسيا والمحيط الهادئ: تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: جمهورية الجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وكرواتيا؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أوروغواي وباراغواي والبرازيل وبليز وبنما وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وهندوراس.

ووافق على أن يقدم البرنامج الإنمائي برنامجا قطريا منقحا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لإقراره من قبل المجلس التنفيذي، بمجرد إدخال التعديلات المطلوبة عليه.

البند ٥

التقييم

اتخذ القرار ٤/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن تقييم ما يقدمه البرنامج الإنمائي من مساعدة إلى البلدان المتأثرة بالصراعات؛

واتخذ القرار ٥/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن تقييم نظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية؛

واتخذ القرار ٦/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن التقييم المشترك للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبرنامج الإنمائي.

البند ٦

الشؤون الجنسانية في البرنامج الإنمائي

اتخذ القرار ٧/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن التقرير المرحلي السنوي لمدير البرنامج عن تنفيذ خطة العمل المتعلق بالشؤون الجنسانية ومتابعة تقرير مدير البرنامج بشأن التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

البند ٧

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار ٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن الشراكة الاستراتيجية بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

البند ٨

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٩/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن التقرير عن الحالة المالية والتشغيلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١
المسائل التنظيمية

اتخذ القرار ١/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن تمديد الأهلية لفترتي ولاية متعاقبتين في مكتب المجلس التنفيذي.

البنود ٩ و ١٢ و ١٣
مسائل المالية والميزانية والإدارة، وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار ١٠/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن التقرير المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بشأن تنفيذ معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والتقارير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (الصندوق الإنمائي وصندوق السكان).

البند ١٤
التقرير المشترك المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بالتقرير المشترك لمدير البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق السكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2007/5).

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠
البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: إثيوبيا وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وغابون وغامبيا وغينيا وموزامبيق؛

الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى: تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب وجمهورية مولدوفا واليمن؛

آسيا والمحيط الهادئ: تايلند وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وميانمار؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وهندوراس، والبلدان الكاريبية الناطقة بالانكليزية والهولندية.

البند ١١

دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية ومراحل الانتقال والانتعاش

استمع إلى تقرير شفوي عن دور صندوق السكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية ومراحل الانتقال والانتعاش.

البند ١٥

مسائل أخرى

أجرى مشاورة غير رسمية حول الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان، ٢٠٠٨-٢٠١١، ومسائل أخرى؛ واتخذ القرار ٢٠٠٧/١١ بشأن مشروع المخطط الموجز للخطة الاستراتيجية لصندوق السكان، ٢٠٠٨-٢٠١١.

الاجتماع المشترك

عقد اجتماعا مشتركا للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي في ١٩ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تناول المواضيع التالية: (أ) التأهب للكوارث الطبيعية؛ و (ب) الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: اتباع نهج مترابطة لتخفيف حدة الفقر؛ و (ج) إصلاح الأمم المتحدة؛ و (د) الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

١٣/٢٠٠٧
التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2007/8)، **ويرحب** بالزيادة الكبيرة في مستوى الإيرادات العادية لعام ٢٠٠٦، وبالزيادة في إيرادات التمويل المشترك لعام ٢٠٠٦، الناجمة عن جملة أمور منها زيادة المساهمات المقدمة من عدد من الجهات المانحة، **كما يرحب** بمساهمات البلدان التي تنفذ فيها برامج، الأمر الذي مكّن الصندوق من الوصول بعدد الجهات المانحة إلى أكبر عدد لها على الإطلاق حتى الآن؛

٢ - **يشدد** على أن الموارد العادية هي الأساس الصلب الذي يستند إليه صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى أنها ضرورية للحفاظ على طبيعة عمله بوصفه عملا متعدد الأطراف ومحايدا وعالميا، **ويشجع** الصندوق على المضي في تعبئة هذه الموارد وفي تعبئة الموارد التكميلية لبرامجه في الوقت نفسه؛

٣ - **يسلّم** بأن المحافظة على مستوى تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتحسين هذا المستوى سيتطلب من البلدان التي يمكنها زيادة جهودها التمويلية خلال فترة الخطة الاستراتيجية للصندوق، ٢٠٠٨-٢٠١١، أن تقوم بذلك؛

٤ - **يشجع** جميع البلدان التي تستطيع تقديم مساهمتها في وقت مبكر من السنة وتقديم تعهدات لعدة سنوات على أن تقوم بذلك؛

٥ - **يشدد** على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى زيادة الدعم المالي المقدم له، كما يحتاج إلى زيادة التمويل الأساسي الذي يمكن التنبؤ به من أجل تعزيز المساعدة التي يقدمها إلى البلدان لكي تقوم بإدماج خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجا تاما في استراتيجياتها وأطرها الإنمائية الوطنية.

١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

١٤/٢٠٠٧

رصد اعتماد مؤقت لميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يوافق** على رصد اعتماد مؤقت للميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بمبلغ ٩ ملايين دولار إلى حين الموافقة النهائية على ميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

٢ - **يوافق** على أن يكون الاعتماد المؤقت المرصود للميزانية جزءا من ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وليس إضافة إليها.

١٥/٢٠٠٧

استعراض سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن استرداد التكاليف غير المباشرة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى القرار ١٢/٢٠٠٥ بشأن استرداد التكاليف غير المباشرة للتمويل المشترك؛

٢ - **يحيط علما** بهذا التقرير (DP/FPA/2007/9) وبحالة تنفيذ السياسة الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة باسترداد التكاليف؛

٣ - **يكرر تأكيد** أن الموارد العادية، لكونها غير مقيدة، هي أساس المساهمات التي تقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنه لا ينبغي استخدام الموارد العادية لدعم تكاليف دعم المشاريع والبرامج الممولة من موارد أخرى؛

٤ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مواءمة سياسات استرداد التكاليف، **ويشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة مشاركته النشطة في أعمال الأفرقة العاملة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن هذه المسألة؛

٥ - **يحث** المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على تكثيف المشاورات مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن ما يعتبر تكاليف مباشرة؛

٦ - **يشجع كذلك** صندوق الأمم المتحدة للسكان على التشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تنسيق المبادئ المتعلقة باسترداد التكاليف بالنسبة لمساهمات البلدان المشمولة بالبرامج؛

٧ - **يحيط علما** بما تتسم به السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف من شفافية وبساطة، **ويؤكد من جديد** تأييده لهذه السياسة؛

٨ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في إطار ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها استخدام استرداد التكاليف غير المباشرة لتمويل المهام التنظيمية والإدارية الداعمة لتنفيذ البرامج؛

٩ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تزويد المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩، بأحدث المعلومات عن سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن استرداد التكاليف غير المباشرة.

١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

١٦/٢٠٠٧

التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ومشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/FPA/2007/7 (Part 1))، واللمحة الإحصائية العامة (DP/FPA/2007/7 (Part 1)/Add.1)، والتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٦ (DP/2007/17/Add.1 - DP/FPA/2007/7 (Part II))؛

٢ - **يلاحظ** المنجزات المشار إليها في التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بما في ذلك التقدم المحرز بشأن النتائج الست المحددة للإطار الاستراتيجي للإدارة على أساس النتائج؛

٣ - **يحيط علما** بتحليل الدروس المستفادة، **ويشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستفادة من هذه الدروس عند وضع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٤ - **يلاحظ مع التقدير** العملية التشاورية التشاركية التي أخذ بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ ومشروع البرنامج العالمي والإقليمي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ ومشروع نظام تخصيص الموارد؛

٥ - **يلاحظ** الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تعزيز الإدارة على أساس النتائج، **ويطلب** إلى الصندوق مواصلة تدعيم التركيز على النتائج في برامجه؛

٦ - **يلاحظ** الهيكل الواضح لمشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٧ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على جعل المؤشرات أكثر دقة على جميع المستويات، من أجل قياس أدائه على وجه أفضل؛

٨ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يأخذ تعليقات المجلس التنفيذي في الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ والبرنامج العالمي والإقليمي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ ونظام تخصيص الموارد.

١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

١٧/٢٠٠٧

حالة الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٧ وما بعده (DP/2007/18)؛

٢ - **يلاحظ مع القلق** أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يستطع، بعد أن تجاوز الأهداف السنوية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، تحقيق هدف التمويل السنوي الثالث (٢٠٠٦) في الإطار التمويلي المتعدد السنوات الثاني الذي يشمل الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

٣ - **يلاحظ مع التقدير** أن الإسقاطات الحالية تشير إلى إمكان تحقيق الهدف العام للإطار التمويلي المتعدد السنوات بحلول سنة ٢٠٠٧ وهي السنة الأخيرة من الدورة الحالية؛

٤ - **يشدد** على أن الموارد العادية تشكل حجر الأساس في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ويطلب** إلى جميع البلدان التي لم تقدم بعد مساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠٠٧ أن تقوم بذلك؛

٥ - **يشجع** البلدان التي قدمت مساهماتها على أن تنظر في تقديم مساهمات تكميلية لعام ٢٠٠٧، إذا كانت في وضع يسمح لها بذلك، من أجل استعادة الزخم في إعادة بناء قاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - **يشجع كذلك** الدول الأعضاء على أن تعلن تبرعاتها لعدة سنوات إذا كان ذلك ممكنا، وعلى أن تعلن جداول الدفع بالنسبة لدورة التخطيط الجديدة التي تشمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وعلى أن تلتزم فيما بعد بهذه التبرعات المعلنة وبجداول الدفع.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

١٨/٢٠٠٧

التقرير المتعلق بتقييم فعالية سياسة استرداد التكاليف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى القرار ٢٢/٢٠٠٣ الذي تم فيه تأييد النهج الحالي في استرداد التكاليف، **ويحيط علما** بالتقرير المتعلق بتقييم فعالية سياسة استرداد التكاليف (DP/2007/36)، ويلاحظ في الوقت نفسه أن التقرير لا يشتمل على معلومات كافية عن التكاليف المتكبدة في توفير الدعم الإداري، كما هو مطلوب في القرار ٣٠/٢٠٠٦؛

٢ - **يكرر التأكيد** على أن الموارد العادية، لكونها غير مقيدة، ولأسباب أخرى، هي حجر الأساس الذي تستند إليه الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ويلاحظ** مع القلق، في هذا الصدد، أن الحصة النسبية من الموارد العادية المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد انخفضت، ويشجع جميع المانحين على بذل جميع الجهود الممكنة لزيادة مساهماتهم في الموارد العادية؛

٣ - **يشير** إلى الأهداف المحددة في القرار ٣٠/٢٠٠٦ من أنه ينبغي أن تدعم جميع الموارد الأخرى الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية وألا تستخدم الموارد العادية في دعم تكاليف دعم البرامج الممولة من الموارد الأخرى؛

٤ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم معلومات مفصلة إلى الشركاء في البرامج القطرية بشأن الإيرادات والمصروفات بالنسبة لتكاليف دعم البرامج في ميزانيات البرامج القطرية؛

٥ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، مع ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اقتراحا بشأن كيفية تخصيص استرداد التكاليف غير المباشرة لدعم تنفيذ البرامج؛

٦ - **يرحب** بما تم مؤخرا من تقدم في مواءمة سياسة استرداد التكاليف فيما بين وكالات اللجنة التنفيذية لجماعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويشجع مدير البرنامج، باعتباره رئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على المضي في وضع نهج مشترك لاسترداد التكاليف من أجل إدارة الأنشطة المشتركة وتقديم الخدمات؛

٧ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف المشاورات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل توحيد منهجية حساب التكاليف الإدارية؛ ومواءمة مبادئ استرداد التكاليف بالنسبة للمساهمات المقدمة للبرامج القطرية بهدف ضمان الاسترداد الكامل لجميع التكاليف المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الممولة من هذه المساهمات؛

٨ - **يقرر** مؤقتا:

(أ) اعتماد معدل لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة نسبته ٧ في المائة بالنسبة لمساهمات الأطراف الأخرى الجديدة؛

(ب) الإبقاء على معدل أساسي لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة نسبته ٣ في المائة بالنسبة لجميع المساهمات الجديدة في البرامج القطرية؛

٩ - **يقرر** الإبقاء على سلطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منح الإعفاءات من معدل استرداد التكاليف عن طريق استعراض كل حالة على حدة استعراضا تؤخذ فيه في الاعتبار الأولويات المحددة والطرائق الكفيلة بالحد من التكاليف غير المباشرة، وأهداف المواءمة، وإبلاغ المجلس بجميع الاستثناءات في التقارير المالية السنوية؛

١٠ - **يطلب** إلى مدير البرنامج استعراض الاتفاقات الإطارية الحالية وغيرها من ترتيبات التمويل المشترك من أجل مواءمة أحكامها ذات الصلة مع هذا القرار؛

١١ - **يطلب** إلى مدير البرنامج إبقاء المجلس، من خلال التقارير المالية السنوية، على علم بالإيرادات المستحقة من مساهمات الأطراف الثالثة، والمساهمات المقدمة إلى البرامج القطرية، وإدارة الأموال المشتركة بين عدة مؤسسات، وبتخصيص هذه الإيرادات وسداد تكاليف مهام الإدارة من خلال ميزانية الدعم لفترة السنتين؛

١٢ - **يطلب** إلى مدير البرنامج تقديم تقرير عن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، يتضمن أثر المعدلات المطبقة على الموارد العادية والموارد الأخرى، واستخدام وتخصيص التكاليف غير المباشرة المستردة، مع بيان الخيارات التي يتيحها تغير المعدلات، على أن تؤخذ في الاعتبار طرائق التنفيذ وتكاليف الإدارة، للنظر فيه في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية وتقديم ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

١٩/٢٠٠٧
رصد اعتماد مؤقت لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يوافق** على رصد اعتماد مؤقت للميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بمبلغ ٣١,٥ مليون دولار إلى حين الموافقة النهائية على ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

٢ - **يوافق** على أن يكون هذا الاعتماد المؤقت جزءا من ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وليس إضافة إليها.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٠/٢٠٠٧

رصد اعتماد مؤقت لميزانية الدعم في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يوافق** على اعتماد مؤقت للميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بمبلغ مليون دولار إلى حين الموافقة النهائية على ميزانية الدعم في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

٢ - **يوافق** على أن يكون الاعتماد المؤقت جزءا من ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وليس إضافة إليها.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢١/٢٠٠٧

التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وما يتصل به من مسائل

إن المجلس التنفيذي،

١ - ضمانا لنهوض صندوق الأمم المتحدة للسكان بولايته على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، **يطلب** إلى المديرة التنفيذية للصندوق أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧ تقريرا شاملا عن الإطار الحالي للمساءلة في الصندوق وعن آليات الرصد والتقييم فيه.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٢/٢٠٠٧

التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجه في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وما يتصل بذلك من مسائل

إن المجلس التنفيذي،

١ - ضمانا لنهوض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بولايته على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام

٢٠٠٧ تقريرا شاملا عن الإطار الحالي للمساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن آليات الرصد والتقييم فيه.

٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٣/٢٠٠٧

التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2007/35)؛

٢ - **يعترف** بمساهمة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دعم البلدان المشمولة بالبرامج من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ومساعدة البلدان على ربط التقدم المحرز في تحقيق الأهداف بالجهود المبذولة لتنفيذ منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥؛

٣ - **يحيط علما** بجهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعم تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، بما في ذلك من خلال تعزيز شراكته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة، وتوفيره الخبرة التقنية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين من خلال آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لوضع السياسات والتنسيق؛

٤ - **يعرب عن تقديره** لقيادة الصندوق لفرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، **ويشجع** مدير البرنامج على أن يعمل، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على ضمان دعم وتفعيل العمل الذي تقوم به الفرقة في تعزيز المساءلة وتحقيق المساواة بين الجنسين في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛

٥ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أن يأخذ في الاعتبار عند وضع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ النتائج والمنجزات والدروس المستفادة من إطاره التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، **كما يشجع** الصندوق على تحديد الخطوات الملموسة التي سيتخذها لتعزيز المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، مع مراعاة قراري الجمعية العامة ١٣٣/٣١ و ١٢٥/٣٩ المنشئين له؛

٦ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يأخذ تعليقات المجلس التنفيذي في الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٧ - **يحيط علما** بأنه رغم تجاوز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الإسقاطات الشاملة لموارده، فإن قدرته على التخطيط كما يجب أعاقها عدم وجود التزامات بالتمويل لعدة سنوات وتواضع النمو في المساهمات الأساسية، **ويشجع** الدول الأعضاء التي تستطيع مساعدة الصندوق على بلوغ الهدف المحدد للموارد الأساسية في عام ٢٠٠٧، وهو ٤٠ مليون دولار، على أن تفعل ذلك؛

٨ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على استعراض سياسته المتعلقة باسترداد التكاليف وتقديم تقرير عن هذه السياسة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨.

٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٤/٢٠٠٧
التقرير السنوي عن التقييم

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي عن التقييم (DP/2007/21)؛

٢ - **يثني** على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما أحرزه من تقدم في تنفيذ سياسة التقييم (٢٠٠٦/٢٠)، بما في ذلك الممارسة الجديدة فيما يتعلق باستجابات الإدارة، **ويشدد** على أهمية استمرار استقلال مكتب التقييم وعلاقته بالمجلس التنفيذي؛

٣ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحسين استخدام عملية التقييم ببذل جهود إضافية لإشراك الجهات الوطنية المعنية، وأخذ وجهات نظر الحكومات الوطنية في الاعتبار، عند الاقتضاء، ومراعاة ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار توقيت التقييم، والتخطيط السليم، ونشر نتائج التقييم على نطاق واسع وفي شكل موحد، مع استخدام لغة يمكن فهمها عموما؛

٤ - **يحث** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز قدرة المكاتب القطرية والإقليمية على إدارة عمليات التقييم، **ويشدد** على ضرورة تخطيط التقييم بمزيد من المنهجية، بما في ذلك تحديد الموارد ومصادر التمويل المناسبة؛

٥ - **يكرر التأكيد** على أهمية إدماج آليات بناء القدرات في مرحلتي تصميم المشاريع وتنفيذها، **ويطلب** إلى الإدارة تكثيف جهودها من أجل أن يشتمل تصميم البرامج والمشاريع على عناصر خاصة بتطوير القدرات، وذلك سعيا إلى تحسين القدرة الإدارية لمؤسسات التنفيذ الوطنية، بغرض تحقيق الاستدامة؛

٦ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تقديم الدعم للبلدان المشمولة بالبرامج من أجل تطوير القدرات الوطنية في مجال التقييم، وزيادة الوعي بأهمية التقييم كأساس لتعزيز التعلم واتخاذ القرارات المتعلقة بالبرمجة، **كما يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضمان أن تكون عمليات التقييم مستجيبة للطلب الوطني؛

٧ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيلاء الاعتبار للنتائج الرئيسية لعمليات التقييم السابقة والدروس المستفادة منها عند إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٨ - **يوافق** على برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، **ويشدد** على أهمية وجود روابط واضحة بين برامج العمل اللاحقة والخطة الاستراتيجية المقبلة.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٥/٢٠٠٧

التقرير المتعلق بتنفيذ الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٥-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بتنفيذ الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (DP/2007/30)؛

٢ - **يشجع** على بذل مزيد من الجهود لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٣ - **يشجع أيضا** الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

٤ - **يشدد على** ضرورة أن يستمر تعزيز بناء القدرات، وتقاسم المعلومات، ونشر الممارسات الفضلى والدراسات، في مبادرات التعاون التقني والاقتصادي التي تدعمها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كوسيلة لتحقيق الاعتماد على الذات والاستدامة؛

٥ - **يطلب** إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن تعمل، كلما تناولت مجالات مواضيعية خاصة، على ضمان التنسيق الكافي مع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ومع المبادرات الإقليمية والمبادرات المتعددة الأطراف؛

٦ - **يؤكد** أن القدرات المحلية المتاحة في البلدان النامية سوف تستخدم أيضا في تنفيذ مناهج الدعم الثلاثة المحددة في الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٧ - **يشجع** الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تكثيف جهودها من أجل استكشاف واتخاذ مبادرات إضافية مبتكرة لتعبئة الموارد من أجل اجتذاب مزيد من الموارد، المالية والعينية، لتكملة الموارد العادية والأموال الأخرى المخصصة للأنشطة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٨ - **يتطلع** إلى تلقي التقرير المتعلق بالتقييم الجاري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأداتين هامتين في مواصلة بحث دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٠٠٧/٢٦

التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجه في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وما يتصل بذلك من مسائل

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجه في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (DP/2007/17)؛

٢ - **يحيط علما** بالمنجزات المذكورة في التقرير التجميعي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، بما في ذلك تفاوت التقدم في بعض مجالات الممارسة؛ كما يحيط علما بالمعلومات المقدمة عن النتائج والموارد؛

٣ - **يحيط علما** بالدروس المستفادة، ويكرر الإعراب عن أنه يتوقع إدماج الدروس المستفادة خلال هذه الفترة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٤ - **يحيط علما** بتزايد التوجه الاستراتيجي للأنشطة البرنامجية الذي تحقق من خلال تحديد الأهداف والنتائج على صعيدي المؤسسات والبرامج ومن خلال الحد من أنواع الخدمات، **كما يحيط علما** بأن نظام الإدارة على أساس النتائج الذي يقوم عليه الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ما زال مجزءا وغير كامل؛

٥ - **يحيط علما أيضا** بأن إدماج محركات فعالية التنمية في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ كان متفاوتا، كما أن التركيز على الملكية الوطنية والتعاون فيما بين البلدان النامية والمساواة بين الجنسين لم يكن كافيا، ويشدد على ضرورة تعزيز هذه الأمور في مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٦ - **يحيط علما كذلك** بأن الموارد المحددة الغرض ما زالت تتجاوز بكثير الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبأن هذا يؤثر على قدرة البرنامج على النهوض بولايته كما يجب وعلى دعم البرنامج الإنمائي للبلدان الشريكة دعما فعالا؛ وبأن المساهمات غير المحددة الغرض ضرورية لتحقيق الترابط والاتساق في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

٧ - **يحيط علما مع القلق** بأن المشروع الحالي للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لا يراعي بشكل كاف الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال عملية التشاور، **ويطلب** بالتالي إجراء مزيد من المشاورات مع المجلس التنفيذي، ويشدد في الوقت نفسه على أهمية التشاور على النحو الواجب مع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين في إعداد الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية؛

٨ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدام قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠، الذي تحدد فيه الجمعية العامة التوجهات الأساسية على نطاق المنظومة في سياسة التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، باعتباره إطار السياسات الشامل المنطبق على الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٩ - **يطلب** أن تؤخذ في الاعتبار، في المشروع المقترح للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وجهات النظر والتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء، ويتطلع، في هذا الصدد، إلى تناول مختلف فصول مشروع الخطة الاستراتيجية بمزيد من المناقشة.

٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٧/٢٠٠٧
التقرير السنوي للمدير التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2007/31)؛

٢ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ التدابير الرامية إلى زيادة الفعالية والكفاءة وفقا لاستراتيجية عمله؛

٣ - **يحيط علما** ببيان الإيرادات والنفقات لعام ٢٠٠٦، وبمساهمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمبلغ ٨,٩ ملايين من الدولارات في احتياطه التشغيلي؛

٤ - **يحيط علما أيضا** بارتفاع معدل الحصول على المشاريع في عام ٢٠٠٦، مما يدل على استمرار ثقة شركاء المكتب فيه؛

٥ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إعطاء الأولوية لتسوية المسائل المعلقة في حساب الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٦ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدما إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧، مزيدا من التفاصيل عن الدمج الجزئي المعتزم لبعض وظائف مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك أية تعليقات وتوصيات من لجنة التنسيق الإداري التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٨/٢٠٠٧

التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٦ والشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2007/33) الذي أعده صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبالتقرير المرحلي عن الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2007/34)؛

٢ - **يحيط علما مع التقدير** بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تنفيذ خطة عمله وبجهوده في توسيع قاعدة المانحين وفي تحسين تقاسم الأعباء؛

٣ - **يعرب عن قلقه** من أنه على الرغم من تحسن نتائج تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠٠٦ لم يحقق الصندوق أهداف تعبئة الموارد المحدد له لعام ٢٠٠٦؛

٤ - **يرحب** بالتقدم المحرز في إدماج مساهمة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجالي الإدارة المحلية والتمويل المتناهي الصغر في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٥ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الانتهاء من وضع تفاصيل شراكتهما الاستراتيجية في وقت يسمح بتقديم تقرير عن هذه الشراكة إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، وخاصة فيما يتعلق بما يلي: (أ) إدماج مساهمة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ و (ب) تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية لهذه الشراكة، المبينة في الوثيقة DP/2007/11؛

٦ - **يكرر** طلبه بأن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية جهودهما الرامية إلى ضمان تمويل برنامجي ثابت لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية استكمال مشاوراتهما بشأن استراتيجيات التمويل المناسبة وترتيبات البرمجة، وتقديم اقتراح مفصل إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧؛

٧ - **يشدد** على ضرورة تعزيز الحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ويكرر دعوته إلى البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي تستطيع تقديم ومواصلة تقديم دعم تمويلي إضافي لبرامج الصندوق وأنشطته في أقل البلدان نموا إلى أن تفعل ذلك؛

٨ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إطلاع المجلس التنفيذي على سياسته المتعلقة باسترداد التكاليف، وتقديم تقرير عن هذه السياسة إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٩/٢٠٠٧

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقريرين المتعلقين بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2007/37) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2007/14)، وبتقرير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن خدمات المراجعة الداخلية للحسابات التي قدمها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠٠٦ (DP/2007/38)؛

٢ - **يرحب** بزيادة اهتمام تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بالمسائل الإدارية الأساسية والمتكررة؛ وبوضوح التوصيات والشكل الذي قدمت به؛ وبتخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر؛

٣ - **يحث** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة تقديم استجابات الإدارة إلى المجلس التنفيذي؛ ويشدد على أن التحسين المتواصل لتقارير مراجعة الحسابات وتقديم استجابات الإدارة إلى المجلس التنفيذي يوفران ضمانا فيما يتعلق بسير الضوابط الداخلية؛

٤ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ الذي يدعو مؤسسات الأمم المتحدة إلى أن تستخدم، إلى أقصى حد ممكن، التنفيذ الوطني والخبرات والتكنولوجيات الوطنية المتاحة كقاعدة في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية؛

٥ - **يدعو** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى زيادة تعزيز أسلوب التنفيذ الوطني بمعالجة مخاطر التنفيذ ومواطن الضعف المحددة في تقارير مراجعة الحسابات، مع توجيه عناية خاصة إلى بناء القدرات؛ ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إبلاغ المجلس التنفيذي بتنفيذ الإجراءات المقترحة؛

٦ - **يطلب أيضا** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يوجه عناية خاصة إلى المخاطر المتصلة بنظام أطلس، والتسويات المصرفية، وإدارة العجز في الصناديق الاستئمانية، وإبلاغ المجلس التنفيذي بالإجراءات المتخذة للتخفيف من هذه المخاطر؛

٧ - **يطلب كذلك** إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان توجيه اهتمام خاص إلى المخاطر المتصلة بالعمليات التجارية وتكنولوجيا المعلومات، وإبلاغ المجلس التنفيذي بالإجراءات المتخذة للتخفيف من هذه المخاطر؛

٨ - **يحث** إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات، **ويطلب** إلى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨ تقريرا عن تنفيذ هذه التوصيات في رد إدارته بهذا الشأن؛

٩ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع العمل على أن تكون الآلية الجديدة لمراجعة الحسابات المقرر الأخذ بها في تموز/يوليه ٢٠٠٧ آلية فعالة، **كما يطلب** إلى المدير التنفيذي للمكتب تقديم تقرير شفوي عن الآلية الجديدة لمراجعة الحسابات في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٧ ؛

١٠ - **يلاحظ** أن المساءلة والشفافية جزءان لا يتجزءان من الإدارة السليمة؛

١١ - **يطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم سياسة عامة للرقابة، تحدد أيضا مفاهيم المساءلة والشفافية والإفصاح والسرية في إدارة الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لينظر فيها المجلس التنفيذي ويقرها في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨؛ **ويطلب كذلك**، في هذا الصدد، إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في وضع عناصر سياسة الرقابة ومبادئها قبل تقديمها إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك عن طريق تقديم تقرير شفوي إلى الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ٢٠٠٧؛

١٢ - **يشير** إلى إنشاء اللجنتين الاستشاريتين لمراجعة الحسابات التابعتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويطلب أن يوضح في سياسة الرقابة دور كل منهما، بما في ذلك استقلالهما وعلاقتهما بالمجلس التنفيذي وإجراءات التعيين فيهما.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٠٠٧/٣٠
استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

يستذكر أنه قام خلال دورته السنوية لعام ٢٠٠٧ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

١ - وافق على جدول أعمال دورته السنوية لعام ٢٠٠٧ وخطة عملها (DP/2007/L.2)؛

٢ - وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧ (DP/2007/15) وعلى التصويب المدخل عليه (DP/2007/15/Corr.1)؛

٣ - وافق على الجدول التالي لدورات المجلس التنفيذي المقبلة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧:	من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
انتخاب المكتب لعام ٢٠٠٨	١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨	من ٢١ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨:	من ٢ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨:	من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٤ - أقر خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٧.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

التقرير السنوي لمدير البرنامج

اعتمد القرارين ٢٢/٢٠٠٧ و ٢٦/٢٠٠٧ بشأن التقرير التجميعي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجه في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وما يتصل بذلك من مسائل.

أحاط علما بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٦ (DP/2007/17/Add.1-DP/FPA/2007/7 (Part II)).

البند ٣

التزامات التمويل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اعتمد القرار ١٧/٢٠٠٧ بشأن حالة الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند ٤

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

أحاط علما بمشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2007/19) وبرؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالأزمات (DP/2007/20).

البند ٥

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اعتمد القرار ٢٤/٢٠٠٧ بشأن التقرير السنوي عن التقييم.

البند ٦

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالمعلومات عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية (DP/2007/28).

البند ٧

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يتصل بها من مسائل

أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري للكاميرون (DP/DCP/CMR/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجزر القمر (DP/DCP/COM/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا بيساو (DP/DCP/GNB/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليسوتو (DP/DCP/LSO/1) والتصويب المدخل عليه (DP/DCP/LSO/1/Corr.1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لملاوي (DP/DCP/MWI/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لمالي (DP/DCP/MLI/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسيراليون (DP/DCP/SLE/1)

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوتان (DP/DCP/BTN/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للهند (DP/DCP/IND/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لماليزيا (DP/DCP/MYS/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لملديف (DP/DCP/MDV/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة (DP/DCP/PNG/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسري لانكا (DP/DCP/LKA/1/Rev.1)

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للبحرين (DP/DCP/BHR/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجيبوتي (DP/DCP/DJI/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للأردن (DP/DCP/JOR/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للإمارات العربية المتحدة (DP/DCP/ARE/1)

أوروبا ورابطة الدول المستقلة

مشروع وثيقة البرنامج القطري للاتحاد الروسي (DP/DCP/RUS/2)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوليفيا (DP/DCP/BOL/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكوبا (DP/DCP/CUB/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسورينام (DP/DCP/SUR/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لترينيداد وتوباغو (DP/DCP/TTO/1)

أحاط علما بالبرامج القطرية لبوروندي وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وموريشيوس والنيجر ونيجيريا (DP/2007/29).

وافق على التمديد الثالث لمدة سنة للبرنامج القطري لتيمور – ليشتي؛ والتمديد الثاني لمدة سنة للبرنامج القطري للبنان؛ والتمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لبوتسوانا (DP/2007/29).

البند ٨

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

وافق على القرار ٢٥/٢٠٠٧ بشأن التقرير المتعلق بتنفيذ الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

البند ٩

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد القرار ٢٧/٢٠٠٧ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

البند ١٠

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اعتمد القرار ٢٨/٢٠٠٧ بشأن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٦ والشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

البند ١١

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتمد القرار ٢٣/٢٠٠٧ بشأن التقرير التجميعي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

البند ١٢

مسائل المالية والميزانية والإدارة

اعتمد القرار ١٨/٢٠٠٧ بشأن التقرير المتعلق بتقييم فعالية سياسة استرداد التكاليف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اعتمد القرار ١٩/٢٠٠٧ بشأن رصد اعتماد مؤقت لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأحاط علما بأن طلب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إرجاء تقديم ميزانيته الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨ يتفق وطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إرجاء مماثلا.

اعتمد القرار ٢٠/٢٠٠٧ بشأن رصد اعتماد مؤقت لميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٣: التقرير السنوي للمدير التنفيذي

البند ١٦: مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

اعتمد القرارين ١٦/٢٠٠٧ و ٢١/٢٠٠٧ بشأن التقرير التجميعي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وما يتصل به من مسائل

أحاط علما بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٦ (DP/2007/17/Add.1-DP/FPA/2007/7 (Part II).

البند ١٤

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد القرار ١٣/٢٠٠٧ بشأن التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ١٥

البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وما يتصل بها من مسائل

أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية والتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري للكاميرون (DP/FPA/DCP/CMR/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجزر القمر (DP/FPA/DCP/COM/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا بيساو (DP/FPA/DCP/GNB/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لملاوي (DP/FPA/DCP/MWI/6)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لمالي (DP/FPA/DCP/MLI/6)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسيراليون (DP/FPA/DCP/SLE/4)

الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجيبوتي (DP/FAP/DCP/DJB/3)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للأردن (DP/FAP/DCP/JOR/7)

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوتان (DP/FPA/DCP/BTN/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للهند (DP/FPA/DCP/IND/7)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لملديف (DP/FPA/DCP/MDV/4)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/DCP/PNG/4)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسري لانكا (DP/FPA/DCP/LKA/7)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوليفيا (DP/FPA/DCP/BOL/4)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكوبا (DP/FPA/DCP/CUB/7) والتصويب المدخل عليه (DP/FPA/DCP/CUB/7/Corr.1)

أحاط علما بالتمديدات لمدة سنة للبرامج القطرية لبوروندي وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا. ووافق على التمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري لبوتسوانا؛ والتمديد الثاني لسنة واحدة للبرنامج القطري لهايتي؛ والتمديد الثاني لسنة واحدة للبرنامج القطري لكل من السودان ولبنان؛ والتمديد الثالث لسنة واحدة للبرنامج القطري لتيمور – ليشتي.

البند ١٦

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وما يتصل بها من مسائل

اتخذ قرارا شفويا يأذن لصندوق الأمم المتحدة للسكان بإعداد ميزانيته للدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على أساس السيناريو ٣ الوارد في استعراض الهيكل التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (مشروع الوثيقة المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧)، على أن يتم اعتماد القرار رسميا في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧.

البند ١٩

مسائل المالية والميزانية والإدارة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اعتمد القرار ١٤/٢٠٠٧ بشأن رصد اعتماد مؤقت لميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

اعتمد القرار ١٥/٢٠٠٧ بشأن استعراض سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة باسترداد التكاليف غير المباشرة.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٧

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

اعتمد القرار ٢٩/٢٠٠٧ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

البند ١٨

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى ليبريا التي اشتركت فيها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي (٢٤ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧).

البندان ١٢ و ١٩ (تابع)

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

أشار إلى قراره ٣٣/٢٠٠٥؛ وأحاط علما بالشكل المنقح لميزانية الدعم لفترة السنتين المقترح في النموذج غير الرسمي لوثيقة الميزانية؛ وطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم مشروع أولي لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠١١، في الشكل القائم على النتائج، استنادا إلى المعلومات المتاحة، لينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧.

البند ٢٠
مسائل أخرى

عقد جلسة إحاطة غير رسمية بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أجرى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

أجرى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

نظم حدثا خاصا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) حول التقدم المحرز في منتصف المدة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٣١/٢٠٠٧
الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٦ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٦ (DP/2007/41) والإضافة الملحقة به (DP/2007/41/Add.1)؛

٢ - **يلاحظ** أن التعهدات المالية البالغة بليون دولار واستلام مبلغ ٧٢٥ مليون دولار حتى الآن في عام ٢٠٠٧ في شكل مساهمات لحساب الموارد العادية يشكلان خطوة إيجابية في اتجاه بلوغ هدف الـ ١,١ بليون دولار، **ويشجع** الدول الأعضاء التي يمكنها مواصلة تمويل الموارد العادية لبلوغ الهدف الإطاري، أن تفعل ذلك.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٣٢/٢٠٠٧
الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **وقد نظر** في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2007/43)،

٢ - **يشدد** على أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي هي وثيقة حية سيقوم المجلس التنفيذي باستعراضها بانتظام أثناء الفترة المشمولة بالخطة؛

٣ - **يؤيد:**

(أ) الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١، بصيغتها المعدّلة والمزيدة بموجب هذا القرار؛

(ب) العملية التالية للاستمرار في تحسين الخطة:

'١' إصدار مدير البرنامج نسخة محدثة من الخطة الاستراتيجية أثناء دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، تراعي جميع أحكام هذا القرار؛

'٢' مناقشة مشروع إطار المساءلة والنظر فيه أثناء انعقاد دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠٠٨؛

'٣' تقديم بيان بآثار استعراض عام ٢٠٠٧ الشامل للسياسات الذي يُجرى كل ثلاث سنوات على الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك الفصول المتعلقة بالتنسيق والحكم الديمقراطي وتنمية القدرات ومنع الأزمات والتعافي منها، إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨؛

'٤' تقديم أطر محدثة للنتائج الإنمائية والمؤسسية إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨ ؛

'٥' تضمن التقرير السنوي المقدم من مدير البرنامج إلى دورتي المجلس التنفيذي السنويتين لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩؛ التقارير المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

'٦' تقديم تقرير شامل عن الأداء والنتائج إلى دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٠، وتقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية إلى الدورة نفسها؛

٤ - **يقرر** أن يكون هذا القرار بمثابة مقدّمة لخطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وجزءاً لا يتجزأ منها؛

٥ - **يعيد التأكيد** على أن تقديم الدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن يكون القاعدة التي تقوم عليها خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٦ - **يشدد** في هذا الصدد على ضرورة أن يركّز البرنامج الإنمائي على الأداء الفعال في المجالات المتصلة بالتنمية، ولا سيما من أجل القضاء على الفقر عن طريق التنمية، والنمو الاقتصادي المستدام والعادل، وبناء القدرات؛

٧ - **يؤكد من جديد** ضرورة أن يكون من بين السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الطابع الشمولي والطوعي وأن تكون مقدمة كمنح وحيادية ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة بصورة مرنة، وأن تنفذ الأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية؛

٨ - **يدرك** أن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار؛

٩ - **يدرك أيضاً** أن تقديم الدعم لتنمية القدرات يشكّل مساهمة البرنامج الإنمائي الشاملة في مساعدة البلدان المشمولة بالبرامج في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، **ويشدد** على أن محور بناء القدرات يشمل بناء القدرات المؤسسية والبشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية لهذه البلدان؛

١٠ - **يعترف كذلك** بأهمية الملكية الوطنية للبرامج الإنمائية، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يعزز الملكية الوطنية في الخطة الاستراتيجية وأن يعمم مراعاة الملكية الوطنية في جميع مجالات عمله؛

١١ -. **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مشتركة بين بلدان الجنوب في جميع مجالات تركيزه، وذلك كوسيلة لزيادة تبادل الممارسات الفضلى والدعم فيما بين البلدان النامية بغض النظر عن

مستواها التنموي، **ويطلب أيضاً** إلى مدير البرنامج أن يضع، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، أهدافا قابلة للقياس، من أجل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٢ - **يشدد** على أن الفقرة ٥ من منطوق قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المتعلقة بالملكية الوطنية للبرامج الإنمائية تنطبق على جميع أنشطة البرنامج الإنمائي، بما في ذلك تفاعله مع المجتمع المدني؛

١٣ - **يشدد** على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يقوم، بموافقة البلد المضيف، بمساعدة الحكومات الوطنية في تهيئة بيئة مواتية يتسنى فيها تعزيز الصلات بين الحكومات الوطنية وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص المشتركة في العملية الإنمائية، بهدف إيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل الإنمائية وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية؛

١٤ - **يحثّ** البرنامجَ الإنمائي، بوصفه أحد أعضاء نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، على مواصلة تقديم دعمه إلى البلدان المشمولة بالبرامج ضمن إطار عمل هيوغو، وذلك بالتنسيق الوثيق مع أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

١٥ - **يشير** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/RES/60/1) التي عقد رؤساء الدول والحكومات فيها العزم على دعم زيادة تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

١٦ - **يؤكد** على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي، أن يُعلي شأن قواعد ومعايير الأمم المتحدة العالمية بما فيها تلك المتصلة بحقوق الإنسان، وإن لم يكن لديه أي دور معياري أو رقابي فيما ما يتعلق بحقوق الإنسان؛

١٧- **يشدد** على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتّبع في البرمجة نهجاً قائماً على التنمية البشرية؛

١٨ - **يحيط علماً** بتحسّن إدماج المنظور الجنساني في مجالات تركيز البرنامج الإنمائي، **ويشجّع** البرنامج الإنمائي على مواصلة بناء القدرات الداخلية اللازمة لمعالجة الأبعاد الجنسانية في عمله بما في ذلك إقامة نظم تمكينية لتحفيز الموظفين ومساءلتهم على جميع مستويات العمل، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني والسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في برامجه القطرية وأدواته التخطيطية وبرامجه القطاعية وأن يصوغ غايات وأهدافا قطرية محددة في هذا المجال وفقاً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

١٩ - **يشدد** على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في التعيينات داخل البرنامج الإنمائي في المقر وعلى الصعيد القطري في المناصب التي تؤثر في الأنشطة التنفيذية بما في ذلك تعيينات المنسقين المقيمين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل نساء البلدان النامية ومع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي إبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢٠ - **يلاحظ** جهود البرنامج الإنمائي لتعميق لتركيز في عمله وتجنّب حصول تداخل وتكرار في العمل لا داعي لهما مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، **ويؤكد** على أنه يجوز للبرنامج الإنمائي، بصفة استثنائية، أن يقدم، الدعم في المناطق الواقعة خارج مناطق التركيز المتفق عليها، وذلك عندما تطلب منه الحكومة ذلك وبعد التشاور مع منظمات الأمم المتحدة التي تشمل ولايتها الاضطلاع بأنشطة تنفيذية في مجالات عملها؛

٢١ - **يدرك** أن عمل البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري قد يختلف بحسب الحالة الخاصة في كل بلد من البلدان المشمولة بالبرامج، آخذا في الاعتبار التشريعات الوطنية والظروف الأخرى الخاصة بكل بلد؛

٢٢ - **يؤكد من جديد** أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتخذ، إلى أقصى حد ممكن، من التنفيذ الوطني واستخدام الخبرات والتكنولوجيات الوطنية المتاحة، قاعدة في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية، واضعا في اعتباره أهمية بناء القدرات الوطنية وتبسيط الإجراءات ومواءمتها مع الإجراءات الوطنية، وتعزيز الإدارة المالية المسؤولة للأنشطة التنفيذية؛

٢٣ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل استعراض وتحسين أطر النتائج الإنمائية والمؤسسية، بما في ذلك على سبيل الاستجابة للتعليقات التي يبديها المجلس التنفيذي، **ويشدد** في هذا الصدد على أنه ينبغي أن تركز المؤشرات على قياس مساهمة البرنامج الإنمائي في النتائج والنواتج، لا على أداء البلدان المشمولة من البرامج؛

٢٤ - **يطلب أيضاً** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم معلومات لتوضيح دوره في رصد الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف ٨، وكذلك تعاونه وتكامله مع الكيانات الأخرى؛

٢٥ - **يشدد** على ضرورة استخدام المصطلحات والنُهُج المتسقة مع نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٢٦ - **يوافق** على الإطار المتكامل للموارد المالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ الوارد في الوثيقة DP/2007/43، **ويهيب** بالدول الأعضاء التي بوسعها أن تدعم البرنامج الإنمائي في بلوغ الأهداف المحددة للموارد في الخطة الاستراتيجية أن تفعل ذلك، وأن تلتزم، في أقرب وقت ممكن، بالإسهام في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٨ وما بعده، إذا أمكن، عن طريق إعلان تبرعاتها لعدة سنوات.

٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٢٠٠٧/٣٣
مقترحات بشأن ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالوثيقة DP/2007/44 التي تتضمن مقترحات بشأن ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي توفر، وفقا للقرارات ١٨/ و ٢٠٠٥/٢٦ و ٢٠٠٧/٣، مزيدا من التعزيز والتبسيط للترتيبات القائمة مع مراعاة التشريعات الحالية والتغييرات المتوقعة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والممارسات الفضلى المتبعة داخل صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها؛

٢ - **يؤكد من جديد** المبادئ المتعلقة بأهلية جميع البلدان المستفيدة على أساس الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تشمل، في جملة أمور، الصبغة العالمية، والحياد، وتعدد الأطراف، واتصاف المساعدة بالطابع الطوعي وطابع المنح، والقدرة على تلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة وفقا لأولوياتها الإنمائية؛ ويسلم، في هذا السياق، بمبادئ أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تشمل تهيئة سبل التقدم، والنزاهة والشفافية وقابلية التنبؤ بتدفق الموارد إلى جميع البلدان المستفيدة؛

٣ - **يؤكد من جديد** أن مبلغ الموارد العادية المتاحة للبرمجة لأي سنة من السنوات يكون، في سياق ترتيبات البرمجة والقرارات المتصلة بها، هو المبلغ الإجمالي للإيرادات العادية لتلك السنة مطروحا منه ما يلي: (أ) المبلغ المخصص لميزانية الدعم لفترة السنتين لتلك السنة؛ و (ب) أي مبلغ آخر من الإيرادات العادية جرى الاحتفاظ به على النحو الذي يأذن به المجلس التنفيذي لأغراض أخرى غير البنود البرنامجية للإطار المالي البرنامجي بالطريقة المعروضة في الجدول ٦ في الوثيقة DP/2007/44؛

٤ - **يأذن** بمقترحات مدير البرنامج لتعزيز الإطار المالي البرنامجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ على النحو التالي:

(أ) وضع أسلوب للضبط المنهجي لعتبات التصنيف القطرية في بداية كل دورة برنامجية؛

(ب) وضع حصة بنسبة ٥٠ إلى ٥٠ في المائة موزعة بين البند ١ والبند ٢، مع توخي قدر من المرونة الإقليمية يصل إلى ١٠ في المائة وبدون فرض قيود قطرية على تخصيص الموارد للبند ٢؛

(ج) زيادة قاعدة البرمجة السنوية للإطار المالي البرنامجي من ٤٥٠ مليون إلى ٧٠٠ مليون دولار بالقيم الاسمية؛

(د) إعادة حساب تكلفة جميع البنود الثابتة لمراعاة عامل التضخم وإضفاء زيادات سنوية محدودة في الحجم على جميع البنود الثابتة الموجودة؛

(هـ) تخصيص موارد عادية لتمويل برنامج المساعدات المخصص للشعب الفلسطيني باستحداث بند ثابت محدد، عملا بالقرار ٢٠٠٥/٢٦؛

(و) استحداث بند ثابت محدد من أجل تعميم المنظور الجنساني؛

(ز) نقل بند التقييم الثابت إلى ميزانية الدعم لفترة السنتين؛

٥ - **يقرر** أنه، باستثناء التغييرات التي تمت الموافقة عليها في الفقرة السابقة، تظل جميع الأحكام التشريعية الأخرى في ترتيبات البرمجة بدون تغيير؛

٦ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨ معلومات عن ما يلي: المخصصات لكل بلد على حدة بموجب البند ٢ منذ عام ٢٠٠٥؛ و (ب) منهجية التخصيص بموجب البند ٢؛ و (ج) معايير إنشاء البنود الثابتة المحددة، بغية مواصلة النظر في هذه المسائل؛

٧ - **يطلب أيضا** إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩، تقريرا يتضمن مقترحات لمواءمة التصنيف حسب التكلفة للأنشطة الممولة من الإطار المالي البرنامجي وميزانية الدعم لفترة السنتين في سياق التحضير لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

٨ - **يطلب كذلك** إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي استعراض منتصف مدة في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩، وتقريرا يتضمن مقترحات للترتيبات الخلف في مجال البرمجة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٢٠٠٧/٣٤
التمويل البرنامجي الذي يمكن التنبؤ به لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يزود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على أساس استثنائي، بمبلغ ٦ ملايين دولار لعام ٢٠٠٨، وأن يزيد الجهود للعمل مع الصندوق لتزويده بموارد برنامجية ثابتة بدعم البرامج المشتركة مع الصندوق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية؛

٢ - **يكرر** الطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية بأن يقدما خطة تتضمن مقترحات تفصيلية لهذه الغاية من أجل مناقشتها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٢٠٠٧/٣٥
الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2007/45)؛

٢ - **يقر** بأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تستجيب للتصدي للتحدي المتمثل في تنفيذ الأولويات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣ - **يلاحظ** أن الخطة تحدد كذلك الدور الحفاز للصندوق، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩، ويشجع الصندوق على التوثيق والنشر المنتظم للاستراتيجيات الفعالة في دعم التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تماشيا مع الأولويات الوطنية للبلدان المشمولة بالبرامج؛

٤ - **يؤكد** أهمية دعم تنمية القدرات في البلدان المشمولة بالبرنامج ويلاحظ أن الخطة تعتزم تحديد منهجيات ومقاييس ملموسة تستند إليها تنمية القدرات؛

٥ - **يؤكد** أهمية أن ينسق الصندوق على نحو وثيق مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة دعما لبرمجة المساواة بين الجنسين، بما يشمل تحقيق المزيد من الوضوح بشأن دور الصندوق وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ بوصف ذلك دافعا رئيسيا لتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين محليا؛

٦ - **يشدد** على أهمية وجود إطار الموارد المتكامل بوصفه عنصرا أساسيا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

٧ - **يلاحظ** الموارد التي يتوقع أن تعبأ في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والتي تبلغ ٢٥٨,٤ مليون دولار من الموارد العادية، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن المستويات الحالية، **ويطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يوفر، في تقرير يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، مزيدا من المعلومات فيما يتصل بإطار تعبئة الموارد، بما يشمل الأثر المحتمل على الأولويات الاستراتيجية والنتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، في حالة عدم تغطية الموارد العادية للمبلغ المتوقع؛

٨ - **يكرر** أن الموارد العادية تظل تشكل الأساس الصلب الذي يرتكز إليه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأنها ضرورية للمحافظة على طابع تعدد الأطراف والحياد والعالمية الذي يتسم به عمله ويدعو البلدان المانحة وجميع البلدان الأخرى القادرة على زيادة مساهماتها في الموارد العادية للصندوق إلى أن تفعل ذلك؛

٩ - **يشير** إلى التوجهات الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على النحو المبين في القرارات والمقررات الحكومية الدولية السابقة ذات الصلة بالصندوق ويؤيد تلك التوجهات؛

١٠ - **يؤيد** الأولويات الاستراتيجية والنتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، **ويأذن** بتنفيذها؛

١١ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩، استعراض منتصف مدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٣٦/٢٠٠٧
تقديم المساعدة إلى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بمذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2007/46) وبالتقرير المقدم من بعثة التقييم المستقلة إلى ميانمار، ولا سيما بالتحديات الاستراتيجية والتوصيات المذكورة فيه؛

٢ - **يطلب** إلى مدير البرنامج مراعاة نتائج بعثة التقييم المستقلة وتنفيذها، حسب الاقتضاء، في إطار مبادرة التنمية البشرية، ومواصلة كفالة تحقيقها لنتائجها الإنمائية المرجوة؛

٣ - **يؤيد** المجال المقترح لتركيز البرنامج خلال سنوات التمديد الثلاث (٢٠٠٨-٢٠١٠) للمرحلة الرابعة من مبادرة التنمية البشرية؛

٤ - **يأذن** لمدير البرنامج بتخصيص مبلغ يقدر بـ ٢٤,١ مليون دولار من موارد الميزانية العادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وسيُستكمل هذا التمويل من خلال تعبئة موارد أخرى قدرها ٢٤,٩ مليون دولار، ضمن المخصصات التي سبق أن وافق عليها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٥.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٣٧/٢٠٠٧
تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ٢٠٠٤-٢٠٠٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما، مع القلق،** بتقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/61/5/Add.10)؛

٢ - **يلاحظ** التقدم الذي أحرزته حتى الآن الإدارة الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة المسائل المالية وغيرها من المسائل ذات الصلة التي تراكمت خلال عدد من السنوات؛

٣ - **يحيط علما** بتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2007/48) ويطلب

إلى المكتب أن يقدم تقريرا عن حالة ذلك التنفيذ إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٣٨/٢٠٠٧

اقتراح الدمج الجزئي لبعض وظائف مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يرحب** بنقل وظائف الشراء المباشر التي يتولاها مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بالسلع ذات الاستخدام العام، وما صحب ذلك من تعزيز لدور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كمورّد أساسي للمشتريات بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة؛

٢ - **يقرر** أن يُكلّف مكتب خدمات المشاريع بتقديم الخدمات إلى المنظمات غير الحكومية الدولية في الحالات التي يعزز تقديمها برامج الأمم المتحدة وأولويات الحكومات ويكون متماشيا مع الخدمات التي يقدمها مكتب خدمات المشاريع حاليا، إضافة إلى مهمته الأساسية المتمثلة في توفير الخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة؛

٣ - **يقرر** أن يتولى مكتب خدمات المشاريع، اعتبارا من عام ٢٠٠٨، المسؤولية المسندة إلى مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملا بالقرارين ٢/٩٦ و ٣٥/٩٦، والمتمثلة في جمع التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة المشتريات لمنظمات منظومة الأمم المتحدة وإحالته إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية؛

٤ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يدرج في تقريره السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي لمحة عامة عن عملاء مكتب خدمات المشاريع وخدماته ومعلومات عن تنفيذ الدمج الجزئي، بما في ذلك عن تقديم الخدمات للمنظمات غير الحكومية.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٣٩/٢٠٠٧

التعديل المقترح على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بمذكرة مدير البرنامج بشأن التعديل المقترح على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله؛

٢ - **يقر** التعديلات المدخلة على صك إنشاء المرفق بغية تزويد مجلس المرفق بالمرونة التي تمكنه من عقد جلساته خارج مقر الأمانة العامة، عند الضرورة.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٤٠/٢٠٠٧

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير (DP/FPA/2007/17) المتعلق بالخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١: التعجيل بإحراز التقدم وبالملكية الوطنية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية **ويقر** بأن الخطة الاستراتيجية تمثل أداة رئيسية لتوجيه عمل الصندوق في دعم البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥) وفي المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **يحيط علما مع التقدير** بالعملية التشاورية التشاركية التي أخذ بها الصندوق في وضع الخطة الاستراتيجية؛

٣ - **يؤيد** الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2007/17؛

٤ - **يرحب** بالدعم المعزز للتنمية الوطنية ويؤكد على أهمية تنمية القدرات والملكية الوطنية في زيادة تعزيز التنمية الوطنية؛

٥ - **يدرك** أن لدى البلدان المشمولة بالبرنامج، في عملية التنمية الخاصة بها، المرونة اللازمة لاختيار حصائل إطار نتائج التنمية من الخطة الاستراتيجية التي تلبي على الوجه الأفضل أولوياتها الإنمائية الوطنية؛

٦ - **يعترف** بزيادة تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة **ويشجع** الصندوق على مواصلة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة في الخطة الاستراتيجية والتعاون مع الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل مواءمة النُهُج مع الإدارة القائمة على النتائج؛

٧ - **يحيط علما** بإطار المساءلة (DP/FPA/2007/20) والتزام الصندوق بزيادة تعزيز أدواته للرصد والإبلاغ؛

٨ - **يوافق** على الإطار المتكامل للموارد المالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/2007/17 **ويشجع** جميع البلدان القادرة على مساعدة الصندوق في بلوغ الرقم الإجمالي للموارد العادية والموارد الأخرى للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بطرق من بينها التبرعات المعلنة لعدة سنوات، على أن تفعل ذلك؛

٩ - **يشدّد** على أن الموارد العادية ما زالت، لكونها غير مقيدة، تمثل الأساس الصلب لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان وتتيح التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية، **ويهيب** بالبلدان المانحة وجميع البلدان الأخرى القادرة على زيادة مساهماتها في الموارد العادية للصندوق بقدر كبير أن تفعل ذلك؛

١٠ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩، استعراض منتصف مدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٤١/٢٠٠٧

البرنامج العالمي والإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يؤيد** البرنامج العالمي والإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/2007/19؛

٢ - **يأذن** للمديرة التنفيذية بالالتزام بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار خلال فترة السنوات الأربع، ٢٠٠٨-٢٠١١، من أجل تنفيذ البرنامج؛

٣ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١١ عن تنفيذ البرنامج العالمي والإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في سياق التقرير السنوي للمدير التنفيذي.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٤٢/٢٠٠٧

استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالاستعراض الذي أجري لنظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2007/18؛

٢ - **يوافق** على نهج تخصيص الموارد، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA/2007/18، ويؤيد الإجراء المتبع لتصنيف البلدان وإدراجها في المجموعات ألف وباء وجيم؛

٣ - **يوافق** على الأنصبة النسبية من الموارد الواردة في الجدول ٤ من الوثيقة المذكورة أعلاه؛

٤ - **يوافق أيضا** على التغييرات المقترحة على وثائق البرامج القطرية، كما هو مبين في الفقرة ٢٣ من الوثيقة المذكورة أعلاه؛

٥ - **يوصي** بأن يكون توزيع الموارد على بلدان معينة، ولا سيما تلك المنتقلة من فئة إلى أخرى، متسما بالمرونة، مع مراعاة ضرورة كفالة عدم المساس بالمكاسب التي تحققت من قبل؛

٦ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تجري، عند الاقتضاء، استعراضا آخر لنظام تخصيص الموارد في عام ٢٠١١، في سياق استعراض الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٢٠٠٧/٤٣

استعراض الهيكل التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

'١' استعراض الهيكل التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالاستعراض الذي أجري للهيكل التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2007/16 وفي تصويبها (DP/FPA/2007/16/Corr.1)؛

٢ - **يوافق** على الهيكل التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوارد في الوثيقة المذكورة أعلاه وفي تصويبها؛

٣ - **يشدد** على ضرورة إجراء المزيد من المشاورات فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن خيارات إنشاء مكتب إقليمي في موقع مشترك لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛

٤ - **يقرر** استعراض موقع المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، في إطار تقييم تنفيذ الهيكل التنظيمي، خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩، آخذا في الاعتبار تعليقات الدول الأعضاء والحالة المتطورة في المنطقة؛

٥ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم بانتظام إلى المجلس التنفيذي، حسب الاقتضاء، كل ما يستجد من معلومات بشأن تنفيذ الهيكل التنظيمي؛

'٢' الاحتياطي التشغيلي

إن المجلس التنفيذي،

إذ يحيط علما بالتوصية المتعلقة بالاحتياطي التشغيلي الواردة في الفقرة ٧٧ من الوثيقة DP/FPA/2006/16 بشأن استعراض الهيكل التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان،

١ - **يأذن** للمديرة التنفيذية، على أساس استثنائي، بالاحتفاظ بمبلغ لا يتجاوز ١١ مليون دولار من الإضافات السنوية المتوقعة خلال سنتين إلى الاحتياطي التشغيلي، بما يتجاوز المستوى الحالي الذي يبلغ ٧٢,١ مليون دولار حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لتمويل التكاليف غير المتكررة البالغة ٢٧,٩ مليون دولار تمويلا جزئيا؛

٢ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يستأنف تمويل الاحتياطي التشغيلي بعد الوفاء بشرط الـ ١١ مليون دولار المذكور أعلاه، وفقا للبند ١١٢-١ من النظام المالي (التنقيح رقم ٧)؛

٣ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ تقريرا عن حالة الاحتياطي التشغيلي.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٢٠٠٧/٤٤

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

يذكر أنه، أثناء دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧ وخطة عملها؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٨:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨:	من ٢١ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي:	يوما ٢٥ و٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨:	من ١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨:	من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

مسائل المالية والميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٢٠٠٧/٣١ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٦ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالمعلومات عن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ (DP/2007/42 وDP/2007/42/Add.1).

البند ٣

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير المتعلق بإطار المساءلة القائم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآليات رصده وتقييمه (DP/2007/CRP.4)؛

اتخذ القرار ٢٠٠٧/٣٢ بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١.

البند ٤

ترتيبات البرمجة

اتخذ القرار ٢٠٠٧/٣٣ بشأن ترتيبات البرمجة والقرار ٢٠٠٧/٣٤ بشأن التمويل البرنامجي الذي يمكن التنبؤ به لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

البند ٥

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ القرار ٢٠٠٧/٣٥ بشأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٨-٢٠١١.

البند ٦

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ القرار ٢٠٠٧/٣٦ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

وافق على البرامج القطرية التالية، على أساس عدم الاعتراض ودون عرضها أو مناقشتها:

أفريقيا: سيراليون، غينيا – بيساو، الكاميرون، ليسوتو، مالي، ملاوي؛

الدول العربية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، جيبوتي؛

آسيا والمحيط الهادئ: بابوا غينيا الجديدة، بوتان، سري لانكا، ماليزيا، ملديف، الهند؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: الاتحاد الروسي؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بوليفيا، ترينيداد وتوباغو، سورينام، كوبا؛

أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج الإقليمية التالية وبالتعليقات التي أبديت بشأنها:

مشروع وثيقة البرنامج الإقليمي لأفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات التي أبديت بشأنها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/DCP/COD/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا الاستوائية (DP/DCP/GNQ/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليبريا (DP/DCP/LBR/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لمدغشقر (DP/DCP/MDG/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لرواندا (DP/DCP/RWA/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتوغو (DP/DCP/TGO/1)

الدول العربية:

مشروع وثيقة البرنامج القطري للكويت (DP/DCP/KWT/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للصومال (DP/DCP/SOM/1/Rev.1)

آسيا

مشروع وثيقة البرنامج المتعدد البلدان لفيجي (DP/DCP/FJI/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيبال (DP/DCP/NPL/1)

مشروع وثيقة البرنامج المتعدد البلدان لساموا (DP/DCP/WSM/1)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكولومبيا (DP/DCP/COL/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكوستاريكا (DP/DCP/CRI/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للمكسيك (DP/DCP/MEX/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيكاراغوا (DP/DCP/NIC/1)؛

أحاط علما بتمديد كل من البرنامج العالمي والبرنامج القطري لفنزويلا لمدة عام واحد (DP/2007/47)؛

وافق على التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري لهايتي (DP/2007/47).

البند ٧

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٣٧/٢٠٠٧ بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

اتخذ القرار ٣٨/٢٠٠٧ بشأن اقتراح الدمج الجزئي لبعض وظائف مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨

مسائل المالية والميزانية والإدارة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٦ (DP/FPA/2007/15).

البند ٩

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

اتخذ القرار ٢٠٠٧/٤٠ بشأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١١؛

اتخذ القرار ٢٠٠٧/٤١ بشأن البرنامج العالمي والإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١١؛

اتخذ القرار ٢٠٠٧/٤٢ بشأن استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية؛

اتخذ القرار ٢٠٠٧/٤٣ بشأن استعراض الهيكل التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٠

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

وافق على البرامج القطرية التالية، على أساس عدم الاعتراض ودون عرضها أو مناقشتها:

أفريقيا: جزر القمر، سيراليون، غينيا- بيساو، الكاميرون، مالي، ملاوي؛

الدول العربية، وأوروبا، ووسط آسيا: الأردن وجيبوتي؛

آسيا والمحيط الهادئ: بابوا غينيا الجديدة، بوتان، سري لانكا، ملديف، الهند؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بوليفيا، وكوبا.

أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات التي أبديت بشأنها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/FPA/DCP/COD/3)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا الاستوائية (DP/FPA/DCP/GNQ/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليسوتو (DP/FPA/DCP/LSO/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليبريا (DP/FPA/DCP/LBR/3 وCorr.1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لمدغشقر (DP/FPA/DCP/MDG/6)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لرواندا (DP/FPA/DCP/RWA/6)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتوغو (DP/FPA/DCP/TGO/5)؛

الدول العربية، وأوروبا، ووسط آسيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري للصومال (DP/FPA/DCP/SOM/1)؛

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيبال (DP/FPA/DCP/NPL/6)

مشروع وثيقة البرنامج المتعدد البلدان للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ (DP/FPA/DCP/PIC/4)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكولومبيا (DP/FPA/DCP/COL/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكوستاريكا (DP/FPA/DCP/CRI/3)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للمكسيك (DP/FPA/DCP/MEX/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيكاراغوا (DP/FPA/DCP/NIC/7)؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري لجمهورية فنزويلا البوليفارية لمدة عام واحد (DP/FPA/2007/21).

البند ١١

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

أحاط علما بالاقتراح المفصل المتعلق باستراتيجيات التمويل وترتيبات البرمجة.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٢

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

استمع إلى تقارير شفوية عن التقدم المحرز في وضع عناصر سياسة الرقابة ومبادئها لدى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تمهيدا لعرضهما على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨.

البند ١٣

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أحاط علما بالتقرير المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2007/50-DP/FPA/2007/22).

البند ١٤

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المكسيك (DP/2007/CRP.3-DP/FPA/2007/CRP/2).

البند ١٥

مسائل أخرى

اتخذ القرار ٣٩/٢٠٠٧ بشأن تعديل الصك المتعلق بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله؛

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أجرى مشاورات غير رسمية بشأن:

(أ) المشروع الأولي لميزانية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ (ب) المشروع الأولي لميزانية الدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ و (ج) الدمج الجزئي المعتزم لبعض وظائف مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

أجرى مشاورات غير رسمية بشأن:

(أ) المشروع الأولي لميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ و (ب) أمن سلع الصحة الإنجابية.

المرفق الثاني

أعضاء المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المبينة)

الدول الأفريقية: أنغولا (٢٠٠٩)؛ أوغندا (٢٠٠٧)؛ بنن (٢٠٠٨)؛ الجزائر (٢٠٠٨)؛ جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٠٩)؛ السنغال (٢٠٠٩)؛ الصومال (٢٠٠٩)؛ ملاوي (٢٠٠٩).

دول آسيا والمحيط الهادئ: باكستان (٢٠٠٨)؛ بنغلاديش (٢٠٠٨)؛ بوتان (٢٠٠٩)؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٢٠٠٧)؛ الصين (٢٠٠٩)؛ كازاخستان (٢٠٠٧)؛ الهند (٢٠٠٩).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور (٢٠٠٨)؛ أنتيغوا وبربودا (٢٠٠٩)؛ جامايكا (٢٠٠٨)؛ غواتيمالا (٢٠٠٧)؛ غيانا (٢٠٠٧).

دول أوروبا الشرقية ودول أخرى: الاتحاد الروسي (٢٠٠٨)؛ أوكرانيا (٢٠٠٧)؛ بيلاروس (٢٠٠٧)؛

صربيا (٢٠٠٩).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: أسبانيا؛ ألمانيا؛ إيطاليا؛ البرتغال؛ بلجيكا؛ الدانمرك؛ كندا؛ المملكة المتحدة؛

النرويج؛ الولايات المتحدة؛ اليابان؛ اليونان.

* لدى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوب خاص بها يتغير في كل عام.